استعراض واقع النساء الفلسطينيات في غزة والضفة الغربية والقدس والشتات عشية الثامن من آذار

آذار /2025

تقديم

يصادف الثامن من آذار من كل عام يوم المرأة العالمي، ويأتي هذا اليوم في ظل ظروف استثنائية يعيشها شعبنا الفلسطيني بشكل عام، وتعيشه النساء الفلسطينيات بشكل خاص من ظروف حياتية قاهرة بسبب جريمة حرب الابادة الجماعية التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي الصهيوني المتوحش بحق شعبنا وممارسته لجرائمه اللاإنسانية من قتل وتهجير، وتدمير واعتقال، وعقاب جماعي، واستيلاء ممنهج على الأراضي الفلسطينية والبيوت السكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، ضارباً جميع الاعراف والمواثيق الدولية الانسانية عرض الحائط.

رغم كل هذه المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني قاطبةً تقف المرأة الفلسطينية كعادتها في الصف الأول لتبرز صمودها وقوتها في مواجهة غطرسة الاحتلال الصهيوني الغاشم بالدفاع عن أرضها وأبنائها، ودولتها، ومشروعها الوطني، وتخوض معركة التحرر الوطني جنباً إلى جنب الرجل.

يأتي اطلاق هذا التقرير في الوقت الذي يحتفل فيه العالم بأسره بيوم المرأة العالمي إيماناً منهم بتحقيق العدالة والمساواة، وإنصاف المرأة وتمكينها من حقوقها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، حيث لا زالت المرأة الفلسطينية تنتهك حقوقها على كافة المستويات أمام مسمع ومرأى العالم أجمع، دون أن يتقدم أو يحرك ساكناً في الدفاع عنها وعن قضياها العادلة. إن الثامن من آذار يعد من المناسبات التاريخية والعلامات الفارقة التي دعت الوزارة لاطلاق هذا التقرير لتسليط الضوء والاحاطة بأوضاع المراة في الفلسطينية في جميع مناحي الحياة، إيماناً بالدور المحوري الذي تقوم به وزارة شؤون المرأة.

وإيماناً منا كشعب فلسطيني صاحب حق وقضية نرفع صوتنا في الدفاع عن حقنا المستميت في أرضنا، من خلال محاولة وزارة شؤون المرأة خلق الاستراتيجيات والسياسات الوطنية التي تسعى إلى تمكين النساء

اقتصادياً واجتماعياً وسياساً في ظل الظروف الراهنة، ويأتي اطلاق هذا التقرير بالتزامن مع إعلان لجنة المرأة العربية في جامعة الدول العربية بأن القدس عاصمة المرأة العربية للعام 2025-2026 والذي يعد إعلان واضح وصريح بمعاناة المرأة الفلسطينية بشكل عام والمرأة المقدسية بشكل خاص، لما تتعرض له من سياسات الاحتلال التميزية والعنصرية الممنهجة اتجاه حقوقها واعترافا بحقوقها التي اقرتها جميع المواثيق الدولية. وهو شهادة تستعين بها وزارة شؤون المرأة في رصد وتوثيق الانتهاكات التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات، ومتابعة قضاياهن في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، لضمان إدراج معاناتهن على أجندة المجتمع الدولي.

كما يمثل هذا التقرير مرجعاً اساسياً لرصد الفجوات في مختلف المجالات، مما يساعد المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية في تطوير سياساتها المستندة إلى الأدلة، وتوجيه الأولويات نحو القضايا الاغاثية والطارئة في ظل جريمة حرب الابادة الجماعية على الشعب الفلسطيني التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي.

ويسهم التقرير في تعزيز الجهود الوطنية والدولية لحماية حقوق النساء الفلسطينيات، من خلال تقديم صورة واضحة عن التحديات التي تواجهها النساء، وتحديد التدخلات المطلوبة لضمان تحقيق العدالة والمساواة، وبناء مجتمع أكثر إنصافا واستدامة للجميع.

منى الخليلي

وزيرة شؤون المرأة

الثامن من آذار 2025

ملخص تنفيذي

يمثل هذا التقرير مرجعا شاملا ومتكاملًا حول أوضاع النساء الفلسطينيات، حيث يتناول بعمق وتحليل واقعهن في جميع أماكن تواجدهن، سواء داخل فلسطين أو في الشتات، بما في ذلك الأردن، سوريا، ولبنان. يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على التحديات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية التي تواجهها النساء الفلسطينيات، مع التركيز بشكل خاص على الانتهاكات الإسرائيلية التي تفاقمت خلال جريمة حرب الإبادة التي استمرت خمسة عشر شهرًا، وما خلفته من آثار كارثية على مختلف جوانب حياتهن. يتألف التقرير من تسعة محاور رئيسية، تغطي قضايا محورية تسهم في رسم صورة واضحة عن التحديات التي تعيشها النساء الفلسطينيات وتأثير الصراع المستمر على واقعهن ومستقبلهن.

اما المحور الاول فهو يسلط الضوء على الواقع الديموغرافي للنساء في فلسطين، إذ أنهن يشكلن 49.3% من السكان، مع نسبة خصوبة متراجعة بلغت 3.8 مولود لكل امرأة. فيما يعكس التركيب العمري مجتمعا فتياً بارتفاع معدل الإعالة (68%)، حيث تتحمل النساء معظم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، ورغم أن 59.5% من الإناث ناشطات اقتصادياً، إلا أن غالبتهن خارج سوق العمل. ويركز التقرير على ما تعاينه النساء في مدينة القدس من سياسات تمييزية إسرائيلية تؤثر على استقرارهن الاجتماعي والاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالزواج، الطلاق، ولمّ الشمل، حيث تواجه النساء المقدسيات خطر فقدان هويتهن وحقوقهن القانونية. كما شهدت حالات الطلاق ارتفاعاً ملحوظاً، لا سيما في غزة بنسبة 35% بين 2018–2022، بسبب ما تعاينه النساء من ظروف اجتماعية واقتصادية أثرت على استقرار الاسر الفلسطينية .

فيما يتناول المحور الثاني بالتحليل الظروف المعيشية للنساء في كل من الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة وما يعانينه بسبب الفقر، والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي، والتي تفاقمت بفعل الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته القمعية، وخاصة في غزة. ويركز التقرير بشكل معمق على معاناة النساء في المخيمات

الفلسطينية وذلك في ظل الهجمة الاسرائيلية الشرسة على سكان تلك المخيمات، التي تعد النساء فيها من اكثر الفئات فقرا. كما يركز التقرير على النساء في مدينة القدس، حيث يواجهن قيوداً مشددة على الحركة ويعانين من تراجع مستوياتهن المعيشية.

ونظراً لخطورة تداعيات حظر أنشطة الأونروا على النساء في المخيمات الفلسطينية فقد افرد التقرير المحور الثالث لتناول هذا الموضوع الهام، إذ ان ذلك يحرم النساء من الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والمساعدات الإنسانية. وخاصة في قطاع غزة الذي يعاني من انهيار المنظومة الصحية، مما يزيد من معدلات الوفيات وسوء التغذية. كما يهدد الحظر مستقبل آلاف الطالبات اللاتي يعتمدن على مدارس الأونروا، في ظل تدهور البنية التعليمية الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، سيؤدي فقدان النساء لوظائفهن في المؤسسات التابعة للأونروا إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر، خاصة أن نسبة كبيرة منهن تعتمد على المساعدات النقدية والمشاريع الصغيرة المدعومة من الوكالة.

أما المحور الرابع فيتضمن استعراضاً للعنف الذي تتعرض له النساء، حيث تتعرض النساء الفلسطينيات في قطاع غزة، والضفة الغربية، والقدس الشرقية لعنف متزايد نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، الذي تفاقم منذ أكتوبر 2023،حيث أسفر العدوان الإسرائيلي عن استشهاد أكثر من 48,000 شخص في قطاع غزة، بينهم 12,298 امرأة، وفي الضفة الغربية تتصاعد وتيرة الاعتاءات الاسرائيلية التي أسفرت عن استشهاد 928 شخص، بينهم نساء أطفال، كما يواصل الاحتلال الاسرائيلي عمليات الهدم والاعتقال، حيث دُمر أكثر من 1,700 منزل في العام 2024 ، وتم تهجير أكثر من 40,000 فلسطيني، بينهم عدد كبير من النساء، من مخيمات شمال الضفة الغربية (جنين، وطولكرم، ونور شمس، والفارعة) .ويواجه سكان القدس الشرقية انتهاكات مضاعفة تشمل التهجير القسري، وهدم المنازل، والتضييق على الحركة، إلى جانب العنف الممنهج من المستوطنين. وتطرق التقرير أيضاً إلى الآثار التي من المتوقع ان يخلفها عنف الاحتلال والتي ستؤدي الى زيادة العنف المجتمعي في الضفة وغزة نتيجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتدهورة.

ويستعرض التقرير في المحورين الخامس والسادس بشكل مفصل أوضاع النساء التعليمية والصحية، ويبرز ما يعانيه من تحديات بفعل انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي التي تؤثر بشكل مباشر على حقهن في التعليم والصحة.

أما المحور السابع فقد تناول بالتحليل الواقع الاقتصادي للنساء في فلسطين، حيث أشار إلى التحديات الاقتصادية التي تواجه النساء في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة نتيجة الوضع السياسي والاقتصادي غير المستقر. كما تم التركيز على انخفاض معدلات مشاركة النساء في سوق العمل مقارنة بالرجال، حيث بلغ معدل المشاركة في الضفة الغربية 17.6% في الربع الرابع من 2024، وبلغ هذا المعدل في القدس نحو 10.2%، مع وضع اقتصادي متدهور في قطاع غزة بسب حرب الابادة، كما سلط الضوء على الفجوات في الأجور، ومعدلات البطالة والعوامل التي تؤدي إلى تفاقمها وخاصة بين الخريجات، كما ركز هذا المحور على النساء الرياديات والتحديات اللواتي تواجههن.

وتناول المحور الثامن واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية في فلسطين، وأشار الى أنه على الرغم من ارتفاع نسبة النساء في القطاع (49.6%)، الا أن نسبة من يشغلن مناصب عليا لم تتجاوز 14.9%. وفي الحكومة التاسعة عشر تشغل النساء 14.3% من المناصب الوزارية، بينما يلاحظ تمثيلهن الضعيف في الهيئات المحلية ، حيث تشكل النساء 26% من الأعضاء، وكذلك الأمر في القضاء والنيابة العامة، حيث تمثل النساء 23.2% و24.8% على التوالي.

أما المحور التاسع والاخير فقد تضمن اطلالة على اوضاع اللاجئات الفلسطينيات في كل من الأردن وسوريا ولبنان مسلطاً الضوء على التحديات القانونية والمعيشية والصحية والاقتصادية التي تواجههن. تعاني اللاجئات من الفقر المرتفع، البطالة، ضعف الخدمات الصحية، وصعوبات في التعليم، خاصة في ظل ضعف التمويل الذي يؤثر على خدمات الأونروا. كما يبرز التقرير التمييز القانوني والمحدودية في حقوق المواطنة والعمل والتملك والمشاركة السياسية، مما يزيد من تهميشهن ويحد من فرص تحسين أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية.

المحتويات

تقديم 2

ملخص تنفيذي 4

1. الواقع السكاني والديموغرافي للنساء في فلسطين 10

2. الاوضاع المعيشية للنساء في فلسطين 17

2-2 الاوضاع المعيشية للنساء في القدس 21

2-3 أوضاع النساء المعيشية في المخيمات الفلسطينية 24

2-3-1 أوضاع النساء المعيشية في مخيمات الضفة الغربية 25

2-3-2 أوضاع النساء المعيشية في مخيمات القدس 26

2-3-3 أوضاع النساء المعيشية في قطاع غزة ومخيماته 26

3. تداعيات حظر انشطة الاونروا على النساء في المخيمات الفلسطينية 30

4. عنف مركب ضد النساء الفلسطينيات 37

4-1 عنف الاحتلال ضد النساء في قطاع غزة 38

4-3 عنف الاحتلال ضد النساء في القدس الشرقية 41

4-4 العنف المجتمعي ضد المرأة 44

4-5 الآثار النفسية لعنف الاحتلال الاسرائيلي على النساء 46

5. الاوضاع الصحية والنفسية للنساء في فلسطين 48

5-1 اوضاع النساء الصحية في قطاع غزة 49

5-2 الاوضاع الصحية للنساء في الضفة الغربية 53

5-3 الاوضاع الصحية للنساء في القدس الشرقية 54

6. الواقع التعليمي للمرأة الفلسطينية 57

6-1 تأثير جريمة الإبادة على الأوضاع التعليمية في قطاع غزة 58

6-2 النظام التعليمي في مدينة القدس 59

7. الواقع الاقتصادي للنساء في فلسطين 61

7-1 الاوضاع الاقتصادية للنساء في قطاع غزة 61

7-1-1 معدلات مشاركة النساء في قطاع غزة في سوق العمل قبل العدوان 62
7-1-2 خصائص العمالة النسائية قبل العدوان 62
7-1-3 تفاقم البطالة بين النساء في غزة وتداعيات العدوان 63
7-2 الواقع الاقتصادي للنساء في الضفة الغربية 65
7- 2-1 مشاركة المراة في سوق العمل: الواقع والتحديات 66
7-2-2 عمالة النساء في الاقتصاد المحلي للضفة الغربية 70
7-2-2 فجوة الأُجور 74
7-2-3 النساء الرياديات و تداعيات حرب الابادة على المشاريع التي تملكها وتديرها نساء 76
7-2-4 وصول النساء إلى الموارد والشمول المالي 78
7-2-5 القيود الاجتماعية على امتلاك النساء للموارد 79
7-2-6 البطالة بين النساء 79
7-2-7 معدلات البطالة بين النساء في التجمعات السكانية في الضفة الغربية 83
7-2-8 البطالة بين الخريجات 84
7-2-9 فترة التعطل 85
7-3 عمالة النساء في القدس 86
7-3-1 مشاركة النساء في سوق العمل 87
7-3-2 الحالة العملية للنساء في القدس 88
7-3-3 طبيعة الانشطة الاقتصادية 89
7-3-4 طبيعة المهن 89
8.واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية في فلسطين 90
8-1مشاركة المرأة في الوظيفة العمومية بشقيها المدني والعسكري 90
8-2 المشاركة السياسية للمرأة في الهيئات المحلية 94
8-3 مشاركة المرأة في منظمة التحرير الفلسطينية والسلك الدبلوماسي؛ 95
8-4 مشاركة المرأة في الغرف التجارية 96
8-5 مشاركة المرأة في مجالس إدارة الجامعات ومجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية وهيئة التدريس؛ 97
8-6 مشاركة المرأة في النقابات العمالية 98

7-8 التحديات التي تواجه المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية..... 99

9. أوضاع النساء اللاجئات في الشتات (الدول العربية المجاورة) 101

9-1 حقوق المواطنة والحقوق المدنية.....102

9-2 ظروف السكن والظروف المعيشية والبنية التحتية 103

9-3 الفقر والامن الغذائي 105

9-4 أوضاع التعليم 106

9-5 الاوضاع الصحية 107

9-6 العمل والمشاركة الاقتصادية.....109

9-7 المشاركة السياسية للشباب اللاجئين 110

9-8 أسباب عدم مشاركة الاناث الشابات في الاطر السياسية في الاردن وسوريا ولبنان.....111

1. الواقع السكاني والديموغرافي للنساء في فلسطين

يستعرض هذا المحور أبرز المؤشرات الديمغرافية للنساء في فلسطين، بما يساعد في فهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وخاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال الاسرائيلي وما يترتب عليه من ممارسات تحدث تغييرات ديمغرافية ناتجة عن سياسات التهجير القسري والاستيطان والحصار.

❖ توزيع الاناث في المجتمع الفلسطيني

بلغ عدد سكان فلسطين المقدر نهاية العام 2024 حوالي 5.49 مليون نسمة، منهم 2.782 مليون ذكراً وحوالي 2.708 مليون أنثى، أي أن النساء تشكل نحو 49.3% من عدد السكان، وبلغت نسبة الجنس 103.6 ذكر لكل 100 أنثى، وفقاً للاحصاءات الرسمية.

شكل 1: الهرم السكاني في فلسطين، نهاية العام 2024 (عدد السكان بالألف)

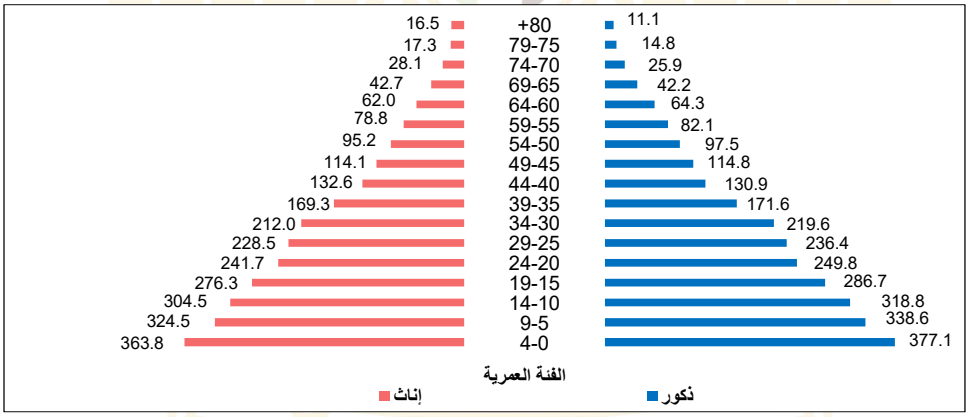

المصدر: تقرير السكان والاحصاءات الحيوية (2024) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

ويشير توزيع السكان إلى ان المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، حيث ان (37%) من السكان (37.2% من الذكور و36.7% من الاناث) هم من الفئة العمرية 0–14 عاما، فيما بلغت نسبة الشباب(15–29 سنة) 7.6% بين الاناث و27.8% بين الذكور، اما كبار السن (اكثر من 65 سنة) فقد بلغت نسبتهم 4% (3% بين الذكور، 4% بين الاناث)، وتعكس هذه المعطيات مجموعة من المؤشرات الهامة بالنسبة لكلا الجنسين ونركز في هذا التقرير على الاناث على نحو خاص:

- ارتفاع معدل الخصوبة إذ بلغت نسبة الاطفال في الفئة العمرية 0–4 سنوات حوالي 36.9% من السكان (36.7% اناث، و37.2% ذكور).
- ارتفاع معدل الاعالة في فلسطين وتبلغ نحو 68% ، ولا يوجد فروقات بين الذكور والاناث في هذا المؤشر. ولا بد من الاشارة إلى ان المراة في المجتمع الفلسطيني هي من تتولى الرعاية غير مدفوعة الاجر للاطفال دون سن الرابعة ولكبار السن.
- وصلت نسبة الاناث الناشطات اقتصاديا نحو 59.5% من مجموع الاناث، الا ان النسبة الاكبر منهن عاطلات عن العمل او هن خارج سوق العمل.

شكل 2: التوزيع النسبي للاناث في فلسطين حسب الفئات العمرية (2024)

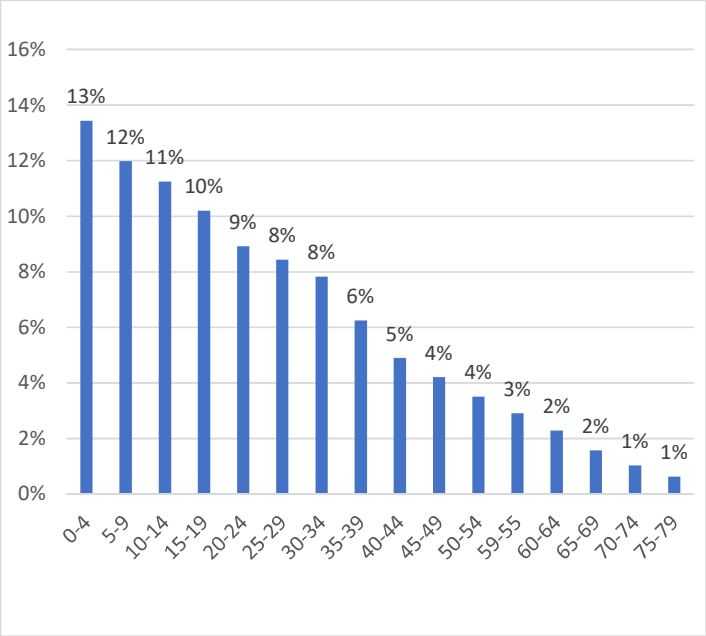

بلغ عدد الاناث في الضفة الغربية حوالي 1.6 مليون نسمة، 417.8 الاف انثى في الخليل ، و 244.9 الف انثى في مدينة القدس، وحوالي 218.7 ألف انثى في مدنية نابلس، فيما تتوزع باقي الاناث على باقي المحافظات الفلسطينية.

يعكس توزيع السكان في الضفة الغربية على المحافظات التفاوت الملحوظ فيما بينها، سواء من حيث العدد الاجمالي او من حيث التوزيع حسب الجنس، وتعتبر مدينة الخليل من اكثر المحافظات كثافة وعددا للسكان حيث بلغ إجمالي عدد السكان فيها 853,383 نسمة، موزعين بين 417,865 أنثى و 435,518 ذكرا. تلتها محافظة القدس (507,781 نسمة منهم 244,909 انثى) ثم محافظة نابلس (443,663 نسمة منهم

218,750 انثى) ، وكانت محافظة اريحا والاغوار الاقل من حيث عدد السكان (56750) نسمة منهم 28,263 أنثى). ويعكس هذا التفاوت اما عوامل اقتصادية تؤدي إلى الهجرة الداخلية، كما هو الحال بالنسبة للكثير من سكان شمال المحافظات الفلسطينية الذين انتقلوا للسكن في رام الله والبيرة للعمل فيها. أو لاسباب سياسية، كما هو الحال بالنسبة للنساء اللواتي يتخوفن من العيش خارج القدس حتى لا يفقدن الهوية المقدسية، وعوامل تتعلق بالمناخ وتوفر الخدمات الاساسية كما هو الحال في محافظة اريحا الاقل كثافة مقارنة ببقية المحافظات.

شكل3 : توزيع السكان على المحافظات الفلسطينية حسب الجنس (2024)

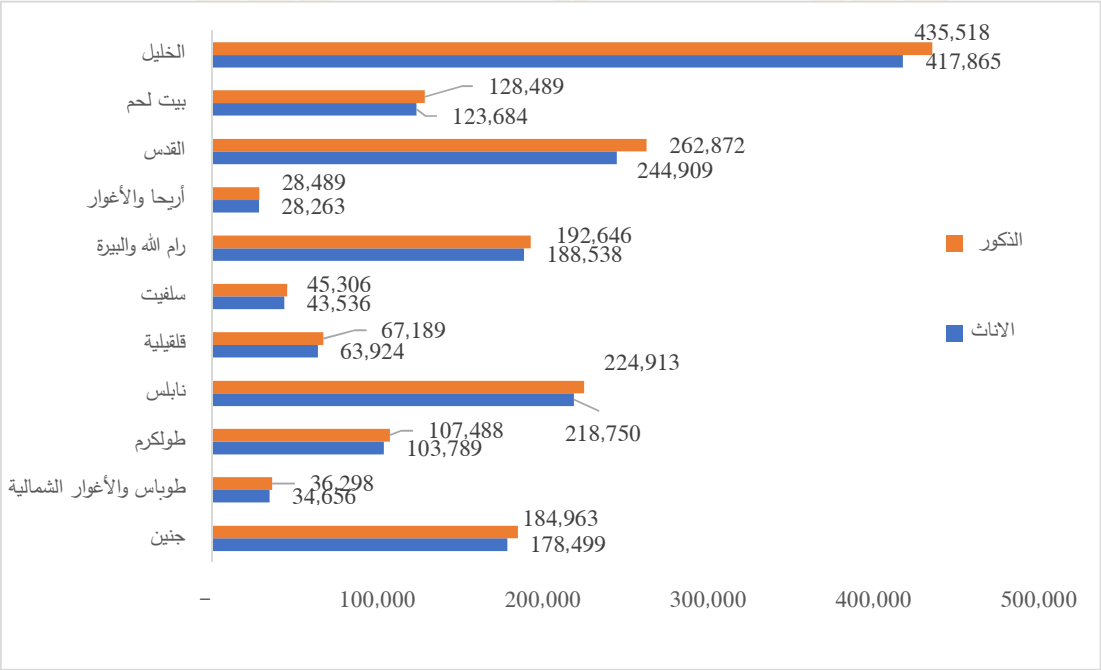

المصدر: تم احتساب اعداد السكان وفقا للجنس بناء على تقديرات السكان للعام 2024 وفقا لبيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

❖ **معدلات الخصوبة في تراجع مستمر:**

وفقا للاحصاءات الرسمية فان معدل الخصوبة تراجع من 4.6 مولود لكل امراة (5.8 في قطاع غزة و 4.1 في الضفة الغربية) خلال الفترة 1999–2016 إلى 3.8 مولود لكل امراة خلال الفترة 2017 –2019 (كتاب فلسطين السنوي 2023).

❖ **توقع البقاء على قيد الحياة**

ارتفع معدل العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة في فلسطين عند الاناث اكثر من الذكور عام 2023، حيث بلغ عند الاناث 75.6 مقابل 73.3 عند الذكور، الا انه هناك فروقات بين الضفة وقطاع غزة (والبيانات هي ما قبل السابق من اكتوبر 2023) ، فهو اقل من الضفة للجنسين، بالنسبة للاناث بلغ هذا المعدل في قطاع غزة 75.1 مقابل 75.8 في الضفة، ان هذا الارتفاع في معدلات البقاء على قيد الحياة ناتج عن تحسن الخدمات الصحية وانخفاض معدلات الوفيات بين الرضع وهذا قبل حرب الابادة الجماعية. الا ان هذا المعدل وصل إلى 45 سنة في قطاع غزة في ظل العدوان الاسرائيلي وارتفاع اعداد الشهداء والجرحى المصابون باصابات بالغة الخطورة تهدد حياتهم.

شكل 4: توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة حسب المنطقة والجنس (2020–2023)

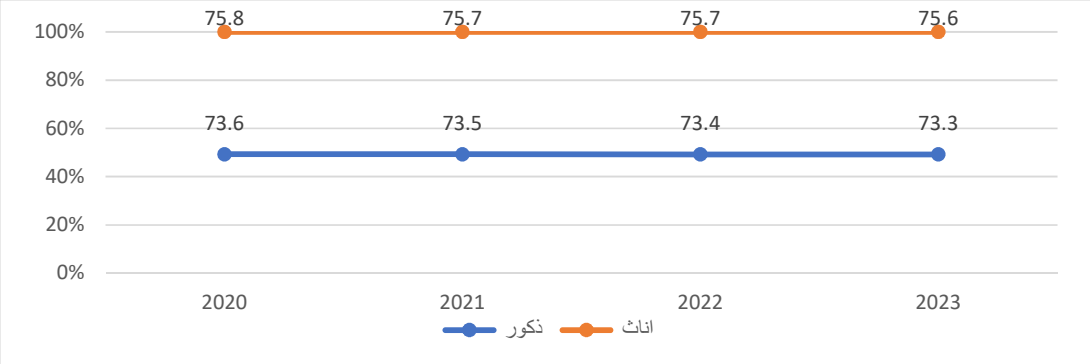

❖ **العمر الوسيط عند الزواج الأول**

بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور للعام 2022 في فلسطين 26.0 سنة، وللإناث 21.0 سنة (حيث لم يكن هناك أي اختلاف في القيم بين الضفة الغربية وقطاع غزة على مستوى المجموع، أو على مستوى الجنس) وفي القدس بلغ العمر الوسيط عند الزواج للذكور 25.7 سنة مقابل 20.9 للاناث .

❖ عقود الزواج:

بلغ عدد عقود الزواج المسجلة في فلسطين خلال عام 2022 نحو 43,430 عقداً، توزعت بين 24,263عقدًا في الضفة الغربية و 19,167عقدًا في قطاع غزة.

وتُظهر الإحصائيات تبايناً واضحاً في معدلات الزواج بين المحافظات، فقد سجلت محافظة طولكرم أعلى معدل زواج خام، حيث بلغ 11.1حالة زواج لكل 1000 من السكان في المقابل، جاءت محافظة القدس في أدنى الترتيب، بمعدل زواج خام بلغ 4.7 حالة لكل 1000 من السكان.

ان هذا التفاوت بين المحافظات الفلسطينية يعكس تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على قرارات الزواج في مختلف المحافظات، خاصة في القدس، حيث تسهم الظروف المعيشية الصعبة والقيود الإسرائيلية في خفض معدلات الزواج مقارنةً بالمحافظات الأخرى

شكل 5: معدل الزواج الخام ومعدل الطلاق الخام في فلسطين حسب المحافظة، 2022

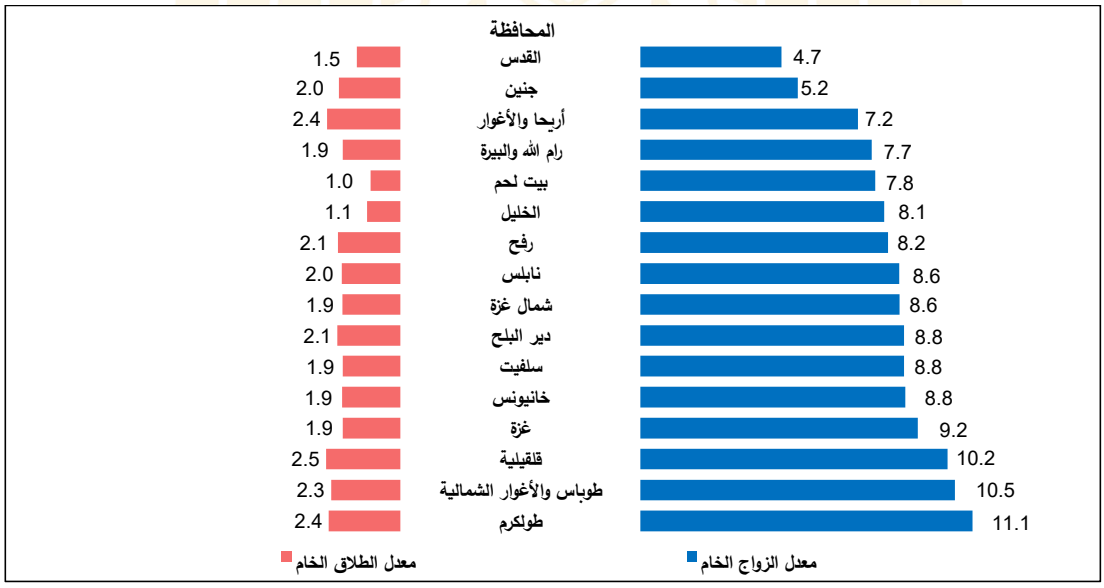

المصدر: كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2024 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

❖ **وقوعات الطلاق**

بلغ عدد حالات الطلاق في فلسطين للعام 2022 نحو 6564 حالة ، بارتفاع نسبته 12% مقارنة مع العام 2018، وكان السبب الرئيسي في هذا الارتفاع هو ارتفاع عدد حالات الطلاق في قطاع غزة إذ ارتفعت بنسبة 35% خلال الفترة 2018–2022، مع الاشارة إلى ان 44% من حالات الطلاق في فلسطين هي في قطاع غزة.

وفي القدس بلغ عدد حالات الطلاق خلال العام 2023 نحو 699 حالة منها 20 حالة طلاق لفتيات دون سن الثامنة عشر.

تعاني النساء في مدينة القدس على نحو خاص من اجراءات تمييزية وتعسفية يمارسها الاحتلال الاسرائيلي، تؤثر على استقرارهن الاجتماعي، ومن هذه الاجراءات فرض الاحتلال الاسرائيلي للقيود على لم الشمل، وذلك على بناء على قانون "المواطنة" الذي تم اقراره عام 2003، والذي بموجبه يمنع منح اقامة او اعطاء جنسية لاي شخص من الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 متزوج/ة من مواطن فلسطيني يحمل الهوية المقدسية او يحمل جنسية اسرائيلية، وعليه فإذا انتقلت الزوجة التي تحمل الهوية المقدسية للعيش مع زوجها من حملة الهوية الفلسطينية فان المرأة تواجه خطر سحب هويتها وبالتالي يتم تجريدها من حقوقها الاجتماعية والصحية والتعليمية (مفتاح، 2022)[1].

بالإضافة إلى ذلك، في حالة الطلاق، لا تستطيع المرأة التقدم بطلب تجديد الإقامة بنفسها، إذ يتطلب ذلك موافقة الزوج، مما يضعها تحت ضغط كبير للبقاء في علاقة غير مستقرة خشية فقدان حضانة أطفالها أو طردها من القدس. هذه السياسات تجعل الطلاق خيارا معقدا ومؤلما، حيث تواجه النساء خطر التهجير، وفقدان الحقوق القانونية، والانفصال القسري عن أبنائهن. كما تعاني النساء من صعوبات في تنفيذ أحكام النفقة والحضانة، خاصة إذا كان الزوج يحمل هوية الضفة الغربية، حيث لا تلتزم السلطات الإسرائيلية بتنفيذ هذه الأحكام، مما يترك النساء دون دعم مالي، ويجبرهن على الاعتماد على شبكات الدعم العائلية أو مواجهة أوضاع اقتصادية صعبة. وبالتالي، فان هذه السياسات تكرس التبعية الاقتصادية والاجتماعية للنساء

[1] , ورقة حقائق صادرة عن مفتاح (2022): الحقوق الاسرية للنساء في القدس في ظل السياسات الاسرائيلية التمييزية

المقدسيات، وتجبر الكثيرات منهن على تحمل علاقات غير مستقرة خوفاً من العواقب القانونية والاجتماعية التي قد تترتب على الطلاق.

تعاني النساء المقدسيات من سياسات تمييزية إسرائيلية، أبرزها قيود قانون "المواطنة" الذي يمنع لم الشمل، مما يعرضهن لفقدان الإقامة والحقوق الاجتماعية في حال الزواج أو الطلاق من فلسطينيي الضفة، ويجبرهن على البقاء في علاقات غير مستقرة تجنبًا للتهجير وفقدان الحضانة.

شكل 6: عدد حالات الطلاق في فلسطين (2018-2022)

	2018	2019	2020	2021	2022
فلسطين	8,509	8,551	8,006	9,794	9,564
الضفة الغربية	5,362	5,369	4,558	5,605	5,302
قطاع غزة	3,147	3,182	3,448	4,189	4,262

المصدر: كتاب فلسطين السنوي، 2023

2. الاوضاع المعيشية للنساء في فلسطين

تواجه النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية، والقدس الشرقية، وقطاع غزة تحديات معيشية واقتصادية متفاقمة نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية الصعبة، إذ تتأثر حياتهن اليومية نتيجة لارتفاع معدلات البطالة، والفقر، و الفقر المتعدد الابعاد، والأمن الغذائي، الامر الذي يترتب عليه تراجعا في مستويات المعيشة، وما زاد الامر سوءاً تداعيات جريمة حرب الابادة الجماعية التي يشنها الاحتلال الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه وفي مختلف أمكان تواجده، والنساء من أكثر الفئات التي دفعت أثمانا باهظة في هذه الحرب وخاصة في قطاع غزة.

2-1 أوضاع النساء المعيشية في الضفة الغربية

تتأثر الظروف المعيشية التي تعيشها النساء في الضفة الغربية بعدة عوامل، أبرزها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعوامل الجغرافية. ومن الناحية الجغرافية فان المؤشرات المرتبطة بمعايير المعيشة من الفقر والبطالة والاستهلاك تعكس تفاوتا كبيرا بين النساء في كل من التجمعات السكانية الرئيسية الثلاث (ريف، حضر ومخيم). بصورة عامة تعتبر النساء اللواتي يعشن في المدن اكثر حظا من نظيراتيهن في التجمعات الاخرى، فوجودهن في مراكز المدن يسهل عليهن الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية والحصول على فرص عمل وتدريب، الأمر الذي ينعكس في الارتفاع النسبي في مستوياتهن المعيشية. وإن مؤشر الفقر يعكس هذه التفاوتات بشكل واضح، فالنساء في المخيمات يعانين من أعلى مستويات الفقر (21.6%)، تليهن النساء في المناطق الريفية (11.1%) ، فيما كانت النسبة الأقل بين النساء في المدن (10.7%)[2]. ولا بد من الاشارة إلى الظروف السياسية والأمنية التي تعيشها النساء في مختلف التجمعات وخاصة في المناطق الريفية والمدن يشكل عائقاً كبيراً أمام قدرتهن إلى الوصول إلى مراكز المدن، وذلك بسبب القيود التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي على الحركة بين المناطق من خلال نصب الحواجز العسكرية وتكثيف إقامة البوابات الحديدية على مداخل البلدات، والمدن، والقرى والتي وصل عددها إلى نحو 900 حاجز عسكري وفقا لهيئة مقاومة الجدار والاستيطان (ينابر 2025)، وهذا اعاق وصول النساء إلى خدمات الصحة والتعليم والتدريب كما وأعاق وصولهن إلى اماكن عملهن.

[2] مسح انفاق واستهلاك الاسرة في الضفة الغربية (2023): الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

فيما تظهر بيانات مسح الانفاق (2023) وجود فجوة بين الأسر التي ترأسها نساء، والاسر التي يرأسها رجال ، حيث أن نسبة الفقر بين أفراد الأسر التي ترأسها إناث في الضفة الغربية والقدس قد بلغت 11.9% مقابل 11.5% للأسر التي يرأسها ذكور في عام 2023، وبالمقارنة مع العام 2017 فقد كانت نسبة الفقر بين أفراد الأسر التي ترأسها إناث 18.7% مقابل 13.5% للأسر التي يرأسها ذكور لعام 2017. وهذا بالطبع يمثل انعكاسا للفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالمشاركة في سوق العمل، وفي امتلاك الموارد والتحكم فيها.

شكل7: نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري حسب جنس رب الأسرة في الضفة الغربية، 2017، 2023

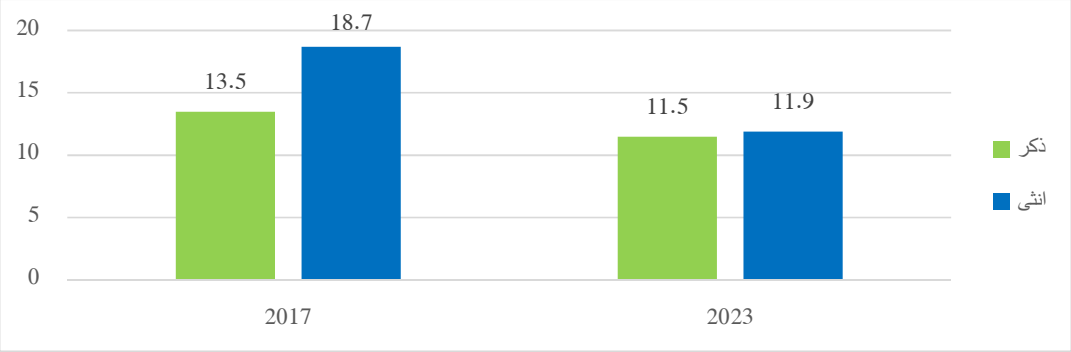

المصدر: مسح انفاق واستهلاك الاسرة– مستويات المعيشة (2023)

كما ويُعتبر الإنفاق العائلي أحد المؤشرات الرئيسية لقياس مستوى المعيشة، وتشير بيانات مسح الانفاق إلى أن متوسط إنفاق الفرد الشهري في الضفة الغربية قد بلغ حوالي 263 دينار اردني، وللاسر حوالي 1227.6 دينار شهريا، وتتفاوت هذه القيمة حسب نوع التجمع، فهي الادنى في المخيمات سواء على مستوى الاسرة او الفرد، ويعزى ذلك إلى محدودية الدخول، والاعتماد الكبير على المساعدات الإنسانية، فيما يوجد تقارب في هذا المؤشر بين سكان القرى والمدن إذ يعكس ذلك ارتفاعاً أكثر في الدخول مقارنة بالمخيمات وارتفاعاً أيضاً في تكاليف المعيشة.

تعتبر نسبة الانفاق على الطعام إلى الانفاق الكلي هو أحد المؤشرات الدالة على الفقر ومستوى الدخل، وذلك حسب قانون انجل[3]، وتعكس البيانات الواردة في الجداول أدناه النتيجة المشار إليها أعلاه، حيث أن نسبه انفاق الاسر في المدن والمناطق الريفية (حوالي 30%) من إجمالي الانفاق في حين أنها بلغت 35.6% في المخيمات وهذا يعني أن هذه الاسر تعاني من انخفاض الدخل وقريبة من الفقر.

جدول 1: متوسط انفاق واستهلاك الاسرة الشهري في الضفة الغربية حسب نوع التجمع وطبيعة الانفاق (بالدينار الاردني – 2023)

على مستوى الاسر	حضر	ريف	مخيم	المجموع
الانفاق على الطعام	388.3	364	323.2	379.3
الانفاق على غير الطعام	869.4	862.4	585.7	854
الانفاق النقدي الكلي	1253.3	1216.1	908.6	1227.6

المصدر: مسح انفاق واستهلاك الاسرة– مستويات المعيشة (2023)

جدول2: متوسط انفاق واستهلاك الفرد الشهري في الضفة الغربية حسب نوع التجمع وطبيعة الانفاق (بالدينار الاردني – 2023)

على مستوى الافراد	حضر	ريف	مخيم	المجموع
الانفاق على الطعام	83.2	78	69.1	81.2
الانفاق على غير الطعام	186.3	184.8	125.3	182.9
الانفاق النقدي الكلي	268.3	260.5	194.3	263

المصدر: مسح انفاق واستهلاك الاسرة– مستويات المعيشة (2023)

[3] وفقًا لـ **قانون إنجل** (Engel's Law)، تُعد نسبة الإنفاق على الطعام من إجمالي الدخل مؤشرا على مستوى المعيشة: فكلما زادت نسبة الإنفاق على الطعام من الدخل، دل ذلك على انخفاض مستوى المعيشة وزيادة احتمال الفقر. وكلما انخفضت النسبة، كان ذلك مؤشرًا على مستوى معيشي أفضل ودخل أعلى.

تقسيم الاستهلاك وفقًا لقانون إنجل:

نسبة الإنفاق على الطعام من الدخل	دلالة النسبة
اكثر من 40%	مؤشر قوي على الفقر (دخل منخفض جدًا)
30% – 40%	دخل منخفض أو حالة قريبة من الفقر
20% – 30%	دخل متوسط
اقل من 20%	دخل مرتفع ومستوى معيشي جيد

يعكس مؤشر الانفاق والاستهلاك الفجوة بين الجنسين سوءاً على مستوى الانفاق الكلي أو على مستوى نسبة الانفاق على الطعام إلى الانفاق الكلي، وتمثل هذه الفجوة انعكاساً أيضاً للفجوة بين الجنسين في الدخول والمشاركة في سوق العمل.

وحول الفروقات في مستويات الانفاق حسب جنس رب الاسرة، فقد لوحظ ان الاسر التي تعولها نساء أكثر انفاقاً على الطعام من الاسر التي يعولها رجال، وهذا يعكس تركيز النساء على الاحتياجات الاساسية، وانفاقهن الاقل على الحاجات غير الطعام، مقارنة بالرجال يعكس انخفاض الدخل او ترتيب الاولويات لديهن مختلف عن الرجال، فالمرأة توجه انفاقها للاسرة واحتياجاتها بصورة اساسية. وهذا يشير إلى أن النساء، خصوصاً في الأسر الفقيرة، تضطر إلى اتخاذ تدابير تقشفية وإدارة الموارد المحدودة بحذر لضمان استمرارية تلبية احتياجات الأسرة الأساسية، ويقللن الانفاق على حاجاتهن الاخرى بالتعليم والصحة والترفيه، مما يشكل عبئاً على النساء ويؤثر بصورة سلبية على جودة حياتهن، ويقلل من قدرتهن على تخصيص موارد لتعليمهن أو تطوير مهاراتهن، مما يعيق فرص تمكينهن اقتصاديا على المدى البعيد.

إن اتساع الفجوة بين الرجال والنساء في مستوى الانفاق بصورة عامة يعكس الفجوة بينهما في الدخول وفي سوق العمل أيضاً.

وتظهر البيانات أيضاً إلى أن نسبة انفاق النساء على الطعام إلى الانفاق الكلي أكبر منها عند الرجال من أرباب الأسر (35.3% و 30% على التوالي) وهذا يعكس أن النساء الأكثر فقراً من الرجال وفقاً لقانون إنجل.

جدول3: متوسط انفاق واستهلاك الفرد الشهري بالدينار الاردني حسب جنس رب الاسرة في الضفة الغربية –2023

على مستوى رب الاسرة	ذكر	انثى	المجموع
الانفاق على الطعام	80.3	91.2	81.2
الانفاق على غير الطعام	184.4	1673	182.9
الانفاق النقدي الكلي	263.3	256.8	263

المصدر: مسح انفاق واستهلاك الاسرة– مستويات المعيشة (2023)

جدول4: متوسط انفاق واستهلاك الاسرة الشهري بالدينار الاردني في الضفة الغربية -2023

على مستوى الاسرة	ذكر	انثى	المجموع
الانفاق على الطعام	408.7	228.3	379.3
الانفاق على غير الطعام	938.9	418.8	854
الانفاق النقدي الكلي	1341.8	642.8	1227.6

المصدر: مسح انفاق واستهلاك الاسرة- مستويات المعيشة (2023)

2-2 الاوضاع المعيشية للنساء في القدس

لمحافظة القدس خصوصية على بقية محافظات الضفة الغربية سواء من حيث الأوضاع الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، وهذه الخصوصية تتمثل في القيود والإجراءات الإسرائيلية والقوانين التمييزية التي تفرضها على السكان، إذ يفرض الاحتلال الاسرائيلي قيوداً مشددة على حركة الفلسطينيين ويمنع من لا يحمل هوية القدس من التوجه إليها إلا بشروط معقدة ، وكذلك تشدد القيود على حركة السكان من حملة هوية القدس، ويؤدي اقامتهم خارج المدينة إلى خطر سحب الهوية المقدسية منهم وبالتالي حرمانهم من كافة حقوقهم. كما يفرض الاحتلال الاسرائيلي إجراءات صارمة على دخول العمال الفلسطينين من حملة هوية الضفة الغربية للعمل فيها.

كما أن اقامة اسرائيل لجدار الضم والتوسع ادى إلى عزلها عن بقية مدن الضفة الغربية مما أدى إلى اضعاف التبادل التجاري بينها وبين بقية المناطق، هذا بالاضافة إلى الحواجز العسكرية التي تقيد من حركة سكانها وتحد من فرص عملهم خارج المدينة.

وقامت أيضاً بفرض ضرائب باهظة على الفلسطينين مثل ضريبة "الارنونا" أي ضريبة الاملاك، مما زاد من الأعباء المالية عليهم. ويعاني السكان أيضاً من نقص الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وما توفره من خدمات هو أكثر تكلفة مما توفره للمستوطنين غير الشرعيين. إضافة إلى ذلك فإن سياسة هدم المنازل والإخلاء القسري والاعتقال التعسفي للنساء وأفراد أسرهن. فاقم من الشعور بعدم الاستقرار والأمان وزاد من اوضاع النساء وأسرهن سوءاً.

لقد أدت هذه الظروف والعوامل مجتمعة إلى تراجع مستويات المعيشة للنساء المقدسيات وأسرهن، وتمثل هذا التراجع في انخفاض القوة الشرائية بشكل أكبر بكثير من بقية المحافظات، نظراً لارتفاع تكاليف المعيشة في القدس وانخفاض الدخول. ففي عام2017 اشارت بيانات مسح انفاق واستهلاك الاسرة إلى ان متوسط استهلاك الاسرة الفلسطينية في القدس يصل إلى 1512 دينار، لأسرة مكونة من 5 اشخاص، مقارنة ب 1149 دينار في الضفة الغربية [4]ا ، وهذا يعكس مدى ارتفاع تكاليف المعيشة في القدس. وينعكس ذلك أيضاً على مؤشر الفقر ففي الوقت الذي كانت نسبة الفقر على مستوى فلسطين قد وصلت إلى 29.2% في عام 2017، إلا أن الوضع في القدس كان أكثر تعقيداً، حيث بلغت نسبة الفقر باستخدام خط الفقر الاسرائيلي نحو 77% لعام 5.2014

وفي إطار تقييم الأسر لأوضاعها المعيشية فقد تبين أن 85.1% من الاسر يعتبر وضعها متوسط و8.9% يعتبر وضعها فقيرة و5.3% يعتبر وضعها المعيشي بأنه جيد، في حين أن 0.7% تعتبر نفسها فقيرة جداً.

تواجه النساء المقدسيات وأسرهن أوضاعا اقتصادية واجتماعية صعبة نتيجة لسياسات الاحتلال التمييزية، بما في ذلك القيود المشددة على الحركة، وارتفاع الضرائب، وهدم المنازل، وغياب الخدمات الأساسية. ويعتمد 41.6% من الأسر على العمل في الاقتصاد الإسرائيلي، مما يعكس واقعاً اقتصادياً هشاً يزيد من معاناة النساء ويفاقم تحدياتهن المعيشية.

[4] لا يتوفر بيانات احدث عن مستويات المعيشة في القدس ،

[5] تم الاستناد على هذه الاحصائيات من كتاب القدس السنوي والذي استند من جهته على ما نشره معهد القدس لبحث السياسات عام 2017

شكل8 :التوزيع النسبي للأسر في محافظة القدس حسب وضعها المعيشي من وجهة نظر الاسرة، 2018

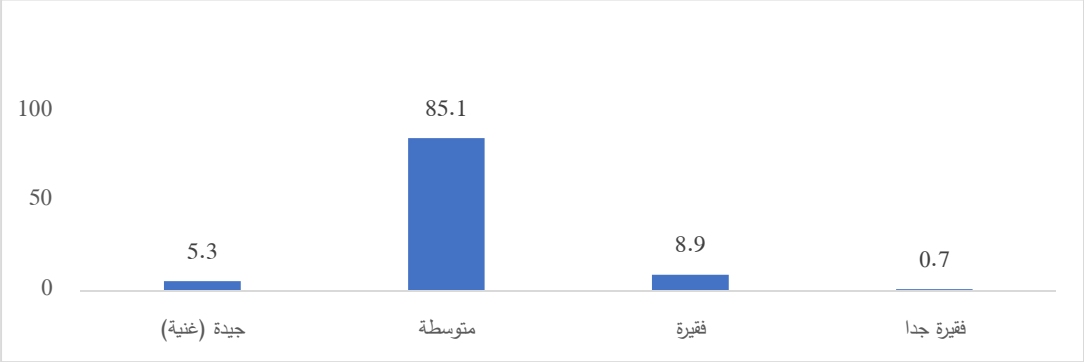

المصدر: كتاب القدس السنوي –2024

وحول مصادر دخل الاسرة المقدسية فقد شكل العمل في الاقتصاد الاسرائيلي المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لنحو 41.6% من الاسر، يليه القطاع الخاص 21.4% ثم مخصصات التأمين الوطني (17.2%)، و4.5% فقط تعتمد على الاجور من الحكومة الفلسطينية كمصدر للدخل. اما بالنسبة للمساعدات الاجتماعية فان نسبة الاسر التي حصلت على مساعدات لا تتجاوز 6.7% عام 2018 وحوالي 24.7% افادت انها تحتاج إلى مساعدة نوعا ما و11.1% افادت بانها بحاجة ماسة للمساعدة.[6]

وبالتالي فإن هذه المعطيات (رغم أنها ليست حديثة[7]) إلا أنها تعكس مدى الاعتماد على الدخل من القطاعات الاقتصادية الاسرائيلية بالنسبة لشريحة كبيرة من الاسر المقدسية، التي تعاني فيه النساء من محدودية الدخول وندرة الفرص وأحيانا غيابها.

[6] كتاب القدس الاحصائي السنوي، 2024

[7] لا يتوفر بيانات احدث حول هذه المؤشرات التي تم الحصول عليها من كتاب القدس السنوي الصادر عام 2024. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

3-2 أوضاع النساء المعيشية في المخيمات الفلسطينية

بلغ عدد اللاجئين في فلسطين نحو 2.3 مليون لاجئ، منهم 38.5% في الضفة الغربية ، و61.5% في قطاع غزة. فيما يتعلق باللاجئات في مخيمات الضفة الغربية فقد بلغ عددهن نحو 435824 امراة، وكانت النسبة الأكبر من اللاجئات توجد في القدس، إذ يوجد فيها نحو 90565 لاجئة، ويشكلن بذلك 21% من عدد اللاجئات في الضفة الغربية، فيما يتواجد في الخليل 14% من عدد اللاجئات، ثم في محافظة جنين (13%) من اللاجئات.

بلغ عدد اللاجئات في مخيمات الضفة الغربية نحو 435.8 ألف لاجئة، 21% منهن في القدس.

شكل 9: أعداد اللاجئات الفلسطينيات المقدرة في الضفة الغربية حسب المحافظة (2024)

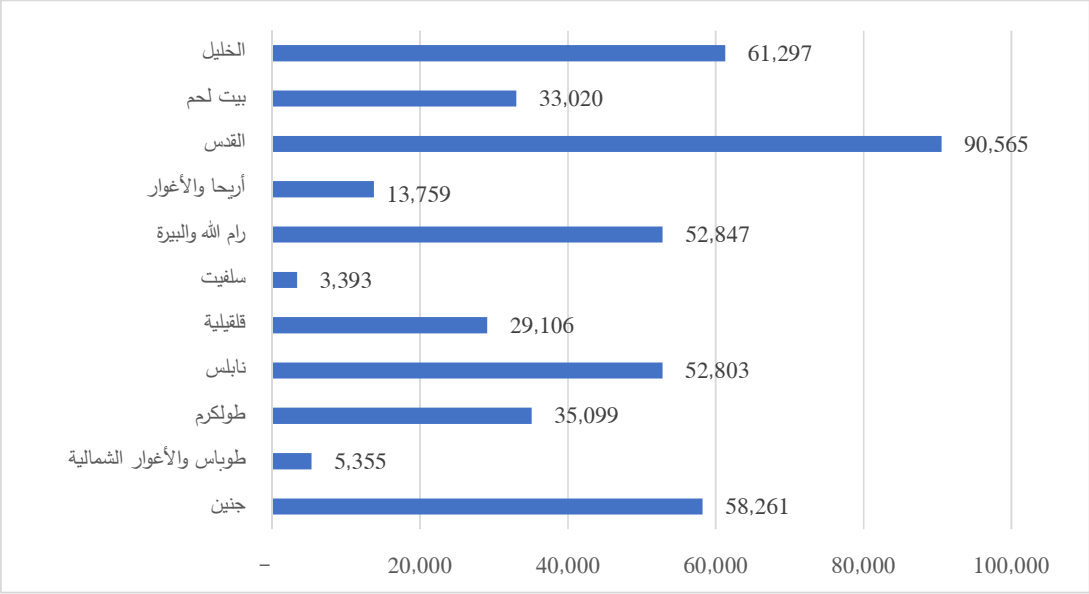

المصدر: تم تقدير اعداد اللاجئات الفلسطينيات بالاعتماد على البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني حول تقديرات السكان للعام 2024.

تعاني النساء في المخيمات الفلسطينية في كل من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة من ظروف معيشية قاسية للغاية، نستعرض في هذا المحور هذه الاوضاع والظروف بشكل مفصل.

2-3-1 أوضاع النساء المعيشية في مخيمات الضفة الغربية

يصنف سكان المخيمات بأنهم الاكثر فقراً بين الفلسطينيين، حيث يعيش الكثير منهم في مساكن غير ملائمة ولا يوجد مساحات كافية لاستيعاب الزيادة الطبيعة في عدد السكان، وتعاني بعضها من نقص الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والصرف الصحي وخدمات الرعاية الصحية، وبعضها يعاني من تدني جودتها.

ووفقاً لمسح الانفاق والفقر (2023) فان الافراد الذين يسكنون المخيمات في الضفة الغربية الاكثر عرضة للفقر، إذ بلغت نسبة الفقر بينهم 21.6% ، وبلغت نسبة الفقر المدقع فيها نحو 6%، وتعكس مؤشرات الانفاق والاستهلاك التي سبق وتم الاشارة اليها إلى انخفاض معدلات الدخل وارتفاع معدلات الفقر بين سكان المخيمات بشكل عام والنساء على وجه الخصوص، فمعدلات الانفاق هي الاقل مقارنة بالتجمعات الاخرى ونسبة الانفاق على الطعام إلى اجمالي الانفاق الكلي هي الاعلى (تصل إلى 35.6%)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة بين سكان المخيمات وخاصة النساء، حيث بلغت معدلات البطالة في صفوفهن قبل السابع من اكتوبر 2023 نحو 34.6% مقارنة ب 24.7% و23.3% بين النساء في الحضر والريف على التوالي (القوى العاملة، الربع الثالث 2023)، وارتفعت إلى 37% في الربع الثالث 2024 ، هذا بالاضافة إلى ارتفاع معدل الاعالة الذي يبلغ في مخيمات الضفة الغربية 48.7% مقارنة مع المناطق الحضرية والريفية، كل ذلك ادى إلى ارتفاع معدلات انعدام الامن الغذائي نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعشها حيث الارتفاع المتزايد في الاسعار مع تراجع الدخول.

يُصنَّف سكان المخيمات كأكثر الفئات فقرا بين الفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث بلغت نسبة الفقر بينهم 21.6% والفقر المدقع 6% وفقًا لمسح الإنفاق والفقر

2-3-2 أوضاع النساء المعيشية في مخيمات القدس

كما تعاني النساء الفلسطينيات في مخيمات القدس من ظروف معيشية تعد هي الاصعب بين التجمعات السكانية الاخرى، وخاصة مخيم شعفاط ، وذلك بسبب الحصار الذي يفرضه الاحتلال الاسرائيلي على سكان المخيم من خلال فرضه لقيود مشددة على الحركة، ويحرم سكانها من الخدمات الاساسية مثل المياه والكهرباء والتعليم الجيد. وتجبر الظروف المعيشية القاسية النساء في المخيمات لترك تعليميهن والعمل في سن مبكرة في ظروف عمل قاسية لتلبية احتياجات اسرهن. وترتفع معدلات البطالة بين النساء في المخيمات، واما العاملات منهن فانهن ينخرطن في أغلب الحالات في أعمال غير منظمة وغير مستقرة وذات أجر منخفض، وتزيد اجراءات الاحتلال التمييزية ضد النساء من خلال منعهن الحصول على تصاريح عمل خارج المخيم من صعوبة الحصول على فرص عمل. مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر في صفوفهن وبالتالي زيادة معدلات العنف.

واكثر ما يؤرق النساء في مخيمات مدينة القدس هو الخوف المستمر من خطر فقدانهن لهويتهن المقدسية، حيث أن الغياب الطويل سواء بالعمل او الزواج خارج القدس قد يؤدي إلى سحب الهوية وبالتالي فقدان حقهن في الاقامة، والخدمات الاجتماعية، وهذه السياسات تجبر النساء على التمسك في البقاء في الظروف صعبة خوفاً من قفدانهن حقوقهن القانونية والاجتماعية.

2-3-3 أوضاع النساء المعيشية في قطاع غزة ومخيماته

يشكل اللاجئون في قطاع غزة نحو 78.8% من عدد السكان، وتعيش النساء في مخيمات تعتبر هي الاكثر اكتظاظاً على مستوى العالم، كما ان الاوضاع المعيشية في المخيمات صعبة، وهناك نسبة ليست بقليلة من النساء يعانين من الفقر المدقع، ومن معدلات بطالة مرتفعة، وصلت قبل الحرب إلى 67.6% مقابل 39.2% للذكور [8] ، وتعيش النساء في بيوت متراصة، حيث البنية التحتية الضعيفة. كل هذه الظروف تعتبر بيئة خصبة لانتشار الكثير المشاكل الاجتماعية التي تعتبر النساء أكثر ضحاياها، وللحصار والقيود التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي على القطاع على مدار سبعة عشر عاماً، الدور الرئيسي في تفاقم الأوضاع المعيشية في قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى افقار السكان (80% من السكان كانوا يعتمدون على المساعدات الانسانية)

[8] مسح القوى العاملة للربع الثالث –2023 – الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

بفرض قيود مشددة على حركتهم ومنعهم من التوجه للعمل إلى خارج القطاع، وفرض قيود مشددة على ادخال السلع ومنها مواد البناء التي يعتبر السكان في حاجة ماسة لها لإعادة إعمار ما تخلفه الحروب.

ومنذ أكتوبر 2023 أدت جرائم حرب الابادة الجماعية التي مارسها الاحتلال الاسرائيلي في قطاع غزة ومنها المخيمات إلى تدمير أكثر من 90% من المباني السكنية والمنشآت، وأدى إلى نزوح حوالي مليون امرأة، أصبحن يعشن في الخيام ومراكز النزوح في ظل ظروف قاسية افتقدت فيها النساء لأبسط مقومات الحياة، حيث انعدام الخصوصية، وانعدام النظافة، وانتشار الامراض، وعدم توفر خدمات الرعاية الصحية، حيث تم تدمير جميع المرافق والمباني وسيارات الاسعاف واستهدف الطواقم الطبية، كل ذلك زاد من معاناة النساء خاصة المريضات والمصابات والحوامل والكبيرات في السن وذوات الاعاقة.

كما تعمد الاحتلال الإسرائيلي اتخاذ التجويع كسلاح لمحاربة السكان في قطاع غزة، وذلك من خلال منع دخول السلع والمواد الغذائية الأساسية، بما في ذلك المكملات الغذائية، مما أثر بشكل مباشر على حياة السكان، وخاصة النساء الحوامل والمرضعات اللواتي يواجهن صعوبة كبيرة في تأمين تغذية صحية تضمن سلامتهن ونمو أجنّتهن.

وتشير الإحصاءات إلى أن مؤشر أسعار المستهلك في غزة شهد ارتفاعاً حاداً بلغ 309.4% في أكتوبر 2024 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، ما يعكس أزمة اقتصادية خانقة ناجمة عن القيود الصارمة المفروضة على الواردات، والتي أدت إلى تعطل سلاسل الإمداد المحلية ونقص حاد في المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية، تفاقمت هذه الأزمة بسبب القيود التجارية والإنسانية، مما جعل السلع الأساسية نادرة وبأسعار تفوق قدرة السكان على تحملها.

في ظل هذه الظروف، اضطر حوالي 1.9 مليون شخص إلى النزوح عدة مرات داخل القطاع، بينما فقد 1.2 مليون شخص منازلهم، أي ما يعادل 60% من سكان غزة، مما ساهم في تدهور أوضاعهم المعيشية والصحية. كما يعاني 91% من سكان غزة (1.84 مليون شخص) من انعدام الأمن الغذائي الحاد، مع توقعات بارتفاع العدد إلى 1.95 مليون شخص بحلول أبريل 2025، ووفقاً لتقديرات مجموعة التغذية العالمية، وتظهر المؤشرات أن 96% من الأطفال دون سن 6 أشهر يعانون من سوء التغذية الحاد، في حين لا تتمكن سوى 10% من النساء الحوامل والمرضعات من الحصول على الحد الأدنى من الغذاء

اللازم[9]. إلى جانب ذلك، شهد القطاع انهياراً حاداً في الخدمات الصحية، مما جعل النساء والفئات الضعيفة الأكثر تضرراً، حيث يواجهن صعوبات متزايدة في الحصول على الرعاية الصحية والغذاء الكافي، مما فاقم الأزمة الإنسانية في القطاع.

وكان القطاع الرزاعي من أكثر القطاعات تضرراً جراء حرب الابادة الاجماعية التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني، حيث تكبّد المزارعون ومربو الماشية خسائر فادحة نتيجة تدمير الأراضي الزراعية والبنية التحتية، ما أدى إلى تراجع الإنتاج الغذائي بشكل حاد وزيادة انعدام الأمن الغذائي. كما أدت القيود المفروضة على وصول المستلزمات الزراعية والمياه، إضافة إلى الأضرار الجسيمة التي لحقت بالمراعي والمزارع، إلى تفاقم معاناة العاملين في هذا القطاع، مما يهدد بفقدان مصادر الدخل والغذاء لمئات الآلاف من السكان.

تواجه النساء في غزة أوضاعاً كارثية بعد 15 شهرا من الحرب، حيث فقدت الآلاف أزواجهن، وتدمرت منازلهن، وتفاقمت معاناتهن في ظل غياب المأوى والرعاية الصحية وشح المساعدات. ويتوقع ان تصل معدلات البطالة بين النساء لأكثر من 95%، فيما يعاني جميع السكان من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وسط آثار نفسية واجتماعية عميقة ستستمر لسنوات.

وعلى الرغم من وقف اطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في التاسع عشر من يناير 2025 في مرحلته الاولى، إلا أن النساء عدن إلى بيوتهن في شمال غزة على وجه الخصوص يخضن معركة جديدة هي معركة البقاء والصمود رغم صعوبة الظروف، حيث لايتوفر المأوى، فالاحتلال الاسرائيلي دمر معظم المباني السكنية (87 الف دمرت بالكامل، و297 الف منزل تعرض لاضرار جزئية (OCHA, 2024))، وما زالت النساء تضطر للعيش في خيام مهترئة أو مراكز إيواء بلا خصوصية، ولا تتوفر لديهن أبسط المقومات، وخاصة في ظل شح المساعدات الانسانية ومنع الاحتلال الاسرائيلي من ادخال الاحتياجات الضرورية للقطاع ومماطلته المستمرة في ذلك، ومنعه ادخال البيوت المتنقلة لتوفير سكن مؤقت للاسر الفلسطينية التي فقدت

[9] تقرير البنك الدولي (2025)

منازلها، كذلك تعاني النساء من عدم توفر الأغطية والملابس الدافئة ومختلف المستلزمات اللازمة لمواجهة البرد القارص، وهذا ما فاقم من معاناتهن ومعاناة أطفالهن في الاجواء شديد البرودة، والتي توفي بسببها أكثر من خمسة اطفال، وكذلك تعاني النساء من نقص خدمات الرعاية الصحية والادوية.

2-3-3-1 النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة: معاناة متفاقمة في ظل الحرب

قبل اندلاع جريمة حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني، بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع نحو 58 ألف فرد، أي ما يعادل 2.6% من إجمالي السكان في عام ومع استمرار الحرب، ارتفع هذا الرقم بشكل ملحوظ، حيث تم توثيق 10 آلاف حالة إعاقة جديدة بين 7 أكتوبر 2023 وأكتوبر 2024، ومن المرجح أن يستمر هذا العدد في الارتفاع، خاصة مع استحالة إجراء إحصاء دقيق للحالات الجديدة في ظل جريمة حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني. وتشير التقارير إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يستخدم أسلحة حارقة محرمة دولياً، إلى جانب اعتماده سياسة بتر الأطراف في استهداف المدنيين، مما يؤدي إلى تفاقم حالات الإعاقة بشكل غير مسبوق.

ومازالت النساء ذوات الإعاقة في غزة تواجه تحديات متزايدة بسبب النزوح القسري، والاكتظاظ في أماكن الإيواء، وانعدام الخصوصية والأمان. كما تزداد معاناتهن أثناء عمليات النزوح المستمرة سيرًا على الأقدام وبدون غذاء أو ماء، مما يجعل أوضاعهن أكثر هشاشة في ظل استمرار جريمة حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني، والقيود المفروضة على المساعدات الإنسانية.[10]

[10] نساء غزة في مواجهة الإبادة "المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان "10-2024

3. تداعيات حظر انشطة الاونروا على النساء في المخيمات الفلسطينية

إن القرار الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية في الرابع من نوفمبر/تشرين ثاني للعام 2024 بحظر أنشطة الاونروا والذي دخل حيز التنفيذ في 30 يناير عام 2025، يشكل انتهاكاً واضحاً وصريحاً للقانون الدولي، حيث أن الوكالة تم تأسيسها بموجب القرار رقم 302 الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في العام 1949، وذلك بهدف تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، وتعزيز صمودهم، وأن هذا الحظر سيحرم حوالي ثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني، نصفهم من النساء، من الحصول على الخدمات الاساسية كالتعليم والتدريب وخدمات الرعاية الصحية والمساعدات المباشرة والدعم المالي الذي تقدمه الوكالة للمشاريع النسوية الصغيرة مما يشكل توقفها عن تقديم خدماتها وممارسة انشطتها تهديدا حقيقيا وجديا على حياة اللاجئات الفلسطيينات من جميع الفئات والاعمار (كبيرات في السن، وطفلات، وذوات إعاقة، وفتيات، ومراهقات) ويهدد مستقبلهن التعليمي والمهني واستقرارهن الاجتماعي والاقتصادي. ويمكن إجمال هذه التداعيات على النحو التالي:

1. **الخدمات الصحية:** تقدم الاونروا خدماتها من خلال 140 مركز رعاية صحية موزعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإن توقف الاونروا عن تقديم الخدمات الصحية سيشكل تهديد مباشر لصحة النساء والاطفال وخاصة في قطاع غزة ، حيث يعانون من أوضاع صحية وإنسانية متردية بسبب انهيار المنظمة الصحية وتباطئ ادخال المساعدات الطبية اللازمة في فترة الهدنة. وذلك سيشكل ضغط كبير على الخدمات الصحية التي تقدمها وزارة الصحة الفلسطينية التي تعاني من ضائقة مالية ناتجة عن قرصنة الاحتلال الاسرائيلي لايرادات المقاصة.

وبلغ عدد النساء الفلسطينيات اللواتي استفدن من خدمات الرعاية الصحية حوالي 31,441 سيدة في قطاع غزة و 10,130 سيدة من الضفة الغربية. وخلال جريمة حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني (الفترة ما 7 تشرين اول 2023 – 16 شابط 2025) قدمت الاونروا أكثر من 7,6 ملايين استشارة طبية في جميع انحاء قطاع غزة. ومنذ وقف النار وحتى 16 شباط 2025 قدمت الاونروا اكثر من 297 ألف استشارة صحية ورعاية لاكثر من 19 الف امراة حامل في مرحلة ما بعد الولادة والنساء الحوامل المعرضات لخطر كبير، اضافة إلى خدمات صحة الفم والاسنان في العيادات المتنقلة والتي وصلت إلى اكثر من 12 الف مريض اضافة إلى خدمات التاهيل بالعلاج الطبيعي لحوالي 5500 مريض.

إضافة إلى خدمات الصحة النفسية لنحو 3346 حالة من بينهم نساء، حيث حصلن على استشارات فردية وجلسات توعية ودعم في حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي[11].

2. **خدمات التعليم:** ان حظر نشاط الاونروا يشكل حرمانا لنحو 324,000 طالباً فلسطينياً من حقهم في التعليم، بينهم 278,000 في قطاع غزة و46,000 في الضفة الغربية والقدس، اضافة إلى الطلبة الذين يتلقون تدريباً مهنياً. كما ان ذلك سيكشل ضغطا اضافيا على خدمات التعليم والتدريب التي تقدمها المؤسسات الحكومية التي تعاني من اكتظاظ اعداد الطلبة فيها وقلة الموارد المالية[12].

لا بد من الاشارة إلى انه خلال جريمة حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني تم تحويل جميع مدارس الاونروا لامكان إيواء للنازحين، ومعظمها تعرض للقصف

ان قرار الاحتلال الإسرائيلي بحظر أنشطة الأونروا، الذي دخل حيز التنفيذ في 30 يناير 2025، يشكل انتهاكا للقانون الدولي وتهديدا لحياة ملايين اللاجئين الفلسطينيين، خاصة النساء والفتيات. والذي سيؤدي إلى حرمان اللاجئات من الخدمات الأساسية كالصحة، التعليم، والمساعدات الإنسانية، مما يتطلب تحركاً دولياً عاجلاً لضمان استمرار عمل الأونروا وحماية حقوق اللاجئين.

والتدمير اما جزئيا او كليا.

<u>مبادرات الاونروا لدعم التعليم والدعم النفسي في قطاع غزة:</u>

- أطلقت الأونروا في 1أغسطس 2024 المرحلة الأولى من برنامج "العودة إلى التعلم"، مع التركيز على دعم الصحة النفسية للأطفال. وتتم الأنشطة التعليمية في 86 مساحة مؤقتة منتشرة عبر 40 مدرسة تابعة للأونروا تحوّلت إلى ملاجئ. ويشرف على تنفيذ هذه الأنشطة أكثر من 900 معلم وما يقارب

[11] تقرير رقم 160 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية التي تشمل القدس الشرقية ، 21/شباط 2025 تقرير الأونروا رقم 160 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية | الأونروا

[12] الموقع الرسمي لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الادنى الأونروا | وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئ فلسطيني في الشرق الادنى

600 مرشد نفسي حتى الآن، استفاد من هذا البرنامج أكثر من 18ألف طفل، نصفهم تقريبًا من الفتيات. بين 10و16 فبراير 2025، شارك 5,914 طفلاً (بينهم 4,037 صبياً و 1,877 فتاة، بما في ذلك 128 طفلاً من ذوي الإعاقة) في الأنشطة التعليمية والدعم النفسي، والتي شملت القراءة، الكتابة، الحساب، إضافة إلى أنشطة ترفيهية مثل الفنون والموسيقى والرياضة.

❖ أطلقت الأونروا في الأول من يناير 2025 برنامجاً جديداً للتعلم عن بُعد، يهدف إلى الحد من فقدان التعليم بين الأطفال النازحين. يعتمد البرنامج على نهج يجمع بين التعليم عن بُعد والتعليم الوجاهي، ما يمكن الأطفال من مواصلة تحصيلهم الأكاديمي في مهارات القراءة والكتابة والحساب رغم الأوضاع الصعبة.

وقد التحق بالبرنامج نحو 251,691 طفلًا بينهم (128,686 صبياً و 123,005 فتاة)، يتلقون دروساً في اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم، يقدمها 7,665معلمًا. (تقرير الاونروا رقم 160).

وفي القدس تواجه العديد من مدارس الاونروا ومراكز التدريب التابعة لها اوامر بالاغلاق على اثر قرار الحظر الاسرائيلي.

3. **فرص العمل:** يعمل في المؤسسات التعليمية التابعة للأونروا حوالي 19,877 موظفاً وموظفة، يتوزعون بين 9,443 موظفا في قطاع غزة و 2,215 موظفًا في الضفة الغربية .أما في القطاع الصحي، فيعمل نحو 4,851 موظفًا، منهم 1,015 امرأة، أي ما يعادل21% من إجمالي العاملين في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، تُوظف الأونروا عدداً من النساء في المؤسسات الإغاثية والاستشارية التي تُشرف عليها[13].

وإن حظر الأونروا سيؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر بين النساء، خاصة في الأسر التي تعيلها نساء. علاوة على ذلك، فإن فقدان الرجال لوظائفهم في هذه المؤسسات سينعكس سلباً على النساء والأطفال في هذه الأسر، مما سيفاقم الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، خصوصًا في قطاع غزة.

[13] الموقع الرسمي لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الادنى الأونروا | وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئ فلسطيني في الشرق الادنى

4. **حرمان النساء في المخيمات من الدعم المالي الذي تقدمه الاونروا للمشاريع الصغيرة:** تقدم الاونروا دعماً لمئات المشاريع الصغيرة وخاصة المشاريع التي تملكها نساء وخريجات جامعيات وذات إعاقة وذلك لتحسين أوضاعهن المعيشية، الا ان توقف الانروا يعني حرمان هذه الفئة من السكان في المخيمات من التمويل مما يهدد استمراريتها، مما سيزيد من معدلات الفقر بين النساء واسرهن، وسيفاقم من التحديات الصحية والتعليمية التي يواجهنها. كما ستحرم الكثير من النساء من برامج التدريب المهني التي تقدمها الاونروا وهذا من شأنه ان يعرقل فرصهن في تحقيق الاستقلال المالي.

إضافة إلى ما سبق، فان وقف نشاطات الاونروا سيحرم النساء من الفرص في مشاريع التحول الرقمي التي تنفذها الاونروا مما يؤدي إلى اتساع الفجوة الرقمية حيث سيحرم ذلك النساء من التدريب اللازم لتاهيلهن في مجال التكنولوجيا الرقمية.

5. **خدمات البينة التحتية:** تقوم الاونروا بتنفيذ مشاريع مثل مشاريع الإسكان، وتحسين الطرق والشوارع، وتوفير الخدمات الأساسية في مخيمات اللاجئين. هذه المشاريع تخفف من معاناة السكان، وخاصة النساء اللواتي يتحملن العبء الأكبر في تدبير شؤون الأسرة. والتي منها تشغيل وصيانة آبار المياه، وادارة انظمة تحلية المياه، ونقل المياه بالشاحنات وادارة النفايات الصلبة ومكافحة نواقل الامراض، وخلال فترة حرب الابادة كان يتم العمل على توفير مستلزمات النظافة والتعقيم في الملاجئ ومراكز الايواء وفقا لتقارير الاونروا.

يذكر انه منذ وقف اطلاق النار ركزت الأونروا على الوصول إلى مئات الآلاف بخدمات المياه والصرف الصحي. وأبرز إنجازاتها[14]:

- إعادة تأهيل بئر مياه في جباليا لخدمة 25 ألف شخص.
- تزويد نحو 475 ألف شخص بالمياه النظيفة حتى 4 شباط
- جمع أكثر من 3,400 طن من النفايات الصلبة.
- توزيع 240 مجموعة تنظيف و 1,200 طقم نظافة شخصية في المناطق الشمالية.

[14] وفقا لما ذكر في تقرير الاونروا رقم (159) الذي يستعرض الاوضاع في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية تقرير الأونروا رقم 159 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية | الأونروا

إن توقف هذه المشاريع يزيد من صعوبة الظروف المعيشية في المخيمات، ويجعل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أكثر صعوبة على النساء وأسرهن، مما يفاقم من الأعباء اليومية ويزيد من التحديات التي تواجهها الأسر الفلسطينية في الحصول على احتياجاتها الأساسية وخاصة في ظل ما تعانية هذه المخيمات من استهداف ممنهج وتدمير للبنى التحتية وخاصة مخيمات شمال الضفة الغربية وقطاع غزة.

6. **خدمات الحماية الاساسية والدعم النفسي والاجتماعي** : هناك الكثير من خدمات الحماية الاساسية التي تقدمها الاونروا للنساء في مختلف مناطق تواجدهن، والتي تستهدف الفئات المهمشة، خاصة النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة ومنها: المعونات الغذائية، ووسائل المساعدة الضرورية لكبار السن وذوي الإعاقة، والاسعافات الاولية النفسية، وجلسات الارشاد الفردي والجماعي، والمساعدات النقدية وانشطة التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة، ان حظر الاونروا سيحرم اللاجئات الفلسطينيات من الحصول على هذه الخدمات وبرامج الحماية ويهدد صحتهن النفسية وسيحرمهن أيضاً من خدمات الاستشارات القانونية والمناصرة التي توفرها الاونروا للدفاع عن حقوق اللاجئين وفقا للقانون الدولي.

يشير تقرير الاونروا رقم 160 إلى انه منذ بداية الحرب وحتى 16 شباط 2025، تلقى حوالي 730 ألف نازح، بينهم أكثر من 520 ألف طفل، الدعم من خلال 285,725 جلسة وأنشطة نفسية واجتماعية. وفي الفترة بين 10و16 شباط 2025 فقط، استفاد 7,625 نازحا من هذه الخدمات.

كما قدم فريق العمل الاجتماعي في الاونروا في الفترة ما بين 7 تشرين اول 2023 و16 شباط 2025 لـ 208,420 نازحا، شملت التدخلات النفسية والاجتماعية، ودعم الأفراد والعائلات، وإدارة الحالات.

خلال هذه الفترة:

- **استفادت 1,898 امرأة ناجية من العنف القائم على النوع الاجتماعي من خدمات الحماية.**
- تم تقديم الدعم لـ 3,162 طفلًا، من بينهم 1,604 أطفال غير مصحوبين بذويهم.
- حصل 22,835 شخصًا من ذوي الإعاقة على دعم نفسي واجتماعي، بما في ذلك توزيع أجهزة مساعدة وتقديم خدمات إعادة التأهيل.

إلى جانب ذلك، نُظمت جلسات توعوية حول قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل وذوي الإعاقة، استفاد منها ما مجموعه 54,050 نازحاً، بهدف تعزيز الوعي وتقديم الدعم اللازم في ظل الظروف القاسية التي تمر بها غزة.

7. **أماكن الايواء:** في قطاع غزة قام الاحتلال الاسرائيلي بتدمير أكثر من 90% من المباني السكنية تدميراً جزئياً او كلياً، وأدى ذلك إلى نزوح نحو 2 مليون فلسطيني نصفهم من النساء والنسبة الاكبر منهن من اللاجئات، هناك نحو مليون إمراة عشن في أماكن النزوح وفي الخيام طوال فترة الحرب التي استمرت نحو 15 شهرا في ظل ظروف صعبة ، وفي ظل غياب المأوى الآمن وتوقف خدمات الأونروا، وعدم سماح الاحتلال الاسرائيلي بادخال العدد الكافي واللازم من الخيم والبيوت المتنقلة كايواء مؤقت إلى حين اعادة الاعمار، يتزايد التعرض لحوادث العنف وانعدام الخصوصية والاستغلال، خاصة بين النساء والأطفال.

وكذلك الامر فيما يعلق بمخيمات اللاجئين في شمال الضفة الغربية (نور شمس وطولكرم وجنين والفارعة) وقيام الاحتلال الاسرائيلي بتهجير السكان وطردهم من بيوتهم وتدمير عدد كبير منها فان هؤلاء النساء أصبحن يعانين من من ظروف قاسية أيضاً، ويعشن إما في الاماكن العامة أو عند الاقارب أو في أماكن غير مهيئة للسكن، وهذا أيضاً من شانه ان يشكل تهديدا لأمن النساء وخصوصيتهن، ويفاقم من معاناتهن النفسية والصحية .

8. **الامن الغذائي:** قبل اندلاع حرب الابادة أي قبل اكتوبر 2023، كانت وكالة الأونروا تقدم مجموعة واسعة من الخدمات التي ساهمت بشكل مباشر في تعزيز الأمن الغذائي لسكان المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث شملت هذه الخدمات توزيع الطرود الغذائية بشكل دوري على العائلات الفقيرة، ما ساعد على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للأسر لفترات تمتد بين أسبوعين وشهر. إلى جانب ذلك، وفرت الأونروا مساعدات نقدية لدعم الأسر الأشد فقراً، خاصة تلك التي ترأسها نساء، مما ساهم في تخفيف الأعباء المالية وضمان تلبية الاحتياجات الغذائية اليومية. كما قدمت برامج تغذية مدرسية للأطفال في المدارس التابعة لها، وخاصة في قطاع غزة وبعض المخيمات في الضفة الغربية، بهدف تحسين الصحة العامة للأطفال وتعزيز نسبة الحضور المدرسي. إضافة إلى ذلك، عملت الأونروا على تمويل المشاريع الصغيرة عبر تقديم قروض للأسر الفقيرة، شجعتهم من خلالها على إقامة مشاريع منزلية صغيرة مثل الزراعة وتربية الدواجن، مما ساعد على تعزيز الأمن الغذائي الذاتي. هذه الجهود أسهمت بشكل واضح في تقليل

معدلات الجوع وتحسين الظروف المعيشية للعائلات الأكثر هشاشة في المخيمات، خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة، حيث كان أكثر من 80% من سكان قطاع غزة و30% من اللاجئين من الضفة الغربية يعتمدون بشكل مباشر على هذه المساعدات، ما جعل الأونروا تشكل صمام الامان بالنسبة للكثير من العائلات الفلسطينية في المخيمات.

ويشير التقرير (رقم 159) الصادر عن الاونروا بانه منذ اندلاع حرب الابادة على قطاع غزة ، قامت وكالة الاونروا بدور مهم في توفير الحاجات الاساسية والطرود الغذائية التي ساهمت في تلبية احتياجات عدد كبير من الاسر. وعليه فان حظر الاونروا الذي بدأ حيز التنفيذ في 30 يناير 2025 سيكون له تداعيات خطيرة على الأمن الغذائي للنساء وأسرهن خاصة في المخيمات كونها تلعب دور مهم في توفير المساعدات النقدية، وتوقفها يؤدي إلى تفاقم الظروف المعيشية وسيكون لهذا القرار تداعيات خطيرة على النساء والتي منها:

أولاً : **زيادة معدلات الجوع وانعدام الامن الغذائي:** وفي حالة توقف المساعدات سيكون هناك حوالي 1.9 مليون شخص يعتمدون على هذه المساعدات وخاصة في قطاع غزة، إضافة إلى سكان المخيمات في شمال الضفة الغربية. مما سيؤدي إلى انتشار أكبر بسوء التغذية بين النساء (وخاصة الحوامل) والاطفال.

ثانياً: **تراجع الصحة العامة بين طلبة المدارس:** إذ سيحرم الاطفال والطفلات من الوجبات الغذائية التي تقدمها الاونروا ضمن برامج التغذية المدرسية مما سيؤدي إلى تراجع في الصحة العامة للاطفال.

4. عنف مركب ضد النساء الفلسطينيات

تعاني النساء في فلسطين من شكل معقد من العنف، يجمع بين الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي والتحديات التي يفرضها العنف المجتمعي. فقد أدت جريمة حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة والضفة الغربية والقدس التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني إلى أوضاع مأساوية جعلت النساء أكثر عرضة للانتهاكات، حيث تسبب العدوان في فقدان المأوى والتشريد القسري، إضافة إلى فقدان مصادر الرزق وفقدان الأهل، مما أدى إلى تدهور أوضاعهن النفسية والاجتماعية. ومع اضطرار العديد منهن للعيش في المخيمات وأماكن النزوح غير الآمنة، زادت المخاطر التي تهدد سلامتهن، حيث يواجهن انعدام الخصوصية والضغوط الاقتصادية المتزايدة، ما جعلهن أكثر عرضة للعنف الأسري والاستغلال والتحرش، فضلًا عن تفشي ظواهر مثل الزواج القسري والمبكر نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتردية.

تتعمد إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال قتل النساء والفتيات الفلسطينيات، وإلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بهن، وإخضاعهن لأحوال معيشية بقصد الإهلاك. كما تتعمد تقييد حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الأرض المحتلة. يشكل خرقاً جسيماً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولقواعد القانون الدولي الإنساني؛ وعلى وجه الخصوص اتفاقيات جنيف والتعليقات عليها وبروتوكولاتها، واتفاقيتا لاهاي، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتوصية العامة رقم: (30) الصادرة عن لجنتها، واتفاقية حقوق الطفل، إلى جانب رزمة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن المرأة، السلام، والأمن وعلى رأسها القرار رقم: (1325) والقرار رقم: (1820). والتي شكل خرقاً على نحو صارخ للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن رقم: (2728) و (2712) و (2720) و(2334).

إلى جانب العنف الناجم عن الاحتلال، تفاقمت أشكال العنف المجتمعي في ظل انهيار البنية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تواجه النساء مزيداً من الضغوط النفسية والجسدية والاقتصادية. في ظل هذه الظروف، تزداد معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي، إذ تعاني النساء من الحرمان الاقتصادي والقيود المفروضة على خياراتهن، كما يُفرض عليهن تحمل مسؤوليات إضافية دون الحصول على الدعم الكافي، وفي بعض الحالات، تؤدي العادات والتقاليد إلى تبرير العنف ضد المرأة أو التقليل من شأنه، مما يجعل من الصعب عليهن الوصول إلى العدالة أو الحصول على الحماية اللازمة، ويترك هذا الواقع المعقد آثاراً نفسية واجتماعية طويلة الأمد على النساء.

4-1 عنف الاحتلال ضد النساء في قطاع غزة

تتعرض النساء في فلسطين إلى عنف مركب، يتمثل بالعنف الممارس من قبل الاحتلال الاسرائيلي والذي ازدادت وتيرته منذ 7 أكتوبر 2023، حيث شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدى 475 يوماً حرباً شرسة على قطاع غزة ارتكبت فيه اكثر من 9268 مجزرة بمشاهد مروعة، أغرقته بوابل من القنابل والصواريخ المحظورة دولياً، مستهدفة السكان، والبيوت والمستشفيات، والمدارس والأسواق. والتي أدت إلى معاناة إنسانية غير مسبوقة ودمار واسع النطاق لم يعهد له مثيل في التاريخ الحديث، حيث تحولت المدن إلى أنقاض. وفقد أكثر من 48,397 شخصاً حياته في قطاع غزة (70% منهم من النساء والاطفال)، وأبيدت أكثر من 2092 عائلة بالكامل و4889 عائلة فلسطينية أباد الاحتلال معظم افرادها ولم يتبق منها سوى فرداً واحداً فقط، كما فُقِد أكثر من 11200 شخص، من بينهم أكثر من 4700 طفل وامرأة،[15]

وأظهرت التقارير أن هناك 38,495 طفل فلسطيني فقدوا أحد والديهم أو كليهما، ما أثر على استقرارهم النفسي والاجتماعي. إضافة إلى ذلك، أدى العدوان الإسرائيلي إلى تدمير 87,000 منزل بالكامل، مما زاد من صعوبة توفير بيئة مستقرة للأسر المتضرر.[16]

[15] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

[16] مفتاح، اثر الفقدان على النساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة ،10-2024

كما عمد الاحتلال الاسرائيلي الى استهداف قطاعي الصحة والتعليم وتدمير البنية التحتية لهما وسنتناول ذلك بالتفصيل في محورين منفصلين حول الاوضاع الصحية والتعليمية للنساء في فلسطين.

4-2 عنف الاحتلال ضد النساء في الضفة الغربية

منذ أكتوبر 2023، والاحتلال الاسرائيلي يصعد في استهدافه للفلسطينين في الضفة الغربية، فاستهدفهم بالقتل والاعتقال والتدمير والاقتحامات المستمرة ونصب الحواجز والبوابات الحديدية. وقد راح ضحية هذا العدوان نحو 928 شهيد بينهم نساء وأطفال[17]. وتصاعدت هذه الاعتداءات بصورة خطيرة منذ يناير / كانون ثاني 2025 حيث بدأ الاحتلال الاسرائيلي بشن جريمة حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة والضفة الغربية والقدس التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي على الفلسطينيين وقد استهدف بشكل ممنهج المخيمات الفلسطينية وخاصة الواقعة شمال الضفة الغربية (مخيم جنين، مخيم طولكرم ، مخيم نور شمس، ومخيم الفارعة)، حيث عمل على تدمير

شهدت المخيمات الفلسطينية شمال الضفة الغربية منذ أكتوبر 2023 تصعيداً إسرائيلياً غير مسبوق، أسفر عن تدمير البنية التحتية وتهجير أكثر من 40 ألف فلسطيني قسراً، مما أدى إلى تفاقم معاناة النساء النازحات.

البنية التحتية، والمباني السكنية والمنشآت التجارية، واحتل الكثير من المباني وحولها إلى ثكنات عسكرية ومواقع للقناصة لاستهدف السكان وقتلهم، ومنع وصول سيارات الاسعاف والدفاع المدني لمساعدة السكان. وخلال شهر شباط 2025 كثف الاحتلال الاسرائيلي من حربه الشرسة على سكان المخيمات، وطرد الاف السكان من بيوتهم، وقام بنهبها وتخريب محتوياتها وتدمير كبير للبنية التحتية لهذه المخيمات في محاولة لجعلها بيئة طاردة للسكان لاجبارهم على الهجرة وأيضاً منعهم من العودة اليها، وتشير تقديرات البنك الدولي (يناير 2025) إلى أن الاضرار في البنية التحيتة كانت قد وصلت إلى 14.6 مليون يورو، وادى إلى نزوح ما يزيد على 40 ألف مواطن من هذه المخيمات قسراً بينهم عدد كبير من النساء والفتيات والاطفال وكبار السن ومن ذوي وذوات الاعاقة، وذلك وفقا للتقارير الدورية الصادرة عن الاونروا.

[17] نود التنويه بان اعتداءات الاحتلال الاسرائيلي على الضفة الغربية منذ اكتوبر 2023 ولغاية اكتوبر 2024 تم تناوله في تقارير سابقة بشكل مفصل ووفي هذا التقرير نركز على التصعيدات وحرب الابادة التي تستهدف مخيمات شمال الضفة الغربية.

وقد ازدادت معاناة النساء النازحات في هذه المخيمات حيث تركن بيوتهن التي تعرضت للقصف والتدمير من قبل الاحتلال الاسرائيلي، وتعد معاناة النساء– من كبيرات السن ومن يعانين من الأمراض المزمنة والحوامل– مضاعفة، إذ أن هذا العدوان حرم هؤلاء النساء من الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية والمستشفيات لتلقي العلاج والحصول على الخدمات الصحية وتلقي العلاج، الامر الذي عمق من معاناتهن النفسية إلى جانب معاناتهن الجسدية بسبب فقدان الامان والاستقرار.

يذكر إلى انه لا يعمل سوى 61% من المرافق الصحية بكامل طاقتها في محافظات شمال الضفة الغربية، (البنك الدولي ، يناير 2025)

كما حرم الاف الطلبة والطالبات من الالتحاق في المؤسسات التعليمية التي اغلقت ابوابها في ظل استمرار العدوان، ومنعهم أيضاً من الوصول إلى المؤسسات التعليمية في المحافظات الاخرى من خلال مئات الحواجز العسكرية المنتشرة في جميع مناطق الضفة الغربية، والانقطاع التعليمي من شأنه أن يهدد مستقبل هؤلاء الطالبات ويقلل من فرص حصولهن على تعليم مناسب. يذكر أن هذه الظروف اجبرت نحو 602,000 طالب في المدارس الحكومية إلى التحول إلى التعليم المنزلي إلى ثلاثة أيام في الاسبوع طوال العام الدراسة 2024/2023 البنك الدولي ، يناير 2025)

حظرت المادة (53) من اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 تدمير الممتلكات في الأراضي المحتلة إلا إذا كان ذلك "لضرورات عسكرية". كما يعتبر الهدم العقابي شكلًا من أشكال العقاب الجماعي، وهو محظور بموجب المادة 33.

كما تنص المادة (17) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام 1948 على أن "لكل فرد حق التملك، ولا يجوز حرمان أحد من ممتلكاته تعسفاً"

واستمرارا في تنفيذ سياسته في التهجير القسري لسكان الضفة الغربية وخاصة سكان مخيمات شمال الضفة الغربية والقدس[18] والمناطق البدوية وخاصة مسافر يطا، يعمد الاحتلال الاسرائيلي على تكثيف عمليات الهدم في

[18] تم تناول موضوع الهدم في القدس في محور منفصل.

مختلف المناطق على اختلاف تصنيفها (أ،ب،ج)، ومنذ بداية العام الحالي قام الاحتلال الاسرائيلي بتنفيذ 104 عمليات هدم لمساكن ومنشآت في مناطق مختلفة من الضفة الغربية[19]

وفي هذا السياق لا بد من الاشارة إلى ان عمليات الهدم التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي هي سياسة يمارسها منذ عقود تنفيذا لسياسة الاستيطان الاحتلالي التي يمارسها، وليست مرتبطة بما بعد أكتوبر 2023، إلا أنها زادت حدة وشراسة، فقد شهد العام 2024 ارتفاعاً ملحوظا في أعداد المنازل والمنشآت التي تم هدمها، حيث بلغ عددها 1700 منزلاً ومنشأة فلسطينية في مختلف مناطق الضفة الغربية، ووصلت ذورتها في محافظات القدس وطولكرم والخليل على التوالي، هذا شكل زيادة نسبتها 70% عن عمليات الهدم التي تم تنفيذها في العام 2023.

شكل 10: المنازل والمنشآت الفلسطينية التي تم استهدافها بالهدم في الضفة الغربية 2020-2024

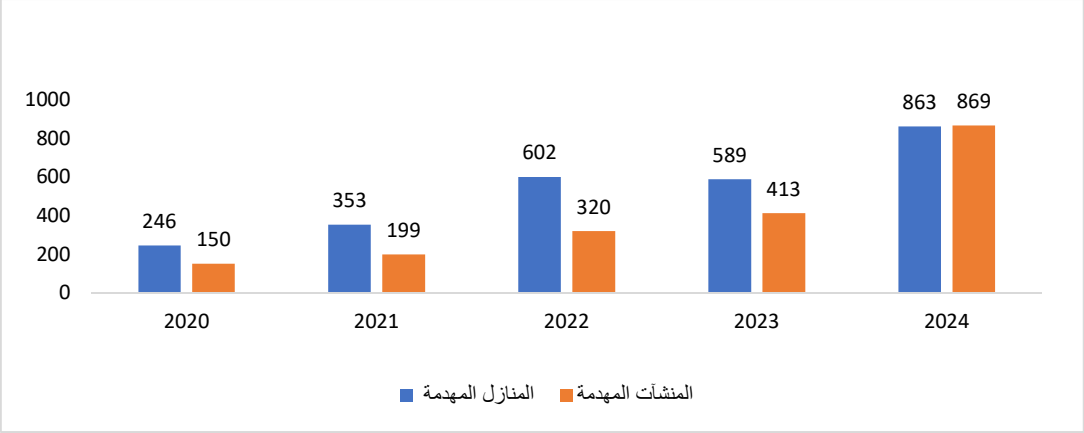

المصدر: تقرير صادر عن معهد الابحاث التطبيقية (أريج) في 18 شباط 2025[i]

3-4 عنف الاحتلال ضد النساء في القدس الشرقية

تعاني النساء المقدسيات من واقع معقد يتسم بانتهاكات متعددة تمارسها السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية، حيث تتقاطع العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية المشار اليها اعلاه لتشكّل بيئة قمعية تؤثر بشكل مباشر

[19] تقرير بعنوان : تصاعد عمليات الهدم في الضفة الغربية .. هجمة شرية على مسافر يطا، بقلم مالك نبيل (11 شباط 2025) تصاعد عمليات الهدم في الضفة الغربية... هجمة شرسة على مسافر يطا.

على حياة النساء واستقرارهن. ومن أبرز هذه الانتهاكات سياسة التهجير القسري وهدم المنازل، التي تُعد أحد الأدوات المباشرة لإضعاف الوجود الفلسطيني في المدينة. ففي عام 2022، تصاعدت وتيرة عمليات الهدم، مما أدى إلى تشريد عدد كبير من الأسر الفلسطينية، وتعتبر النساء والأطفال الفئة الأكثر تضررًا، فهم لا يفقدون فقط منازلهم وانما يفقدون شبكات الدعم الاجتماعي الأساسية، حسب تقرير الانتهاكات في القدس بلغ عدد عمليات هدم المنازل خلال العام 2022 حوالي 306 منازل، بالمقابل تم إنشاء 22000 وحدة استيطانية غير شرعية، حيث قامت حكومة الاحتلال الاسرائيلي بالمصادقة عليها خلال نفس العام (الاورومتوسطي،2022)[20].

إلى جانب ذلك، تتعرض النساء المقدسيات لانتهاكات جسيمة على يد قوات الاحتلال، تتمثل في الاعتقالات التعسفية والاستهداف المباشر، وتشير التقارير الحقوقية إلى أن عام 2022 شهد اعتقال أكثر من 7000 فلسطيني في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس، وهو ما يعكس تصعيدا واضحا في استهداف النساء بشكل خاص، باعتبارهن جزء من النسيج الاجتماعي المقاوم. كما تتعرض النساء أيضاً لأشكال متعددة من العنف الجسدي والنفسي على يد القوات الإسرائيلية والمستوطنين، مما يترك آثارا نفسية عميقة، وقد تفاقمت هذه الانتهاكات اللتي لا يتم مساءلة مرتكبيها ، بعد اكتوبر 2023 بصورة كبيرة، وتشير التقارير التي ترصد هذه الانتهاكات إلى انه بعد اكتوبر 2023 ولغاية 8 سبتمبر 2024 اعتقل الاحتلال الاسرائيلي 1711 فلسطيني في القدس بينهم 137 طفلا و96 امراة، بالاضافة إلى الاقتحامات المتكررة التي ينفذها الاف المستوطنيين لاستفزاز مشاعر المسلمين ومحاولة فرض واقع جديد في المسجد الاقصى وفي مدينة القدس.

اضافة إلى ذلك تسارعت وتيرة هدم المنازل، حيث نفذ الاحتلال الاسرائيلي حوالي 307 عمليات هدم استهدف فيها المنازل والمنشآت التجارية والزراعية ، والجدول التالي وضح حجم التوسع الاستيطاني في القدس بعد 7 اكتوبر 2023 :

[20] تقرير صادر عن المرصد الاورومتوسطي (2022) حول انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في مدينة القدس

جدول5: حجم التوسع الاستيطاني في القدس منذ تشرين اول/ اكتوبر 2023 –آب /اغسطس 2024

المنطقة	عدد الوحدات الاستيطانية	المساحة (بالدونم)	ملاحظات
كيدمات تصيون (رأس العامود)	384(مرحلة أولى) – تصل إلى 1200 لاحقًا	79	توسيع مستوطنة قائمة
صور باهر (حي القناة السفلى)	1792	غير محددة	حي استيطاني جديد
هار حوما (جبل أبو غنيم)	540	غير محددة	توسيع مستوطنة قائمة
جفعات همتوس (بيت صفافا)	1275	غير محددة	توسيع مستوطنة قائمة
جفعات هشكيد (بيت صفافا وشرفات)	695	37	مستوطنة جديدة
مشاريع استيطانية أخرى في القدس	19,287	2607	10 مخططات تمت الموافقة عليها، و9 قيد النقاش
الإجمالي	**أكثر من 24,000 وحدة**	**أكثر من 2700 دونم**	

المصدر: تم تلخيص هذا الجدول بالاعتماد على الورقة السياساتية: صالح، رامي (2024): واقع القدس المحتلة بعيد السابع من اكتوبر 2023

اضافة إلى ما سبق، يمعن الاحتلال الاسرائيلي في التضييق على النساء المقدسيات من خلال فرضه قيود مشددة على الحصول على تصاريح البناء حيث يمنعهن من توسيع مساكنهن او ترميمها، فتصبح البيوت غير صالحة للسكن، في اجراءات هدفها اجبار السكان على ترك بيوتهم. وكذلك تتعرض النساء إلى المضايقات بشكل مستمر خلال التنقل، مما يحد من قدرتهن على الوصول إلى اماكن العمل والرعاية الصحية والتعليم وزيارة الاقارب وغيرها، كما سبق واشرنا فان ذلك يعيق تقدمهن الاقتصادي ويزيد من معاناتهن النفسية. ولا بد من الاشارة أيضاً إلى سياسة الاحتلال الاسرائيلي الرامية إلى السيطرة على قطاع التعليم وتشكيل المناهج بما يتوافق مع رؤيتها السياسية، وتتعرض المدارس التابعة للدولة الفلسطينية في القدس إلى ضغوط هائلة لتغيير المناهج الفلسطينية واعتماد المناهج الاسرائيلية للتاثير على وعي الاجيال القادمة ومحو ثقافتها الفلسطينية.

4-4 العنف المجتمعي ضد المرأة

يشكل العنف ضد المرأة أحد التحديات الاجتماعية الخطيرة التي تؤثر على تماسك الأسرة واستقرار المجتمع الفلسطيني، اذ كشف مسح العنف في فلسطين لعام 2019، الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[21]. عن معدلات مرتفعة للعنف النفسي والجسدي والاقتصادي، سواء داخل الأسرة أو في الأماكن العامة.وتعكس هذه النتائج تحديات كبيرة تتطلب تدخلات فعالة للحد من هذه الظاهرة وتعزيز بيئة آمنة للنساء في مختلف المجالات. ومن أبرز هذه النتائج:

1 .**العنف الزوجي:** تظهر نتائج المسح أن 29% من النساء المتزوجات في الفئة العمرية (15-64 سنة) تعرضن للعنف من قبل أزواجهن خلال العام السابق للمسح، مما يعكس استمرار العنف الأسري كمشكلة مجتمعية بارزة. اللافت في النتائج أن معدلات العنف الزوجي في قطاع غزة كان أعلى بشكل ملحوظ حيث بلغت 38%، مقارنة بـ 24% في الضفة الغربية، وهو ما قد يرتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تعيشها الأسر في غزة نتيجة الحصار والأوضاع السياسية المتوترة. ويتوقع ان ترتفع هذه النسب مع زيادة الضغوط الاقتصادية والسياسية.

2 .العنف بأشكاله المختلفة: كما اشارت نتائج المسح إلى أن العنف النفسي هو الأكثر انتشاراً، حيث أبلغت 57% من النساء المعنفات عن تعرضهن للإهانة أو التهديد من قبل أزواجهن. بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك 29% من النساء المتزوجات تعرضن لعنف اقتصادي، مثل الحرمان من الموارد المالية أو التحكم بها، وهو ما يعكس أحد أبرز أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي.

3 .**العنف الجسدي والجنسي:** أظهرت النتائج أن 18% من النساء المتزوجات تعرضن لعنف جسدي مباشر، وهو ما يشكل انتهاكاً خطيراً لحقوقهن وسلامتهن الجسدية. كما أبلغت 9% من النساء عن تعرضهن لعنف جنسي من قبل أزواجهن، وهو مؤشر خطير على انتهاك الحقوق الأساسية للمرأة داخل الأسرة. هذا النوع من العنف لا ينعكس فقط على صحة المرأة الجسدية والنفسية، ولكنه يساهم أيضاً في ترسيخ ثقافة الصمت والخوف التي تمنع الضحايا من الإبلاغ أو طلب المساعدة.

[21] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "مسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2019 " مع العلم انه تم الاستناد إلى هذا المسح في التقارير السابقة نظرا لكونه اخر مسح تم اجرائه

4 .**العنف في الأماكن العامة:** على الرغم من أن العنف الأسري يشكل النسبة الأكبر، إلا أن النساء يواجهن أيضاً تهديدات خارج المنزل. حيث أفاد 6% من النساء أنهن تعرضن للعنف في الشارع أو في أماكن العمل أو وسائل النقل العام. رغم أن هذه النسب قد تبدو منخفضة، إلا أنها تعكس استمرار تعرض النساء لانتهاكات في المجال العام، مما يحد من حريتهن في التنقل والعمل والمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

5 .**العنف ضد الفتيات غير المتزوجات:** لم يقتصر العنف على المتزوجات، حيث أظهر المسح أن 17% من الفتيات غير المتزوجات تعرضن لعنف نفسي من قبل أفراد أسرهن، فيما تعرضت 7% منهن لعنف جسدي. هذه الأرقام تدل على استمرار ممارسة الضغط الاجتماعي على الفتيات، سواء من خلال التحكم في سلوكهن أو منعهن من اتخاذ قراراتهن بحرية.

6 .**غياب الإبلاغ عن العنف:** أحد أكثر المؤشرات المثيرة للقلق هو أن 65% من النساء اللواتي تعرضن للعنف لم يقمن بالإبلاغ عنه لأي جهة رسمية، مما يعكس استمرار الخوف من الوصمة الاجتماعية، أو عدم الثقة في النظام القانوني والجهات المختصة. واللافت أيضاً أن نسبة من لجأن للمؤسسات الرسمية طلباً للحماية أو الدعم لا تتجاوز 1%، مما يدل على ضعف الثقة في فاعلية هذه المؤسسات، أو غياب الوعي بوجود خدمات دعم متاحة.

7 .**التأثير النفسي والاجتماعي للعنف على النساء:** أظهر المسح بأن 52% من النساء المعنفات أن العنف أثر سلباً على حالتهن النفسية، وأفادت 35% منهن أن ذلك انعكس على قدرتهن على العمل أو الدراسة. هذه الأرقام تؤكد أن العنف لا يسبب أضراراً فردية فحسب، بل يؤثر على الإنتاجية والتنمية المجتمعية بشكل عام.

ومع تصاعد انتهاكات الاحتلال وما ينتج عنه من تدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، وزيادة الضغوط النفسية، وفقدان المعيل، والمسكن، وتزاد الاعباء والمسؤوليات. يتوقع ان تزداد وتيرة العنف الموجه ضد النساء والفتيات. وقد يترك آثاراً نفسية واجتماعية عميقة على حياتهن، وقد كشفت عن ذلك دراسات استهدفت النساء ضحايا العدوان وسنأتي على ذكرها لاحقاً.

4-5 الآثار النفسية لعنف الاحتلال الاسرائيلي على النساء

كما تكابد النساء في فلسطين مرارة الفقد، من فقد للاهل والابناء: فهناك آلاف النساء ممن فقدن ازواجهن وأطالفهن ومنهن من فقد جميع اقاربهن اما بالاستشهاد او الاخفاء القسري، وأن لذلك اثاراً نفسية عميقة وبعيدة المدى. ومن فقد للبيت والاستقرار، وفقد للعمل والدخل، وفقد لكل مقومات الحياة الطبيعية ، كل ذلك سيترك آثاراً نفسية عميقة على المدى البعيد.

وفي دراسة ميدانية نفذتها مؤسسة مفتاح حول تأثير الفقدان على النساء في فلسطين خلال العام 2024[22]، والتي كشفت من خلالها على الحالة النفسية الصعبة التي تعاني منها النساء، حيث تعاني النساء اللواتي تم مقابلتهن من يؤدي إلى "صدمة نفسية وخوف شديد، خاصة عند مشاهدة الحدث مباشرة، مما يترك أثراً طويل الأمد. كما يثير مشاعر الغضب واللوم بين أفراد الأسرة، مما يزيد التوتر العائلي. كما تعاني النساء من الحزن العميق والاكتئاب، وغالباً ما يلجأن إلى العزلة داخل المنزل، مما يؤثر على قدرتهن على مواصلة العمل والحياة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تعيش الأمهات في حالة قلق دائم من فقدان أفراد آخرين من أسرهن، مما يفاقم الضغوط النفسية عليهن.، وأدى الفقدان أيضاً إلى اضطرابات سلوكية واجتماعية، حيث تغير النمط المعيشي للعائلات، وأصبحت الجلسات العائلية مشوبة بالحزن والتوتر، كما انخفضت المشاركة في المناسبات الاجتماعية، مما زاد من حالة العزلة الاجتماعية ".

ومن المتوقع أن يكون لكل هذه الاثار النفسية انعكاسات شديدة الخطورة على المرأة نفسها وعلى استقرار الأسر الفلسطينية، حيث كان من هذه الآثار زيادة التوتر داخل الاسرة وانعدام الاستقرار الاسري. اضافة إلى العديد من الاثار الاقتصادية المتمثلة في الحرمان من المعيل الاقتصادي وما يترتب على ذلك من سوء اوضاعها المعيشية، وهذا ما يدفع بالعديد من هؤلاء النساء للانخراط في اعمال لا تتوفر فيها معايير العمل اللائق، والتي قد تزداد فيها احتمالية التعرض للعنف والاستغلال أيضاً.

[22] الريس ، ناصر واخرون (2024): اثر الفقدان على النساء في الارض الفلسطينية المحتلة، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية " مفتاح"– رام الله

واشارت الدراسة نفسهاإلى أنه بفقدان المعيل قد لا تتمكن النساء والفتيات من اكمال تعليمهن، وكذلك سيكون هناك صعوبات في الحصول على خدمات الرعاية الصحية تحتاجها المريضات وخاصة من كبيرات السن وذوات الاعاقة اللواتي كن يعتمدن على المعيل الاقتصادي في توفيرها.

5. الاوضاع الصحية والنفسية للنساء في فلسطين

تشكل الجرائم التي ترتكب بحق النساء الفلسطينيات في قطاع غزة والضفة الغربية انتهاكا صارخاً للقوانين الدولية، وتعتبر نوعاً من "الإبادة الجماعية للإناث". في غزة، تعاني النساء من نقص شديد في الخدمات الصحية والإنجابية والمساعدات الإنسانية بسبب الحصار والعدوان. وفي الضفة الغربية والقدس يتعرضن للقتل الممنهج واستهداف الصحة الإنجابية وتدمير البنية الصحية، مما يفاقم معاناتهن ويستدعي تحركًا دوليًا عاجلا لوقف هذه الانتهاكات..

‘‘تؤكد كّل من **اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977** على حماية النساء في النزاعات المسلحة وتحظر أي اعتداء على كرامتهن أو معاملتهن معاملة قاسية أو لا إنسانية.

‘‘ووفقاً **للمادة 6 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية** .أي فعل من الأفعال التالية يرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه, إهلاكاً كلياً أو جزئياً من خلال: (ج) إخضاع الجماعة عمداً لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كلياً أو جزئياً. (د)فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة.

‘‘ كما أن الحق في الوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات الطبية هو حق أصيل يضمنه **الإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)** خاصّة في الظروف الحرجة مثل الحمل والولادة

1-5 اوضاع النساء الصحية في قطاع غزة

تعاني الخدمات الصحية الأساسية في غزة من انهيار شبه كامل، حيث أفادت لجنة الإنقاذ الدولية بأن الإمدادات الطبية أصبحت غير كافية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الصحية بشكل خطير. يعمل 64% من المرافق الصحية بقدرة محدودة أو أصبحت غير صالحة للعمل، مع نقص حاد في الوقود اللازم لتشغيل المستشفيات والمرافق الصحية الأساسية، مما يهدد حياة المرضى. كما أصبح الوصول إلى العلاجات الأساسية وخدمات الطوارئ، مثل سيارات الإسعاف، محدودًا بشكل كبير، 18 مستشفى فقط من أصل 36 لا تزال تعمل وكلّها بشكل جزئي حيث تم حرقها والاعتداء عليها . فقد تعرضت البنية التحتية الصحية لدمار واسع النطاق، مما أدى إلى انهيار شبه كامل للنظام الصحي في ظل الضغط الهائل الناتج عن استمرار الحرب لأكثر من عام، وتعاني أيضاً من نقص حاد في الإمدادات والمعدات الطبية، والانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، بالإضافة إلى انه لا يعمل من مراكز الرعاية الصحية الأولية سوى 57 فقط من أصل 142 ، إلى جانب 11 مستشفى ميدانيا، وكما ان سعة المستشفيات تتراوح بين 3500 و4000 سرير قبل الحرب، بينما هي الآن تتراوح بين 1500 و1900 سرير وكما استشهد 1155 شهيدا من الطواقم الطبية و360 حالة اعتقال للكوادر الصحية الامر الذي اثر بشكل خطير على تقديم الرعاية الصحية الاساسية. وقد تم تدمير 136 سيارة اسعاف بشكل مباشر ومتعمد من قبل الاحتلال الاسرائيلي فقد أدى الاستخدام العشوائي للأسلحة المتفجرة إلى وقوع حوالي 4500 حالة بتر، حيث كانت 18٪ من هذه الحالات لأطفال، و12٪ لنساء، وهو ما يعكس الأثر العشوائي والكارثي للهجمات العسكرية.

كما شهد القطاع ارتفاعاً غير مسبوق في عدد الأطفال مبتوري الأطراف، حيث فقد أكثر من 10 أطفال يومياً إحدى ساقيهم أو كلتيهما منذ بداية الحرب، وبلغ العدد الإجمالي للأطفال الذين خضعوا لعمليات بتر أكثر من 1000 طفل. وفي عام 2024 وحده، أصيب ما معدله 15 طفلًا يومياً بإعاقات مستديمة نتيجة استخدام الأسلحة المتفجرة، مما يؤثر بشكل لا رجعة فيه على مستقبلهم وإمكانية تأهيلهم للحياة الطبيعية. كما أن انهيار النظام الصحي جعل من المستحيل تقديم الرعاية اللازمة لمصابي الحرب، مما أدى إلى تفاقم الوضع الصحي وتزايد

معـدلات الوفيـات والإعاقـات طويلـة الأمـد بـين السـكان المـدنيين.[23]بالإضـافة إلـى تـدمير مستشـفى للأمـراض النفسـية وأكثـر مـن سـتة مراكـز مجتمعيـة للصـحة العقليـة، وشـبكة جيـدة مـن المنظمـات غير الحكومية مما أدى إلى توقفها عن العمل [24]

تفاقمت الأوضـاع الصـحية في غزة بشكل كارثي، حيث أدى تدهور الظروف المعيشية والبيئية إلى تفشـي الأمراض المعدية على نطاق واسع. تم تسجيل 1.8 مليون حالة إصابة بأمراض متلازمة، مع عودة شلل الأطفال بعد 25 عامًا من انقطاعه، ما يعكس انهيار البنية التحتية الصـــحية وعدم توفر اللقاحات الأساسية. كما يحتاج أكثر من 1.9مليون فلسطيني إلى دعم صحي ونفسي عاجل، إذ يعاني العديد منهم من إصـــابات خطيرة تتطلب إعادة تأهيل طويلة الأمد، في ظل نقص حاد في الخدمات الطبية والأدوية، مما يهدد مستقبل جيل كامل ويزيد من معاناة السكان.

كما أن عمليات الإجلاء الطبي بطيئة منذ توقف الحرب ولم يتم الالتزام بالعدد المســـتهدف من الحالات يوميًا، فيما تقدر المنظمة أن 12 إلى 14 ألف شـــخص، بينهم 5000 طفل، بحاجة إلى إجلاء طبي عاجل فهم يحتاجون لعناية عاجلة لمعالجة جروح الحرب وأيضاً المصابون بالأمراض المزمنة والذي يزيد عددهم عن 350 الف مريض وهم في خطر بســـبب منع ادخال الادوية منهم اكثر 12500 مريض بالسرطان، وغيرها من الحالات التي لا يمكن علاجها في القطاع[25].

حيث أن تأخير خروج المرضـــى والجرحى للعلاج، تسـبب في وفاة 100 طفل وارتفاع نسـبة الوفيات بين مرضى الكلى إلى 40 % بسبب عدم القدرة على إجراء جلسات غسيل الكلى وهي ما تسمى الوفيات غير المباشـرة: وهم الأشـخاص الذين يعانون من جميع أنواع الأمراض المزمنة، وما إلى ذلك، ممن لم يتمكنوا من الحصول على العلاجات التي يحتاجون إليها وماتوا خلال الأشهر الخمسة عشر الماضية وهذا يصل إلى عشـرات الآلاف .وبحسـب منظمة اليونيسـف إلى أن وقوع الوفيات بين الأطفال بكان سـبب انخفاض حرارة الجسم، وهو ما يشير إلى نقص القدرة على إدخال إمدادات المساعدات إلى قطاع غزة.[26]

[23] الحرب على غزة: ملخص للواقع,المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان 19-1-2025

[24] منظمة الصحة العالمية. (2025، 6 فبراير) .**الاحتياجات الصحية في غزة هائلة، والصحة النفسية للجميع تأثرت بالحرب** .الأمم المتحدة.

[25] منظمة الصحة العالمية. (2025، 6 فبراير) .**الاحتياجات الصحية في غزة هائلة، والصحة النفسية للجميع تأثرت بالحرب** .الأمم المتحدة.

[26] صحيفة اليوم السابع عمليات الاجلاء الطبي في غزة بطيئة جداً 18-1-2025

حيث يتم إجبار الآباء على اتخاذ قرار بين ترك أطفالهم وراءهم أو الحصـــول على الرعاية". فيما تزداد هذه القرارات إيلاما بسبب عدم اليقين المتزايد بشأن قدرتهم على العودة منذ اقترح الرئيس الامريكي دونالد ترامب تهجير جميع الفلســطينيين من غزة[27]، كما تعاني النســاء في القطاع من انعدام الموارد وخاصًــة مستلزمات العناية الشـخصـية والتي تجعل حياتهن اليومية أكثر صـعوبة وتعرضـهن لمخاطر الإصـابة باالامراض المعدية وكما تحرم النســاء من الحصــول على الخدمات المتعلقة بأمراض النســاء المرتبطة بالحمل، ورعاية ما قبل الحمل وما بعد الولادة، وتوفير مواد التعقيم ووســائل منع الحمل، وتوفير أدوات خاصة بالاحتياجات اللازمة للحفاظ على الكرامة الشخصية من مستلزمات النظافة وغيرها.

> **"حسب منظمة الصحة العالمية الجميع في غزة متأثرون بجريمة الابادة الجماعية والتي دامت ما بين 15 و16 شهرا. الجميع بشكل أساسي، يعانون من التوتر والقلق والشعور بالوحدة والاكتئاب، وما إلى ذلك، في كل مكان.**

فيما تعيش أكثر من 49 ألف امرأة حامل ظروفاً كارثية، حيث تواجه 17 ألفاً منهن المجاعة، بينما تعاني 155 ألف امرأة من صعوبات في الحصول على أي رعاية طبية.

في تقرير أصدرته " هيومن رايتس ووتش بتاريخ 29-1-2025 والذي استند إلى مقابلات مع 17 شخصا بين يونيو/حزيران وديسمبر/كانون الأول 2024، بينهم ثماني نساء فلسطينيات كن حوامل أثناء إقامتهن في غزة أثناء الأعمال العدائية، وموظفين طبيين من غزة، وموظفين طبيين دوليين يعملون مع فِرق المنظمات والوكالات الإنسانية الدولية العاملة في غزة. والذي أشار إلى أن الحصار غير القانوني الذي يفرضه الاحتلال على قطاع غزة، والقيود الشديدة التي تفرضها على المساعدات الإنسانية، وهجماتها على المرافق الطبية والعاملين في الرعاية الصحية أضرَّت مباشرة بالنساء والفتيات أثناء الحمل، وفي الولادة، وفترة ما بعد الولادة. بصفتها سلطة الاحتلال في غزة، انتهكت حكومة الاحتلال الحق في أعلى مستوى يمكن بلوغه من

[27] بعنوان تباطؤ عمليات الاجلاء الطبي في القطاع وسط حالة شك بشأن حق العودة " صحيفة عربي 21 20-2-2025

الصحة، وغيره من حقوق النساء والفتيات الحوامل، بما فيه الحق في الرعاية الصحية الكريمة والمحترمة طوال فترة الحمل والولادة وما بعد الولادة، ورعاية الأطفال حديثي الولادة

منذ بدء جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، تمر النساء والفتيات بفترة حمل يفتقرن فيها إلى الحد الأدنى من الرعاية الصحية، والصرف الصحي، والمياه، والغذاء، فهن وأطفالهن حديثي الولادة عرضة دوما لخطر الموت الذي يمكن الوقاية منه.

حتى يناير/كانون الثاني 2025، لا تتوفر رعاية الطوارئ للتوليد وحديثي الولادة إلا في سبعة من 18 مستشفى تعمل جزئيا في مختلف أنحاء غزة، وأربعة من 11 مستشفى ميدانيا، ومركز صحي مجتمعي واحد، مقارنة بـ 20 مؤسسة تشمل مشافٍ ومراكز أخرى أصغر للرعاية الصحية كانت تعمل قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

ويتم إخراج النساء على عجل من المستشفيات المزدحمة أحيانا بعد ساعات قليلة من الولادة لإفساح المجال للمرضى الآخرين، وكثير منهم من مصابي الحرب. تعمل جميع المرافق الطبية في غزة في ظروف غير صحية تشهد ازدحاما ونقصا خطيرا في المواد الصحية الأساسية، بما فيها الأدوية واللقاحات.

وقد أدى تهجير السكان في كثير من الأحيان مرات عدة. كان من المستحيل معظم الأحيان إبلاغ النساء بالمكان الذي يمكنهن الحصول فيه على الخدمات الصحية بأمان، وكان من الصعب على النساء الوصول إلى الخدمات القليلة المتاحة بأمان في الوقت المناسب. لم تحصل النساء، والفتيات، والمواليد الجدد على أي قدر تقريبا من المتابعة الطبية والرعاية الصحية لما بعد الولادة. وفي يوليو/تموز، أفاد خبراء في صحة الأمومة بأن معدل الإجهاض التلقائي في غزة ارتفع بنسبة تصل إلى 300% منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. أفادت "منظمة الأمم المتحدة للطفولة" (اليونيسف) أنه منذ 26 ديسمبر/كانون الأول 2024، توفي ثمانية رضَّع ومواليد بسبب انخفاض حرارة الجسم نتيجة نقص المأوى الأساسي إلى جانب درجات حرارة الشتاء.

وتشير التوقعات إلى أن تداعيات الأزمة في غزة ستؤثر بشدة على الصحة العقلية والجسدية للسكان، حيث يواجه 40% من الفلسطينيين في غزة نقصًا حادًا في المياه النظيفة، مما يزيد من مخاطر تفشي الأمراض المرتبطة بتلوث المياه. كما تعاني بعض المناطق الفلسطينية من استهلاك مياه غير آمنة بمعدل 11 ضعفًا مقارنة بالمستويات الصحية الموصى بها دوليًا، مما يفاقم الأزمة الصحية. بالإضافة إلى ذلك، ينخفض نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب إلى أقل من 500 مل يومياً، وهو مستوى خطير يعكس الحاجة الملحة إلى تدخلات إنسانية عاجلة لضمان توفير المياه النظيفة[28]

5-2 الاوضاع الصحية للنساء في الضفة الغربية

أما في الضفة الغربية، يواجه نظام الرعاية الصحية الفلسطيني ضغوطاً متزايدة منذ أكتوبر 2023، حيث يعاني من أزمة مالية حادة نتيجة حجب إسرائيل لعائدات الضرائب الفلسطينية، التي تجمعها نيابة عن الدولة الفلسطينية بموجب اتفاقيات أوسلو . ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية، فقد نفد 45% من الأدوية الأساسية، مما أدى إلى تراجع كبير في قدرة المستشفيات والعيادات على العمل بكامل طاقتها.

في الوقت ذاته، تفرض قوات الاحتلال الإسرائيلي، تحت ذريعة "فرض الأمن"، عقوبات جماعية على الفلسطينيين من خلال نشر أكثر من 900 حاجز عسكري ثابت والتي تتنوع بين سواتر حجرية وترابية، إلى جانب نحو 150 بوابة حديدية عسكرية تغلق الأحياء السكنية، وتعيق حركة السكان، مما يعرقل وصول النساء للخدمات الصحية، كما كما رُفضت أكثر من 44% من طلبات المرضى بين أكتوبر 2023 وأغسطس 2024 للحصول على علاج متخصص خارج الضفة الغربية، سواء في القدس الشرقية أو المرافق الصحية الإسرائيلية، أو بقيت طلباتهم معلقة دون رد. والتي اثرت بشكل كبير على الحوامل والمصابات بأمراض مزمنة مثل السرطان والفشل الكلوي مما عرض حياتهن لخطر كبير .[29]

[28] البنك الدولي ، التقييم المرحلي السريع لاضرار واحتياجات الضفة وغزة ،2-2025

[29] ألحاق الاذى والحرمان من الرعاية الصحية ، منظمة اطباء بلا حدود 6-2-2025

كما أن الحظر المفروض على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، والذي يمنعها فعلياً من العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يهدد بمزيد من التدهور في النظام الصحي الفلسطيني كما سبق وأشرنا.

‘‘ ووفقًا لمنظمة أطباء بلا حدود، تتسبب الانتهاكات الإسرائيلية في توتر نفسي دائم للفلسطينيين في الضفة الغربية، حتى خلال فترات الهدوء، بسبب الخوف المستمر من تكرارها. وتؤدي إلى الذعر من أصوات الطائرات، إضافة إلى أعراض نفسية وجسدية مثل فقدان الشهية، الصداع، وآلام المعدة كما يعاني الكثيرون من الأرق والكوابيس، مما يؤثر على طاقتهم اليومية، ويضعف تركيز الطلاب وقدراتهم التعليمية..

3-5 الاوضاع الصحية للنساء في القدس الشرقية

يعاني نظام الرعاية الصحية في القدس الشرقية منذ سنوات طويلة من تحديات متجذرة ناجمة عن السياسات التمييزية الإسرائيلية التي أدت إلى فصل المدينة عن بقية أراضي الضفة الغربية وخلقت فجوات عميقة في تقديم الخدمات الطبية. وقبل اندلاع جريمة الإبادة الجماعية، كان هذا النظام يواجه ضغوطاً هائلة بسبب نقص التمويل والإمدادات الطبية وضعف البنية التحتية، مما أدى إلى تزايد الفجوة في جودة الرعاية الصحية بين القدس الشرقية والغربية، حيث عانت المرافق الصحية الفلسطينية من نقص الموارد، بينما واجهت المستشفيات اكتظاظاً مزمناً وافتقاراً إلى المعدات الحديثة وفقاً للورقة السياساتية التي تم اعدادها من قبل معهد ماس (2024) حول الاوضاع الصحية في مدينة القدس[30].

[30] ورقة سياساتية بعنوان:" اليات فعالة لتوفير خدمات تعليمية وصحية شاملة للفلسطينين في القدس الشرقية ، أيلول 2024، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"

فاقم التصعيد العسكري الأخير أزمة القطاع الصحي، حيث تعرضت البنية التحتية في غزة والضفة الغربية لتدمير واسع، مما أدى إلى ارتفاع أعداد المصابين وزيادة الضغط على المستشفيات التي تعاني أصلاً من نقص الكوادر، خاصة بعد فقدان 55 طبيباً أخصائياً في غزة. قبل 7 أكتوبر 2023، كان نحو 13 ألف مريض من الضفة وغزة يتلقون العلاج سنوياً في مستشفيات القدس الشرقية، التي تُعد أساسية في تقديم الرعاية المتخصصة. تضم المدينة ستة مستشفيات رئيسية توفر 624 سريراً، أي ان 12.4% من إجمالي الأسرة في فلسطين، وتقدم علاجات متقدمة مثل غسيل الكلى، علاج الأورام، جراحة القلب المفتوح، الأعصاب، العناية المركزة لحديثي الولادة، جراحة العيون، وتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة (ماس، 2024).

ووفقا لما تم الاشارة في ورقة (ماس، 2024) تواجه المستشفيات في القدس الشرقية قيوداً إسرائيلية مشددة على الحركة، مما يصعب وصول المرضى والطواقم الطبية، حيث يُمنع دخول المركبات الفلسطينية، مما يجبر المرضى على التنقل سيراً أو الانتظار لساعات عند الحواجز، مما يزيد من معاناة ذوي الإعاقة والحالات الحرجة. وقد ارتفعت نسبة المرضى المحولين من وزارة الصحة الفلسطينية إلى مستشفيات القدس من 26% عام 2016 إلى 49.6% في السنوات الأخيرة، وبلغ عدد المحولين من الضفة الغربية عام 2019 أكثر من 19 ألف مريض، بمعدل 365 مريضاً اسبوعياً، أي 61.7% من إجمالي الحالات، بينما بلغت نسبة المحولين من غزة 10%. رغم أهمية هذه المستشفيات في النظام الصحي الفلسطيني، تعرقل القيود الإسرائيلية بشدة وصول المرضى، مما يؤثر سلباً على جودة الرعاية الصحي .

ويعاني العاملون في القطاع الطبي في القدس الشرقية ظروفاً قاسية، حيث يعملون لساعات طويلة بموارد محدودة وتحت تهديد مستمر بالعنف، مما يزيد من الضغط النفسي عليهم، خاصة مع التعامل مع ضحايا الحرب، بينهم العديد من النساء والأطفال. كما أدى فقدان زملائهم في غزة بعد مقتل أطباء أخصائيين إلى تفاقم الضغوط على النظام الصحي. إلى جانب ذلك،

يعـاني سـكان القـدس الشـرقية مـن آثـار نفسـية واجتماعيـة جـراء النـزوح والتهديـدات المسـتمرة، بينمـا تظل خدمات الصحة العقلية المحدودة غير كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

وقد اجرت مؤسسة "مفتاح" بالتعاون مع مؤسسة "جذور للإنماء الصحي في العام 2022"[31] دراسة لرصد الانتهاكات الصحية التي تواجهها النساء والفتيات الفلسطينيات في القدس المحتلة، استناداً إلى عينة مكونة من 106 نساء مقدسيات تتراوح أعمارهن بين 12 سنة وما فوق وقد أظهرت الدراسة أن 62.2% من النساء يعانين من قيود الجدار العازل والحواجز العسكرية، بينما تواجه 54.7% صعوبة في الحصول على مواعيد للخدمات الطبية المتخصصة. كما أفادت 49% أن الأعباء الاقتصادية، مثل تكاليف المواصلات والتحويلات الطبية، تشكل عقبة أمام حصولهن على الرعاية الصحية. بالإضافة إلى ذلك، تعاني 50% من صعوبة الوصول إلى المعلومات الصحية، في حين يواجه 47.2% تحديات لغوية وعدم مراعاة الخصوصية.

أما في مجال الصحة النفسية، فقد أظهرت النتائج أن 10.4% من النساء يعانين من ضعف الخدمات النفسية، في حين أن 50% يفتقرن إلى الوعي بوجود مرشدين نفسيين. كما أبلغت 12.3% من المشاركات عن تعرضهن للتمييز في التعامل داخل النظام الصحي الإسرائيلي

[31] تقرير سياسياتي صادر عن مؤسسة مفتاح (2022) بعنوان: الانتهاكات الصحية التي تواجهها النساء والفتيات الفلسطينيات في القدس المحتلة

6. الواقع التعليمي للمرأة الفلسطينية

بلغ إجمالي عدد المدارس في الضفة الغربية خلال العام الدراسي 2024/2023 2,428 مدرسة، موزعة على 1,391 مدرسة أساسية و1,037 مدرسة ثانوية. وبلغ عدد الطلبة في مختلف المراحل الدراسية 791,546 طالباً وطالبة، حيث تضم المرحلة الأساسية 639,621 طالباً وطالبة، بينما تضم المرحلة الثانوية 151,925 طالباً وطالبة.

أما من حيث الكثافة الصفية، فقد بلغ معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المرحلة الأساسية في المدارس الحكومية 27.7 طالباً، في حين ارتفع المعدل في مدارس وكالة الغوث ليصل إلى 33.6 طالباً لكل شعبة، بينما سجلت المدارس الخاصة أقل معدل بواقع 24.3 طالباً لكل شعبة. وفي المرحلة الثانوية، بلغ معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المدارس الحكومية 24.0 طالباً، بينما سجلت مدارس وكالة الغوث 29.7 طالباً، وسجلت المدارس الخاصة أقل معدل عند 21.2 طالباً لكل شعبة. تعكس هذه الأرقام التفاوت في كثافة الصفوف بين أنظمة التعليم المختلفة وتأثير ذلك على جودة التعليم وظروف التعلم في الضفة الغربية

في حين بلغ معدل الأمية بين الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في فلسطين 2.1% العام 2023، وتفاوت هذا المعدل بشكل كبير بين الذكور والإناث، فبلغ بين الذكور 1.1%، في حين بلغ بين الإناث 3.2%.

وقد بلغ عدد الطلبة الملتحقين في الجامعات الفلسطينية والتي تشمل طلبة الدبلوم المتوسط والبكالوريوس والدراسات العليا في فلسطين للعام الدراسي 2022-2023 فقد بلغ 225,418 منهم 85,199 من الذكور و140,219 من الإذكور واما بالنسبة لكليات المجتمع فقد بلغ اجمالي 12,849 منهم 6,044 من الذكور و 6,805 من الاناث

فعلى الرغم من تقارب نسب التحاق الإناث والذكور في تخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والرياضيات، إلا أن هناك فجوة واضحة في التحاقهم بسوق العمل. وفقًا للبيانات، شكلت الإناث

حوالي 45% من مجموع الطلبة الملتحقين في تخصصات الهندسة والعلوم والرياضيات وتكنولوجيا المعلومات خلال العام الدراسي 2023/2022، و48% من الخريجين من هذه التخصصات في العام الدراسي 2022/2021. ومع ذلك، تظهر معدلات مشاركتهن في سوق العمل تفاوتاً كبيراً، حيث لا تتجاوز نسبة الإناث العاملات في شركات تكنولوجيا المعلومات الفلسطينية 27% من إجمالي العاملين في هذا القطاع الذي يشغل نحو 13500 موظف في نحو 1750 منشأة

رغم أن الضفة الغربية لم تشهد نفس حجم الدمار الذي تعرضت له غزة، إلا أن العنف وعدم الاستقرار والتأثيرات غير المباشرة تركت أثراً كبيراً على السكان والبنية التحتية والخدمات الأساسية. فقد تصاعدت التوغلات العسكرية الإسرائيلية، تزامناً مع ارتفاع عنف المستوطنين، واتساع نطاق النشاط المسلح، وفرض قيود مشددة على التنقل بين المدن، مما أدى إلى اضطرابات حادة في مختلف القطاعات.كان قطاع التعليم من أكثر القطاعات تضررًا، حيث اضطرت المدارس الحكومية إلى تقليص التعليم الحضوري بسبب الأزمات المالية وقيود الحركة وقد ازدادت تلك الانتهاكات في كل من جنين وطولكرم.

كما أسفرت الاعتداءات الإسرائيلية عن استشهاد 91 طالباً، وإصابة 563 آخرين، واعتقال 313 طالباً منذ بداية عام 2023. ولم تقتصر الاعتداءات على الطلاب، بل طالت أيضاً الطواقم التعليمية، حيث استشهد 3 معلمين، وأصيب 18 آخرون، بينما تعرض 157 معلمًا للاعتقال، مما زاد من تعقيد المشهد التعليمي في الضفة الغربية.

6-1 تأثير جريمة الإبادة على الأوضاع التعليمية في قطاع غزة

لم يسلم قطاع التعليم في غزة من تداعيات الحرب، حيث تعرضت المدارس والجامعات لدمار واسع النطاق بسبب القصف، مما أعاق قدرتها على استقبال الطلاب. تحولت بعض المؤسسات التعليمية إلى ركام بالكامل، بينما فقدت أخرى جزءاً كبيراً من بنيتها التحتية، فقد تم تدمير أو إتلاف 88٪ من المؤسسات التعليمية، منها 137 مدرسة وجامعة تدميراً كلياً، بينما تعرضت 357 مؤسسة تعليمية لأضرار جزئية، مما أثر بشكل مباشر على العملية التعليمية في القطاع. حيث حُرم نحو 785,000 طالب وطالبة من مواصلة تعليمهم، بعدما أغلقت المدارس أبوابها وتحولت مئات منها إلى مراكز إيواء للنازحين الذين اضطروا لمغادرة منازلهم تحت القصف.مما وضع آلاف الطلبة أمام تحديات غير مسبوقة في مواصلة

تعليمهم، وسط غياب بيئة تعليمية آمنة ومستقرة. أما على الصعيد البشري، فقد أدت الحرب إلى مقتل 12,800 طالب وطالبة، إلى جانب 760 معلماً وموظفاً تربوياً، كما فقد المجتمع الأكاديمي 150 عالماً وباحثاً وأستاذاً جامعياً، وهو ما يشكل ضربة قاسية لمستقبل التعليم العالي في غزة.

6-2 النظام التعليمي في مدينة القدس

يمارس الاحتلال الإسرائيلي سياسات تمييزية عنصرية ضد المواطنين المقدسيين، خاصة في المجالات التعليمية والثقافية والعلمية، حيث تهدف هذه السياسات إلى فرض التفوق اليهودي وإقصاء الفلسطينيين من حقهم في التعليم والتنمية ، حيث يواجه 32% من الطلاب الفلسطينيين انقطاعاً عن التعليم قبل سن 16 مقارنة بـ 1.5% فقط من الطلاب اليهود، إضافة إلى افتقار الأحياء الفلسطينية إلى المرافق التعليمية المناسبة. كما تعمل إسرائيل على فرض المناهج الإسرائيلية في المدارس الفلسطينية لطمس الهوية الوطنية، وتفرض عقوبات مالية وإدارية على المدارس التي ترفض ذلك.

إلى جانب ذلك، تقيد إسرائيل حرية الفكر والثقافة بمنع الأنشطة الثقافية الفلسطينية وحظر التظاهرات تحت ذرائع أمنية. وبالتالي فإن القدس الشرقية من أزمة تعليمية حادة، حيث تتسم المدارس الفلسطينية بنقص التمويل والاكتظاظ وضعف البنية التحتية، مما يؤثر سلبًا على جودة التعليم. تضم القدس الشرقية 300 مدرسة، منها 164 مدرسة تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية والأوقاف الإسلامية، بينما تتبع 87 مدرسة إدارات خاصة، و6 مدارس تابعة للأونروا، فيما تخضع 91 مدرسة للمناهج الإسرائيلية. وتشير التقارير إلى أن 59.3% من المدارس في القدس تعتمد المنهاج الفلسطيني، بينما تتبع 38.3% منها المناهج الإسرائيلية، وهو ما يعكس الضغوط الإسرائيلية لفرض سياسة "أسرلة التعليم"، حيث يتم ربط التمويل الإسرائيلي للمدارس الفلسطينية بمدى تبنيها للمناهج الإسرائيلية (ماس، 2024)[32].

[32] ورقة بعنوان: اليات فعالة لتوفير خدمات تعليمية وصحية شاملة للفلطسينين في القدس الشرقية (ايلول -2024)، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

يواجه قطاع التعليم تحديات كبرى أبرزها النقص الحاد في الغرف الصفية، حيث كان هناك عجز بأكثر من 3700 غرفة صفية بحلول عام 2020، مما تسبب في زيادة الاكتظاظ داخل المدارس وتراجع جودة التعليم. كما أن ارتفاع معدلات التسرب المدرسي، وضعف الموارد التعليمية، يفاقمان الأزمة التعليمية. علاوة على ذلك، لعب بناء جدار الضم والتوسع عام 2002 دوراً كبيراً في إعاقة وصول الطلاب إلى مدارسهم، خاصة في الأحياء المعزولة، مما أجبر العديد من الطلاب على السفر لمسافات طويلة للحصول على تعليم أساسي. قبل السابع من أكتوبر 2023، كانت الفجوات بين النظام التعليمي الفلسطيني والإسرائيلي واضحة، حيث تم تخصيص 445 مليون شيكل ضمن خطة الحكومة الإسرائيلية لعام 2018 لدعم التعليم في القدس الشرقية، ولكن تم توجيه أغلب هذا التمويل للمدارس التي تعتمد المناهج الإسرائيلية، مما أثار انتقادات واسعة حول استغلال التمويل كأداة للضغط على المدارس الفلسطينية.بعد جريمة الإبادة على قطاع غزة في أكتوبر 2023، تأثرت العملية التعليمية في القدس بشكل مباشر، حيث انخفضت معدلات الحضور، ووصلت في بعض المناطق إلى أقل من 50% بسبب تصاعد التوترات الأمنية والاشتباكات العسكرية. كما اضطرت المدارس الفلسطينية إلى إغلاق أبوابها لفترات مؤقتة، وواجه الطلاب والمعلمون صعوبات في الوصول إلى المدارس نتيجة التشديدات الأمنية والحواجز العسكرية. وقد أظهرت دراسة استقصائية أن 70% من الطلاب الفلسطينيين يعانون من القلق والتوتر بسبب العنف المستمر وتأثيره على حياتهم اليومية وتعليمهم(ماس، 2024).

وفي ظل هذه التحديات، تستمر إسرائيل في تنفيذ خطة العصا والجزرة (2024–2028)، والتي تهدف إلى دمج التعليم الفلسطيني ضمن النظام الإسرائيلي من خلال تقديم حوافز مالية للمدارس التي تعتمد المنهاج الإسرائيلي، مع فرض قيود على المدارس التي ترفض ذلك. هذه السياسة تهدد بمحو الهوية الثقافية الفلسطينية وتحويل التعليم إلى أداة للسيطرة السياسية، مما يستدعي استجابة فلسطينية ودولية لضمان حقوق الطلاب الفلسطينيين في القدس في تعليم عادل يحافظ على هويتهم الوطنية (ماس،2024).

7. الواقع الاقتصادي للنساء في فلسطين

يعد الواقع الاقتصادي للنساء في فلسطين انعكاسا لتشابكات سياسية واقتصادية معقدة، حيث يتعرض الاقتصاد الفلسطيني لضغوط متواصلة ناجمة عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي، التي تعيق التنمية وتعمّق الأزمات المالية. فالقيود المفروضة على القطاعات الحيوية، والاستيلاء على الموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه، إضافة إلى العوائق العسكرية المتمثلة في الحواجز والمعابر، كلها عوامل عرقلت الحركة التجارية وحدت من فرص النمو المستدام، وأبقت على الاقتصاد الفلسطيني في حالة تبعية شديدة للاقتصاد الإسرائيلي طيلة عقود. الا ان حرب الابادة الجماعية التي مازال يشنها الاحتلال الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني منذ اكتوبر 2023 والتي ضرب من خلالها بعرض الحائط جميع الاتفاقيات الدولية والمعايير الاخلاقية وحقوق الانسان، وقد خلقت هذه الحرب واقعاً جديداً يعزز النهج الاستعماري، حيث يستخدم الاحتلال التدمير الممنهج للبنية التحتية كأداة لإخضاع الفلسطينيين اقتصاديًا. وكوسيلة لتنفيذ سياسات التهجير القسري والاستيطان الإحلالي، مما زاد من تهميش النساء ودفعهن لمواجهة تحديات اقتصادية غير مسبوقة.

7-1 الاوضاع الاقتصادية للنساء في قطاع غزة

خلفت آلة الدمار الاسرائيلية تدميرا شاملا وغير مسبوق استهدفت جميع مقومات الحياة في قطاع غزة: البنية التحتية، والمنشآت الصناعية والتجارية، وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، والشوارع، والمحال التجارية، والمستشفيات والمدارس والمساجد والكنائس والمحال التجارية والاسواق والحظائر والمزارع والممتلكات. الامر الذي ادى إلى انهيار الاقتصاد بشكل شبه كامل، فتراجع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة باكثر من بأكثر من 83%، وعليه فانه من المتوقع ان تنخفض مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني إلى 3% وفقا لتقديرات البنك الدولي (يناير/ كانون ثاني 2025)[33] ، بالاضافة إلى الاستهداف العشوائي للسكان فاستشهد وجرح وفقد واعتقل مئات الآلاف منهم كلها ظروف القت بظلالها على الواقع الاقتصادي للنساء وأسرهن، اللواتي فقدن عملهن ومصادر الدخل مما ادى إلى تدهور اوضاعهن المعيشية.

[33] التقييم المرحلي السريع لاضرار واحتياجات قطاع غزة والضفة الغربية –البنك الدولي ، يناير / كانون الثاني 2025

7-1-1 معدلات مشاركة النساء في قطاع غزة في سوق العمل قبل العدوان

لم يتجاوز معدل مشاركة النساء في قطاع غزة في سوق العمل 16.5% عشية الحرب مقابل 62.8% للرجال. وكان يعكس هذا المؤشر حجم الفجوة بين النساء والرجال، والفجوة بين النساء أنفسهن، اي بين من شاركن في سوق العمل ومن احترن او دفعتهن الظروف إلى الحروج من سوق العمل. والتي كان لها ظروفها وأسبابها الاقتصادية والاجتماعية ، الا ان ما شهده قطاع غزة من حصار خانق طيلة سبعة عشر عاما كان عاملا رئيسيا في تضييق فرص العيش امام النساء.

شكل(11): معدل المشاركة في سوق العمل في قطاع غزة حسب الجنس %

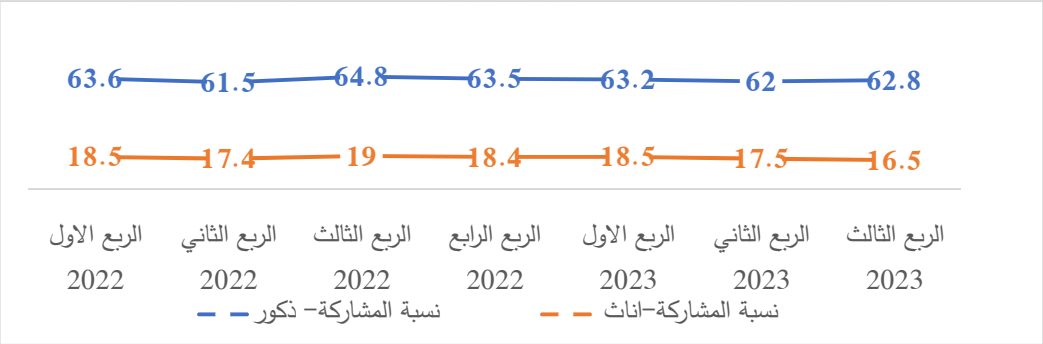

المصدر: مسوحات القوى العاملة (سنوات مختارة) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

لم يتم تحديث مؤشرات سوق العمل في قطاع غزة نظرا لعدم اجراء اية مسوحات للقوى العاملة طوال فترة الحرب، وقد تم تضمين نفس المؤشرات الخاصة بالقطاع في هذا التقرير حتى تكون المادة متكاملة وتغطي جميع المناطق، إلى حين الحصول على بيانات محدثة.

7-1-2 خصائص العمالة النسائية قبل العدوان

كان عدد النساء العاملات حتى ما قبل السابع من أكتوبر يقدر بنحو 35,200 امرأة وفقا للاحصاءات الرسمية، كانت الغالبية العظمى منهن (80.2%) يعملن بأجر بمعدل اجر لا يزيد على 77 شيكل في اليوم ، بينما لم تتجاوز نسبة النساء الرياديات 2%، في حين أن 11.6% منهن كن يعملن لحسابهن الخاص، ضمن مشاريع عائلية صغيرة.

وكانت معدلات المشاركة اكثر بين الخريجات ، بالنظر إلى الحالة الاجتماعية فقد كان هذا المعدل اعلى بين غير المتزوجات (18.3% و 16.1%) ، مما يعني ان زيادة الاعباء المنزلية واعمال الرعاية يدفع بالنساء إلى الخروج من سوق العمل.

ومن حيث طبيعة الانشطة الاقتصادية فان النسبة الاكبر من النساء كن يعملن في قطاع الخدمات وخاصة قطاعي الصحة والتعليم (89%)، وهذا نتيجة لطبيعة الاقتصاد القائم على الخدمات بصورة رئيسية، وكذلك يعكس ثقافة المجتمع التي تلعب دورا مهما في اختيارات النساء لاعمالهن وتخصصاتهن أيضاً.

ومن المتوقع ان تتسبب هذه الحرب في تغيرات بنيوية وهيكلية في سوق العمل، من حيث طبيعة الوظائف المعروضة من جهة وطبيعة الوظائف والاعمال المقبولة لدى النساء من جهة اخرى، إذا ان تفاقم الاوضاع المعيشية وارتفاع عدد النساء ممن فقدن المعيل الاقتصادي سيدفع الكثيرات منهن إلى دخول سوق العمل، والعمل بمهن ووظائف كانت حكرا على الرجال. كما انه من المتوقع ان تظهر مهن ووظائف لم تكن موجودة من قبل، فرضتها متطلبات المرحلة الجديدة ما بعد العدوان وفترة اعادة بناء واعمار ما خلفه العدوان.

7-1-3 تفاقم البطالة بين النساء في غزة وتداعيات العدوان

تُعدّ البطالة بين النساء في قطاع غزة من بين الأعلى في المنطقة، نتيجة الحصار والقيود المفروضة على الاقتصاد. قبل السابع من أكتوبر 2023، بلغ عدد النساء المتعطلات عن العمل نحو 73,700امرأة، حيث سجل معدل البطالة 67.7%، مقارنةً بـ 39.2% بين الرجال، وبلغ ذروته خلال الربع الثالث من عام 2022 ليصل إلى 72.2% ، وكانت فترة التعطل تصل إلى 24 شهراً. وارتفاع معدلات البطالة هو مؤشر على عدم قدرة الاقتصاد المحلي خلق فرص عمل تستوعب النساء وخاصة الخريجات بسبب عدم قدرته على التوسع في انشاء الاستثمارات والمشاريع نظرا لحالة الحصار التي كان ومازال يعاني منها القطاع. اضافة إلى عوامل اخرى منها بمحدودة خيارات النساء لطبيعة المهن والوظائف المقبولة بالسنبة للمراة للمجتمع.

شكل12: معدل البطالة في قطاع غزة حسب الجنس (%) (2022-2023)

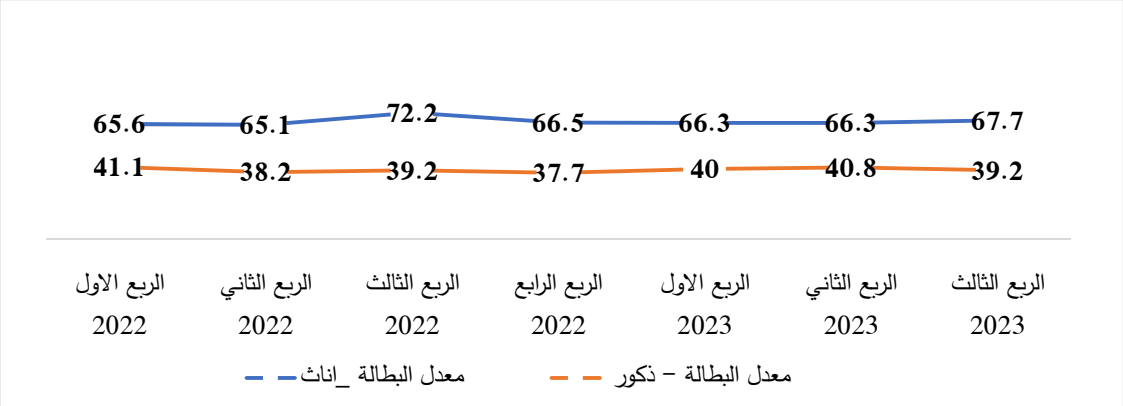

المصدر: مسوحات القوى العاملة (سنوات مختارة) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ومع استمرار العدوان، وانهيار منظومة الاقتصاد والتشغيل بمختلف اطرافها فان التقديرات تشير إلى أن معظم النساء أصبحن بلا عمل، مما يعكس حجم الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها النساء في القطاع.

لا شك ان احد مخلفات الحرب الشرسة التي شنها الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة هو فقدان معظم النساء وظائفهن ومشاريعهن وكانت التقديرات تتحدث عن حوالي 32,737 امرأة اصبحت عاطلات عن العمل بلا دخل . ولا يتوقف الامر عند ذلك بل ان الفقدان في قطاع غزة له وجوه كثيرة والنتيجة واحدة: فقدان الرجال لاعمالهم ودخولهم ومصدر رزقهم، وفقدان النساء لمن يعيلونهن بسبب الاستشهاد او الاعتقال، او الاصابة التي تقعد صاحبها عن العمل، وفقدان المشروع ومكان العمل ومستلزماته والعاملين فيه. وفقدان الرعاية الصحية واستمرار معاناة المرضى والجرحى، وفقدان الاف الطلبة لحقهم في التعليم، وفقدان السلع والاحتياجات الاساسية وارتفاع كبير على المستويات العامة للاسعار بما يزيد على 227%،، وتراجع القدرة الشرائية بنسبة 70%، كلها تؤدي إلى نتيجة واحدة هي ارتفاع غير مسبوق في معدلات الفقر وانعدام الامن الغذائي وانهيار الظروف المعيشية للاسر.

يذكر انه قبل الحرب كان نسبة الفقراء تقدر بنحو 63.6% والفقر المدقع بنحو 43.5% ، الا انه وفقا للاحصاء الفلسطيني تعتبر انه في فترة الحرب تجاوز الامر الحديث عن الفقر وبات الحديث عن مستويات مختلفة من المجاعة وانعدام الامن الغذائي، إذ تراجع الاستهلاك في قطاع غزة بنسبة 80%، ورافق ذلك

ارتفاع معدلات البطالة (الحصاد الاقتصادي للعام 2024)[34]. وتؤكد على ذلك أيضاً العديد من التقارير الصادرة عن المؤسسات مختلفة مثل الاسكوا والبنك الدولي التي تصنف معظم او جميع سكان غزة بانهم فقراء، وجميعهم اصبحوا يعانون من فقر متعدد الابعاد يؤثر على رفاهيتهم وصحتهم العقلية. ولفقدان النساء والامان أيضاً الحماية آثار خطيرة عليهن حيث يكن اكثر احتمالا للتعرض للعنف القائم على العنف الاجتماعي.

7-2 الواقع الاقتصادي للنساء في الضفة الغربية

لقد تزامن مع حرب الابادة الجماعية على قطاع غزة، الكثير من الهجمات الاسرائيلية التي استهدفت مختلف المناطق في الضفة الغربية، مع تركيز شديد على المخيمات في شمال الضفة الغربية والقدس وخاصة بعد وقف اطلاق النار 19 يناير /2025. وتزامن ذلك أيضا مع الازمة المالية التي تسبب بها الاحتلال الاسرائيلي من خلال قرصنته لايرادات المقاصة، وما ترتب على ذلك من اضعاف قدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها تجاه الموظفين والقطاع الخاص والبنوك، وعلى قدرتها على تقديم الخدمات الاساسية. وكذلك سحبه لتصاريح الاف العمال (150 الف عامل فقدوا اعمالهم في داخل الخط الاخضر)[35]، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية تراجعاً بنسبة 34% خلال النصف الاول من عام 2024، كما ارتفعت معدلات البطالة في الضفة الغربية من 13% عشية حرب الابادة الاسرائيلية إلى 31% في الربع الثالث من عام 2024، مما زاد من الأعباء الاقتصادية والنفسية على الأسر الفلسطينية، خاصة النساء اللواتي أصبحن أكثر عرضة للفقر ولزيادة مستويات العنف الموجه ضدهن.

[34] الحصاد الاقتصادي الفلسطيني للعام 2024، والتنبؤات الاقتصادية للعام 2025، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

[35] هذا العدد بناء على بيانات الربع الرابع 2024، في حين انه في بداية الحرب كان العدد يتراوح بين 190-200 الف عامل. ويبدو ان هناك نسبة من العمال عادوا للعمل داخل الخط الاخضر ومنهم من توجه للعمل داخل الاقتصاد المحلي لهذا تراجع عدد العمال الذين فقدوا اعمالهم داخل الخط الاخضر.

7- 2-1 مشاركة المراة في سوق العمل: الواقع والتحديات

بلغ معدل مشاركة النساء في سوق العمل في الضفة الغربية إلى 17.6% في الربع الرابع 2024 مقابل 73.7% للرجال وتشكل بذلك تراجعاً طفيفا بحوالي نقطتين مئويتين عما كانت عليه بالربع الثالث، وعما كان عليه هذا المؤشر قبل الحرب. ومن خلال الشكل ادناه فان الفروقات الثابتة بين الرجال والنساء تدلل على استمرارية التحديات التي تواجهها النساء في دخول سوق العمل.

شكل:13 معدلات المشاركة في سوق العمل في الضفة الغربية حسب الجنس (2022-2024)

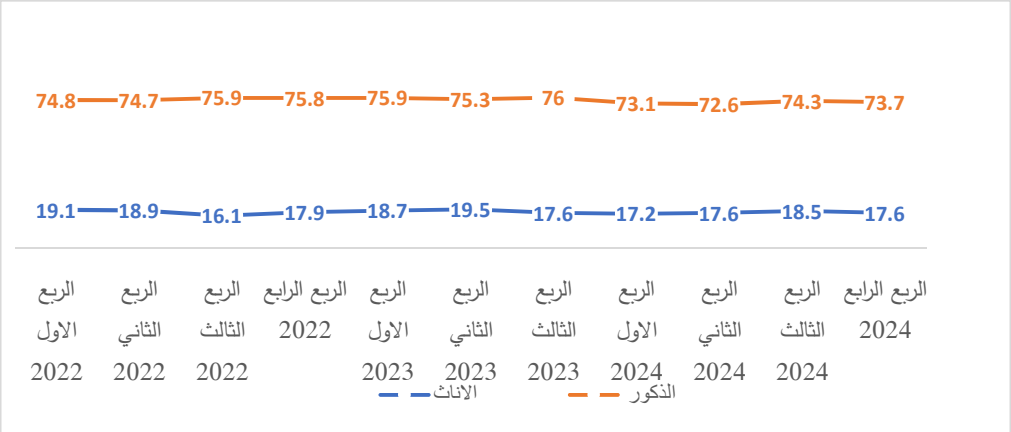

المصدر: مسوحات القوى العاملة (سنوات مختارة) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

تتسم معدلات المشاركة على مستوى التجمعات السكانية (ريف ، حضر، مخيم) بالتذبذب اما لظروف موسمية كما في المناطق الريفية او ظروف سياسية كما في المناطق الحضرية والمخيمات.

وحول معدلات مشاركة الإناث حسب التجمع السكاني، فان البيانات تظهر بعض الفروقات بين التجمعات الثلاث ومن الملاحظ ان معدلات المشاركة في المخيمات تحسنت في الربعين الاخيرين للعام 2024 مقارنة مع ما كانت عليه خلال النصف الاول من نفس العام، ويمكن ان يعزى ذلك إلى تاثر النساء في الاوضاع السياسية التي انعكست على فرص التوظيف سلبا في تلك الفترة. اما التحسن فقد يعود إلى الدعم الانساني والمساعدات التي تستهدف المخيمات وعليه قد يكون حصول النساء هناك على فرص تشغيل ضمن هذه البرامج هو ما رفع هذا المعدل. الامر الاخر الذي قد يفسر هذا الارتفاع هو ارتفاع اعداد النساء المعيلات

في المخيمات بسبب فقدان المعيل اما باستشهاد او الاعتقال مما يدفع هؤلاء النساء للبحث عن عمل واعالة افراد اسرتها او لمساعدة زوجها الذي فقد عمله.

شكل 14: معدل مشاركة النساء في سوق العمل في الضفة الغربية حسب نوع التجمع (2023-2024)

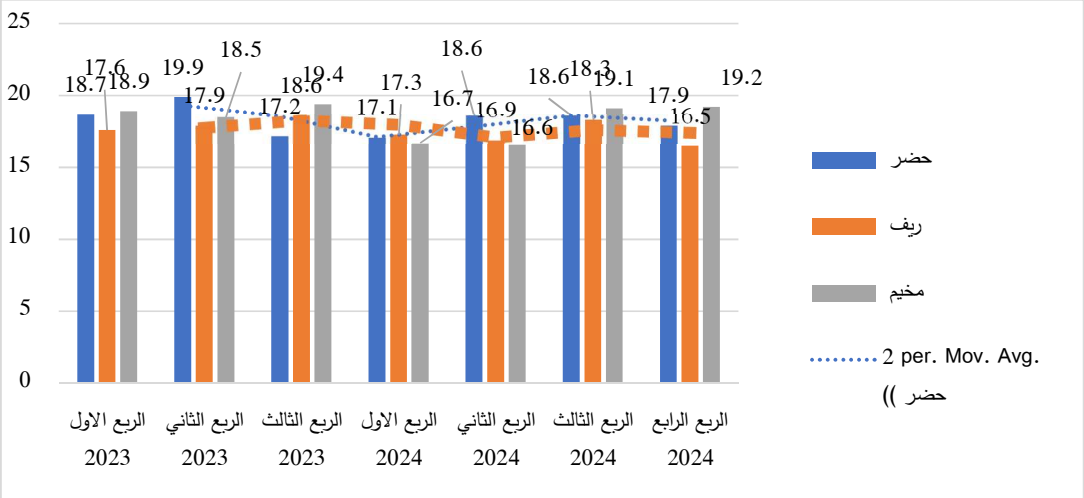

المصدر: مسوحات القوى العاملة الربعية للعامين 2023 و2024، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

اما بالنسبة لمعدلات مشاركة النساء في الريف فانها تتسم بالتذبذب، بعد بعض التحسن في الربع الثالث من عام 2024 مقارنة بالربع الثاني، (من 16.9% إلى 18.3%) الا انه عاد ليتراجع إلى 16.5% في الربع الرابع 2024. ويمكن ان يعزى ذلك إلى طبيعة العمالة في الريف بانها عمالة موسمية وخاصة بالنسبة للنساء اللواتي يعملن في قطاع الزراعة، وكذلك فان بعد الكثير من القرى الفلسطينية عن مراكز المدن وصعوبة التنقل تجعل معدلات المشاركة فيها اقل من التجمعات الاخرى وارتبط ذلك أيضاً بالتطورات السياسية.

وفيما يخص معدلات المشاركة في المناطق الحضرية أيضاً اتسمت بالتذبذب، بعد تحسن المعدل في الربعين الثاني والثالث 2024 مقارنة بالربع الاول، الا انه حدث تراجع اخر في الربع الرابع من نفس العام إلى ان

وصل المعدل إلى 17.9% وقد يكون ذلك مرتبطا بالظروف السياسية المتقلبة والتي تؤثر على فرص العمل وقدرة المؤسسات على التشغيل او الاستمرار في الاحتفاظ بموظفيها.

العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة في سوق العمل في الضفة الغربية:

وحول العوامل المؤثرة في مشاركة المراة في الضفة الغربية في سوق العمل، فهناك العديد من العوامل والتي ينعكس بعضها بشكل مباشرة او غير مباشرة على معدلات مشاركة النساء في سوق العمل والتي منها:

- **الحالة الاجتماعية للمراة:** حيث يلاحظ من البيانات الحالة الاجتماعية للنساء من العوامل المؤثرة على مشاركتها في سوق العمل حيث بلغت نسبة النساء المتزوجات المشاركات في سوق العمل في الضفة الغربية 14.8% مقابل 22.3% لغير المتزوجات. وهذا ناتج عن الاعباءالمنزلية والمسؤوليات الملقاة على عاتق النساء مع محدودية وجود خدمات رعائية بتكاليف مناسبة تشجع النساء للخروج إلى سوق العمل، فالخدمات المتوفرة كالحضانات ومراكز الرعاية هي قليلة وذات تكلفة مرتفعة. لذلك فان السبب الرئيسي الذي دفع النساء للخروج من سوق العمل هو الاعمال الرعائية وفقا لنحو 67.6% من هؤلاء النساء (القوى العاملة – الربع الرابع 2024).
- **المستوى التعليمي:** الذي يلعب دورا هاما في مشاركة المراة، إذ بلغ معدل المشاركة بين النساء المتعلمات (لديهن 13 سنة دراسية فاكثر) نحو 36.1% ، وهذا يدلل على ان التعليم هو المدخل الرئيسي لدخول المراة إلى سوق العمل، وحيث ان النساء بالمجمل يعملن إلى العمل في وظائف فيها نوع معين من الاستقرار الوظيفي، وتتوفر فيها معايير العمل اللائق، وهذا يتطلب منهن استكمال تعليمهن الجامعي للوصول إلى هذه الوظائف، بالمقابل فان الرجال خياراتهم اكثر تنوعا وغير مرتبطة بقيود مجتمعية، كالعمل في مهن تتطلب جهد عضلي كبير او الاعمال الليلية او الاعمال في اماكن بعيدة عن مكان الاقامة، او القيام باعمل لا تتناسب وطبيعة التخصص.

شكل 15: معدلات المشاركة في سوق العمل في الضفة الغربية حسب عدد سنوات الدراسة (اللربع الرابع 2024)

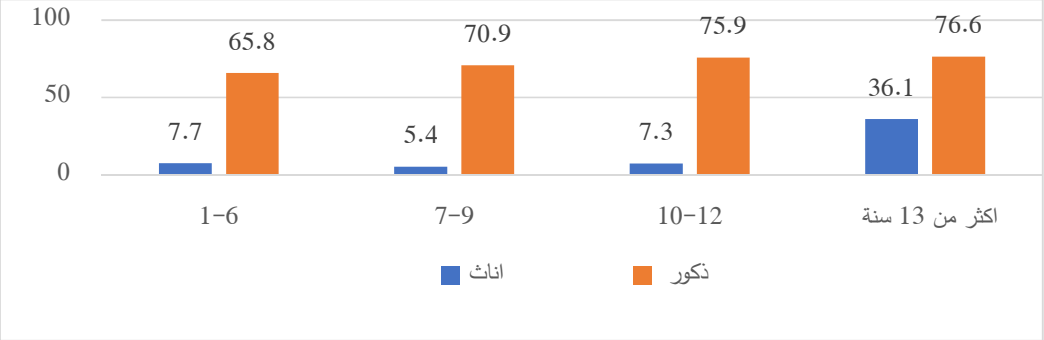

المصدر: مسوح القوى العاملة للربع الرابع 2024، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

- **بعد مكان السكن والقيود على التنقل:** ان بعد مكان السكن للنساء عن اماكن العمل والتي تتركز في المدن الرئيسية يشكل العوامل التي تؤثر على معدلات مشاركة النساء في سوق العمل فالقيود الذي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي على الحركة بين المناطق تشكل عائقا للحركة ، (ارتفع عدد الحواجز العسكرية من *حوالي 560 حاجز قبل الحرب إلى نحو 900 حاجز عسكري مع بداية العام 2025*)، مما جعل خيار توجه النساء إلى العمل غير مجدي من الناحية المادية ، عدا عن كونه محفوفاً بالمخاطر وخاصة في ظل التصعيد الاسرائيلي الخطير والذي تشهده محافظات شمال الضف الغربية على نحو خاص.
- **غياب بيئة العمل المحفزة للنساء:** تؤثر ظروف العمل وفرص التطور الوظيفي ومستوى الامن الوظيفي العدالة في الترقيات والمساواة في الاجور للاعمال متساوية القيمة، والمكافئات ،وكذلك مدى الالتزام باعطاء الموظفات من الامهات حقوقهن المرتبطة بالاجازات مدفوعة الاجر (اجازة الامومة والرضاعة) وتطبيق سياسات العمل المرن. فهناك حوالي 50% منهن يتقاضين اجرا شهريا اقل من الحد الادنى للأجور البالغ (1880 شيكل)، و 40% يعملن بدون عقد، و56% لا يحصلن على مساهمة في تمويل التقاعد أو مكافئة نهاية الخدمة كما ان 54% لا يحصلن على اجازة امومة مدفوعة الاجر. (مسح القوى العاملة – 2022).
- **الوضع الاقتصادي العام وارتباطه بالتوترات السياسية:** في فلسطين تعتبر التوترات السياسة العامل الرئيسي المؤثر على الوضع الاقتصادي العام وعلى قدرة المؤسسات على خلق فرص عمل وقدرتها كذلك على الاحتفاظ بالموظفين والموظفات لديها، وهذا قد يخلق للنساء حالة من الاحباط تجعلهن يخرجن من

سوق العمل ويتوقفن عن السعي للبحث عن عمل، اما لانه تم تسريحهن من عملهن او لانه أمضين فترات زمنية طويلة في البحث عن عمل دون جدوى وهذا ما يطلق عليه " العمالة المحبطة"، واسباب اخرى كثيرة.

7-2-2 عمالة النساء في الاقتصاد المحلي للضفة الغربية

بلغ عدد النساء العاملات في الضفة الغربية خلال الربع الربع 2024، نحو 137 الف امراة ، وهذا شكل زيادة نسبتها 12% عما كان عليه في بداية العام، الذي شهد تراجعاً ملحوظاً نسبته 14% مقارنة مع كان عليه عدد العاملات قبل اكتوبر 2023. وكات التقديرات تشير إلى ان 15 الف امراة فقدت عملها بسبب تداعيات العدوان الاسرائيلي الذي نتج عنه تراجعا في الانشطة الاقتصادية، الا انه يبدو ان القطاع الاقتصادي بدا يتعافى تدريجيا مما انعكس ايجابا على قضية تشغيل النساء.

ويشغل القطاع الخاص حوالي 65% من النساء في الضفة في حين يشغل القطاع الحكومي نحو ثلث عاملات و4-5% يعملن في القطاعات الاخرى (مؤسسات دولية، منظات اهلية وغيرها).

شكل 16: عدد النساء العاملات في الضفة الغربية للفترة 2023-2024

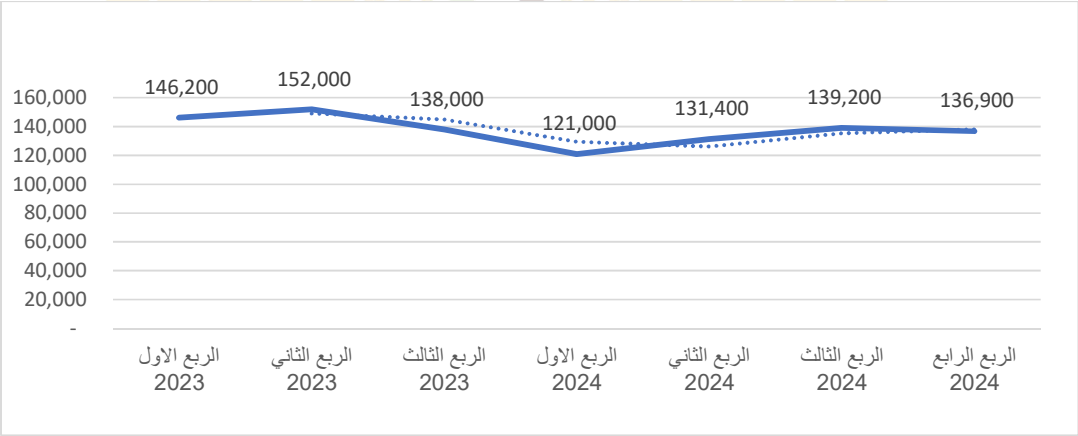

المصدر: مسوحات القوى العاملة الربعية 2023-2024، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

ان المقارنة بين توزيع النساء العاملات خلال الربع الرابع 2024 والفترة التي سبقت الحرب تشير إلى ان تاثير الحرب ما زال يلقى بظلاله على سوق العمل عند النساء ، إذ أن نسبة العاملات قي مشاريع خاصة تراجعت بنحو 5% ، وعلى العكس من ذلك فان المشاريع التي يراسها رجال ارتفعت نسبتها خلال نفس الفترة بنحو 6.3%. مما يعني ان مشاريع النساء الصغيرة كانت اكثر هشاشة واقل قدرة على امتصاص الصدمات. كما يمكن ملاحظة ان تسبة العاملات باجر ارتفعت بنحو 5.2% ، مما يعني ان النساء اللواتي

خسرن مشاريعهن الخاصة او جزء منهن، تحولن إلى العمل غير مدفوع الاجر ومنهن من توجهت للعمل باجر، وبالمحصلة استطاع الجزء الاكبر من النساء العودة إلى سوق العمل الا ان المردود المادي وراء ذلك قد تراجع وذلك ضمن القطاع غير الرسمي، وهذا لا يترك تاثيره على النساء وحدهن وانما على الاسر التي يعلنها وعلى الاقتصاد ككل.

جدول (6): توزيع النساء حسب الحالة العملية الربع الرابع 2024

أرباب العمل	يعملن لحسابهن	مستخدمات بأجر	عضوات اسرة بدون اجر
3,149	13,142	109,383	11,226

المصدر: تم الاحتساب بالاعتماد على بيانات القوى العاملة للربع الرابع 2024، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

شكل17: توزيع العاملات في الضفة الغربية حسب الحالة العملية (مقارنة بين الربع الرابع 2024 والربع الثالث 2023)

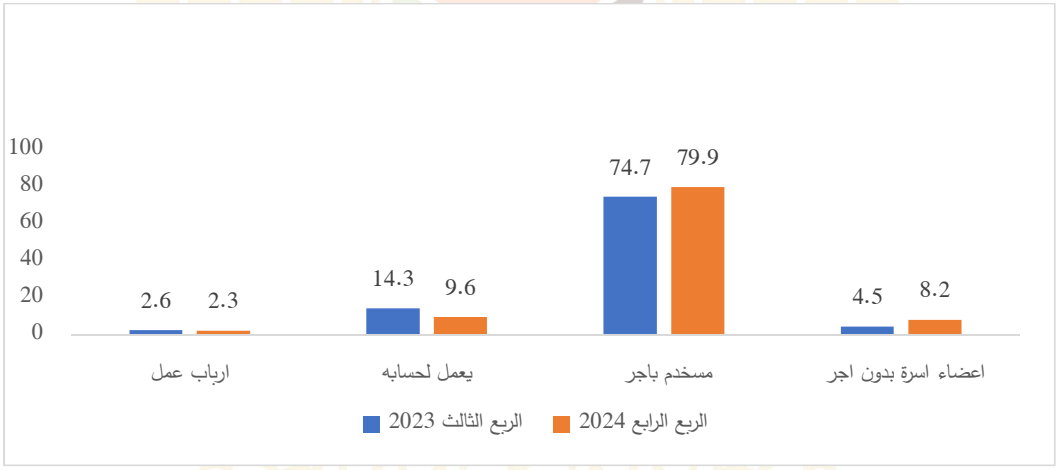

المصدر: مسوحات القوى العاملة لربع الثالث 2023 والربع الرابع 2024، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

فيما يتعلق بطبيعة الانشطة الاقتصادية التي تعمل فيها النساء، والتغيرات التي حدثت بعد خمسة عشر شهراً من العدوان الاسرائيلي، يلاحظ انه لم يحدث تغيير هيكلي على طبيعة هذه الانشطة، الا انه حدث زيادة طفيفة على نسبة العاملات في قطاع الزراعة (0.7%) وهؤلاء من صنفن كعضوات في الاسرة بدون اجر وفقاW للتحليل اعلاه والعاملات في مجال التجارة (1.6%) وعلى الاغلب هذا يتعلق بمن توجهن للعمل في التجارة الالكترونية. وهذه مؤشرات تدلل على توجه النساء نحو العمل غير الرسمي وهذه هي احدى آليات التكيف التي قامت النساء باستخدامها في محاولة الاستمرار في العمل والمحافظة على دخولهن او الحد الادنى منها على الاقل رغم الظروف الاقتصادية وتداعيات الحرب.

شكل18: توزيع العاملات الفلسطينيات على الانشطة الاقتصادية في الضف الغربية مقارنة بين الربع الرابع 2024 والربع الثالث 2023)

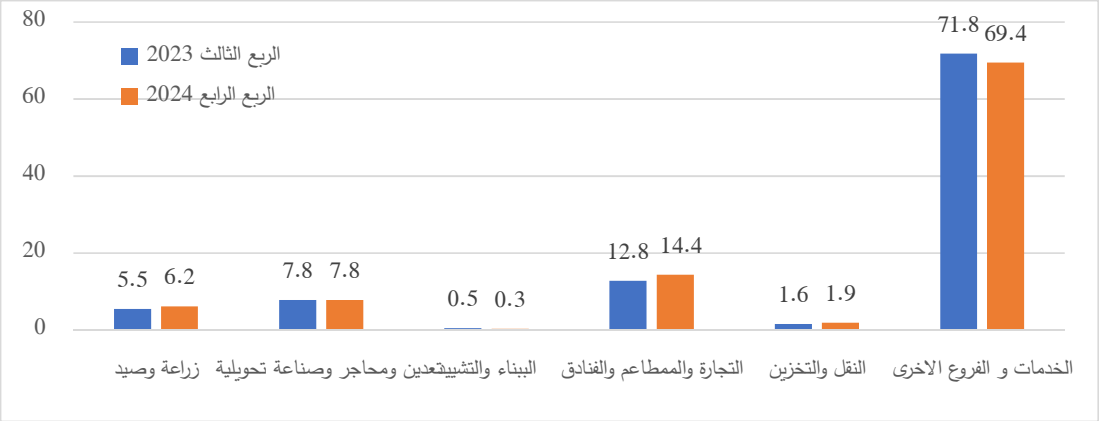

المصدر: مسوحات القوى العاملة لربع الثالث 2023 والربع الرابع 2024، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

إضاءة على فئات خاصة من العاملات –الخريجات من تخصصات STEM

رغم تقارب نسب التحاق الإناث والذكور في تخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والرياضيات، إلا أن هناك فجوة واضحة في التحاقهم بسوق العمل. وفقًا للبيانات، شكلت الإناث حوالي 45% من مجموع الطلبة الملتحقين في تخصصات الهندسة والعلوم والرياضيات وتكنولوجيا المعلومات خلال العام الدراسي 2023/2022، و48% من الخريجين من هذه التخصصات في العام الدراسي 2022/2021. ومع ذلك، تظهر معدلات مشاركتهن في سوق العمل تفاوتاً كبيراً، **حيث لا تتجاوز نسبة الإناث العاملات في شركات تكنولوجيا المعلومات الفلسطينية 27% من إجمالي العاملين في هذا القطاع الذي يشغل نحو 13500 موظف في نحو 1750 منشأة** (باستثناء الفروع).

يمكن تفسير هذا التفاوت بعدة عوامل: **أولاً، التخصصات العلمية والتكنولوجية، مثل تكنولوجيا المعلومات والهندسة، تُعد من أقل التخصصات التي تلتحق بها الإناث مقارنة بالتخصصات الأخرى**، حيث بلغت نسبة التحاقهن في تكنولوجيا المعلومات والهندسة فقط 4% و6% من بين مجموع الإناث في كافة التخصصات. **ثانيًا، أن سوق العمل في هذه القطاعات لا يزال يفتقر إلى بيئة داعمة وشاملة للنساء، بما في ذلك سياسات العمل المرن التي تشجع على التوازن بين العمل والمسؤوليات الأسرية**، وهذا يتضح من انخفاض نسبة النساء العاملات في مؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجال STEM كمات سبق وأشرنا، **ثالثًا، هناك فجوة واضحة بين المناهج الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل**، مما يقلل من جاهزية الإناث وقدرتهن على المنافسة على الوظائف في نفس التخصصات مع الذكور الذين يحصلون على فرص للتدريب بشكل اكبر. وهذا يتضح أيضاً من ارتفاع معدلات البطالة بين الإناث من خريجات هذه التخصصات مقارنة من نظرائهن الذكور، ففي تخصص تكنولوجيا المعلومات، فعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة البطالة بين الإناث 52.7% مقارنة بـ 17.5% بين الذكور.

بالإضافة إلى ذلك، **ترتبط الفجوة بعوامل اقتصادية وبالثقافة المجتمعية، والتي تنعكس في محدودية فرص الإناث في الحصول على وظائف تقنية عليا أو قيادية**، ما يدفعهن إما إلى القبول بأدوار ثانوية أو الخروج من سوق العمل تمامًا، وهذا يتضح في اتساع فجوة الاجور بين الجنسين في هذه التخصصات، فمثلا يتقاضى الذكور في تخصص تكنولوجيا المعلومات أجرا اعلى من الاناث ممن لديهن نفس التخصص بنسبة 76%، وبنسبة 40% في تخصص الهندسة والحرف الهندسية.

جدول (7): معدلات المشاركة ومعدلات البطالة لخريجي تخصصات STEM في فلسطين حسب الجنس للعام 2022

2022	المشاركة في سوق العمل		البطالة		معدل الالتحاق الفعلي في سوق العمل		معدل الاجر اليومي- بالشيكل		فجوة الاجور
التخصص	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	
العلوم البيولوجية والعلوم	70.7	65.2	16.5	45.4	54.2	19.8		149.6	
العلوم الفيزيائية	85.2	72	18.7	43.2	66.5	28.8	133.3	117.9	13%
الرياضيات والاحصاء	89	59.2	17.9	28.2	71.1	31	182.4	129.3	41%
تكنولوجيا المعلومات	94.7	53.1	17.5	52.7	77.2	0.4	166.3	94.7	76%
الهندسة والحرف الهندسية	91.1	68.8	12	43.4	79.1	25.4	167.6	120	40%

المصدر: مسح القوى العاملة -2022، إذ ان المسوحات اللاحقة لا توفر هذه المؤشرات حسب الجنس.

7-2-2 فجوة الأُجور

تتسم معدلات الاجور والرواتب في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام بالانخفاض نظرا لارتفاع تكاليف المعيشة، ولذا نقول ان القيمة الحقيقة للاجور تراجعت وان ارتفعت قيمتها الاسمية، بمعني ان المواطن لا يستطيع ان يشتري نفس الاحتياجات بنفس الاجر الذي حصل عليه عند ارتفاع المستوى العالم للاسعار " بما يعرف اقتصاديا بمعدل التضخم".

وهذا ما ينطبق على اجور العاملين في فلسطين سواء ذكور او اناث، الا ان الوضع اسوأ فيما يتعلق باجور الاناث، إذ انه بالاضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم التي تؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقة للاجور فانها تعاني أيضاً من تمييز سلبي تجاهها إذا ما قورنت باجور العاملين الذكور.

وقد بلغت فجوة الاجور بين الجنسين خلال الربع الرابع 2024 نحو 22% ، اي ان النساء تتقاضى اجرا يقل عن الرجال بنحو 22%، وهذه الفجوة كانت نفسها قبل جريمة حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة والضفة الغربية والقدس التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني. ويذكر ان العمالة في الداخل المحتل تؤثر على فجوة الاجور فتزداد كلما زاد عدد العاملين الفلسطينيين هناك، حيث ان معدل الاجر اليومي للعامل في الداخل المحتل وصل حوالي 238 شيكل خلال الربع الرابع 2024.

ووصل معدل اجر النساء في الربع الرابع 2024 حوالي 109.6 شيكل يوميا وهذا يشكل تراجعا مقداره 3.4% عما كان عليه في الربع الثالث 2023 اي قبل الحرب، وكذلك حدث تراجع في معدل اجر الرجال ولكن بنسة اقل (2.6%) خلال نفس الفترة. وبالمقابل ارتفع المستوى العام للاسعار في الضفة الغربية بما معدله 3% وفقا للاحصاء الفلسطيني ، وهذا انعكس على القدرة الشرائية للمواطنين إذ انخفضت بنفس النسبة.

شكل (19): معدل الأجر اليومي في الضفة الغربية حسب الجنس (بالشيكل) 2023-2024

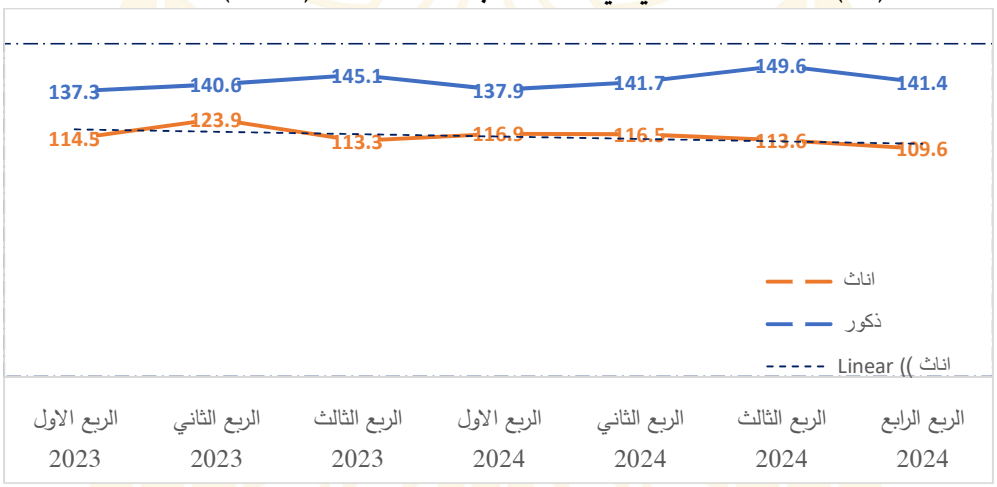

المصدر: مسوحات القوى العاملة الربعية (2023-2024) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وتتسع هذه الفجوة في القطاع الخاص، حيث اكثر من نصف النساء يتقاضين اجرا اقل من الحد الادنى للاجور (البالغ 1880 شيكل) ، وفي ظل ضعف الرقابة على هذه المؤسسات الي لا تلتزم بما نص عليه قانون العمل، تبقى الفجوة مستمرة وفي اتساع، وخاصة في ظل ظروف معيشية صعبة ومحدودية وجود بدائل أفضل، تضطر معها الكثير من هؤلاء النساء بالقبول باجور زهيدة وغير منصفة . الا انه بالمقابل تكون الاجور المنخفضة والتي لا تتناسب مع مؤهلات النساء ولا تكون كافية لسد احتياجاتهن عاملاً منفراً بالنسبة لهن يجعلهن يمتنعن عن دخول سوق العمل ، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الرعاية (الحضانات واية مؤسسات رعائية).

7-2-3 النساء الرياديات و تداعيات حرب الابادة على المشاريع التي تملكها وتديرها نساء

شكلت النساء الرياديات وصاحبات الاعمال حوالي 12% من مجموع النساء العاملات في الضفة الغربية خلال الربع الرابع 2024، في حين كانت هذه النسبة تصل إلى 17% قبل حرب الابادة والعدوان الاسرائيلي، اي تراجع مقدار 5 نقاط مئوية. وكما سبق واشرنا فان هذه الفئة من العاملات كن اكثر الفئات هشاشة وتأثرا بممارسات الاحتلال الاسرائيلي واعتداءاته، وهذا ما لفتت اليه التقارير الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني بوجود مشاريع نسوية اغلقت جزئيا او كليا بناء على دراسات مسحية قامت بتنفيذها خلال فترة الحرب وقد أشرنا اليها بالتفصيل في تقارير سابقة. حيث عانت تلك المشاريع من تراجع الطلب على منتجاتها ومن صعوبة الوصول إلى الأسواق بسبب الإغلاقات والحواجز الإسرائيلية التي زاد عددها من 567 حاجزا قبل السابع من اكتوبر 2023 إلى ما يزيد على 900 حاجز على اعداد هذا التقرير[36]

ويعزى عدم قدرة هذه المشاريع التي ترأسها نساء او مدارة من النساء على الصمود إلى عدة أسباب اهمها:

- هي مشاريع ذات رأس مال محدود وغالبا ما تمول ذاتياً، او من خلال قروض صغيرة مما يجعلها تفتقد إلى الاحتياطات المالية لمواجهة مثل تلك الازمات.
- اضافة إلى ضعف قدرتها على اعادة الاستثمار او التوسع وبالتالي فان اي خسارة مالية تؤدي بها إلى الاغلاق.
- اعتماد تلك المشاريع على الاسواق المحلية في تصريف منتجاتها ومع ظروف الحصار والاغلاقات فان عملية التسويق تصبح صعبة للغاية وتؤثر على جودة المنتجات مما يصعب اعادة تسويقها وبالتالي تمنى بخسائر كبيرة. وبذات المنطق تواجه صعوبات في الحصول على مستلزمات الانتاج.
- كما ان عمل معظم هذه المشاريع خارج الاقتصاد الرسمي يجعلها تفتقد للحماية ولي اية تعويضات او دعم يمكنها ان تحصل عليه فيما لو كانت مسجلة رسميا.

ان التصعديات الحالية التي تواجهها مخيمات ومدن وقرى شمال الضفة الغربية على وجه الخصوص من شانها ان تفاقم من حجم التحديات التي تواجه النساء سواء كنّ عاملات أو صاحبات مشاريع، مما يهدد استقرارهن الاقتصادي.

[36] المصدر: تقرير صادر عن هيئة مقاومة الاستيطان والجدار في يناير /2025

اضاءة على عمالة النساء في القطاع غير المنظم

مع تصاعد الضغوط الاقتصادية خلال فترة الحرب، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع قدرة سوق العمل المحلي على استيعاب القوى العاملة، إلى جانب زيادة كمية الشيكل المتراكم في البنوك الفلسطينية نتيجة امتناع إسرائيل عن استقباله، شهدت العمالة غير الرسمية توسعًا ملحوظًا، خصوصًا بين النساء.

قبل الحرب، قُدّرت نسبة العمالة غير الرسمية في فلسطين بحوالي 54% من إجمالي القوى العاملة، باستثناء القطاع الزراعي، حيث إن 95% من العاملين فيه غير مسجلين ضمن الاقتصاد الرسمي. بلغ عدد العاملين في هذا القطاع غير الرسمي نحو 102ألف عامل، شكلت النساء 4% منهم. كما قُدّر عدد المشاريع العاملة في هذا القطاع بأكثر من 100ألف مشروع، 20% منها مملوكة أو مُدارة من قبل نساء، أي ما يقارب 23 ألف مشروع، يعمل فيها حوالي 25 ألف امرأة .ومن الجدير بالذكر أن 90% من العاملين في المشاريع العائلية لا يتلقون أجرًا مقابل عملهم، وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2022)

مع نهاية عام 2023، ارتفعت نسبة العمالة غير الرسمية بشكل طفيف، حيث وصلت إلى 56% من إجمالي القوى العاملة، موزعة بواقع 61% للذكور و37% للإناث. وتشمل هذه النسبة العاملين في القطاع غير المنظم بالإضافة إلى العمال المأجورين الذين لا يحصلون على أي حقوق قانونية، مثل مكافأة نهاية الخدمة، التقاعد، الإجازات المدفوعة (السنوية أو المرضية). كما أن أجور هؤلاء العمال تقل بنسبة تتراوح بين30% إلى 40% مقارنة بالعاملين في القطاع الرسمي، وفقًا لتقديرات الأونكتاد، الذي توقع أيضاً أن يؤدي فائض الشيكل في الاقتصاد إلى توسع القطاع غير الرسمي ليشكل 50% من الناتج المحلي الإجمالي.

7-2-4 وصول النساء إلى الموارد والشمول المالي

يُعدّ وصول النساء إلى الموارد أحد التحديات الرئيسية التي تواجه ريادة الأعمال النسائية في فلسطين، حيث تعاني النساء من قيود متعددة تعيق فرصهن في تأسيس المشاريع وإدارتها بفعالية. وتشمل هذه القيود ضعف الشمول المالي، ومحدودية الحيازات الزراعية، والعوائق القانونية والاجتماعية التي تحدّ من امتلاك النساء للموارد وقدرتهن على التصرف بها بحرية.

وفيما يتعلق بالشمول المالي فانه يمثل عاملاً رئيسيا في تمكين النساء اقتصاديا، إلا أن البيانات تظهر فجوة كبيرة بين الرجال والنساء في فلسطين من حيث امتلاك الحسابات المصرفية والحصول على التمويل. تساهم هذه الفجوة في الحد من قدرة النساء على تأسيس مشاريعهن الخاصة أو توسيعها، حيث تواجه العديد منهن صعوبات في تلبية متطلبات القروض، خاصة مع اشتراط البنوك ضمانات مثل العقارات أو الأراضي، والتي غالبًا لا تمتلكها. كما أن ضعف البرامج المصرفية الموجهة لدعم المشاريع النسائية يجعل عملية الوصول إلى الموارد اكثر تعقيداً.

واستنادا إلى تقرير الشمول المالي (2023) هناك عدة مؤشرات تعكس مدى اندماج النساء في النظام المالي الرسمي والتي بدورها هي انعكاس لمشاركتهن في سوق العمل والتي اهمها ما يلي:

- الدخل الشخصي: تفتقر 71.9% من النساء إلى مصدر دخل خاص، مقارنة بـ 16.6% فقط من الرجال، مما يعكس فجوة كبيرة في الاستقلال المالي.
- الادخار: تميل 16.1% فقط من النساء إلى الادخار، مقابل 22.2% من الرجال، مما يشير إلى انخفاض قدرة النساء على تكوين مدخرات مالية.
- الحيازة الزراعية: تمتلك النساء 7.7% فقط من الحيازات الزراعية، بينما يسيطر الرجال على 92.3%، ما يحد من فرص النساء في الاستثمار الزراعي والاستفادة من موارده.
- ملكية الحسابات البنكية: حتى سبتمبر 2022، لم تتجاوز نسبة النساء اللواتي يمتلكن حسابات مصرفية 31.8%، مقارنة بـ 68.2% للرجال، وفقًا لبيانات سلطة النقد الفلسطينية، مما يدل على ضعف اندماج النساء في القطاع المصرفي.

- المشاركة في سوق رأس المال: بلغت نسبة النساء المشاركات في سوق رأس المال الفلسطيني 43.2%، وهو تمثيل لا يزال بحاجة إلى تعزيز لتحقيق تكافؤ أكبر.
- التمويل الأصغر: تشير البيانات إلى وجود فجوة واضحة في منح القروض، حيث يبلغ متوسط القرض الممنوح للرجال 4,673 دولارًا، مقارنة بـ 3,440 دولاراً للنساء. كما أن بعض الرجال يحصلون على قروض عبر أسماء نساء من أسرهم، مما يجعلهن عرضة للاستغلال والمساءلة القانونية عند التخلف عن السداد

7-2-5 القيود الاجتماعية على امتلاك النساء للموارد

رغم أن النساء يلعبن دورا أساسيا في القطاع الزراعي، إلا أن امتلاكهن للأراضي والموارد الإنتاجية لا يزال محدودًا. (نسبة الحيازات النسائية لم تتجاوز 7.7%) يعيق ذلك قدرتهن على الاستثمار في الزراعة كمصدر دخل مستدام، ويجعل من الصعب عليهن الوصول إلى التمويل اللازم لتطوير مشاريعهن الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، فانه في معظم الحالات تكون قرارات استغلال الأراضي والتحكم بالإنتاج بيد الرجال، مما يقلل من فرص النساء في المساهمة في الاستثمارات وفي ريادة المشاريع.

وعلى الرغم من أن القوانين تمنح النساء حق الميراث وملكية العقارات، إلا أن العادات والتقاليد تشكل عائقًا أمام حصولهن الفعلي على حقوقهن، حيث تتعرض الكثيرات لضغوط اجتماعية للتنازل عن ممتلكاتهن لصالح الذكور في العائلة. كما أن تسجيل الأصول بأسماء الرجال يحد من قدرة النساء على استخدامها كضمان للحصول على القروض، مما يزيد من صعوبة تأسيس المشاريع وإدارتها بفعالية.

7-2-6 البطالة بين النساء

تعكس معدلات البطالة المرتفعة التحديات التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني، وتكشف عن مدى ضعف قدرته على خلق فرص العمل، والتي تتأثر بالأوضاع السياسية وقيود الاحتلال بالدرجة الأولى. فارتفاع معدلات البطالة في الضفة الغربية من 13% في الربع الثالث من عام 2023 إلى 29% في الربع الرابع من عام 2024 هو انعكاس مباشر للسياسات الإسرائيلية التي تستهدف مقومات الاقتصاد الفلسطيني وتحدّ من فرص العمل أمام العمال الفلسطينيين.

خلال هذه الفترة، كثّف الاحتلال من إجراءاته القمعية التي طالت مختلف القطاعات الإنتاجية، حيث شملت حملات مداهمة وتدمير للبنية التحتية الاقتصادية، وإغلاق المناطق الصناعية، وفرض قيود إضافية على حركة البضائع والعمال، مما أدى إلى شلل في العديد من الأنشطة التجارية والزراعية. كما تعرّضت ورش العمل والمصانع الفلسطينية لموجة من الإغلاقات القسرية، سواء بسبب الأوضاع الأمنية أو بحجة عدم الترخيص، ما أدى إلى فقدان آلاف العمال لمصادر رزقهم.

إضافة إلى ذلك، فقد تأثر سوق العمل الفلسطيني بشدة نتيجة السياسات الإسرائيلية تجاه العمال الفلسطينيين في الداخل المحتل. فقد فرض الاحتلال قيودًا صارمة على تصاريح العمل، وأغلق المعابر لفترات طويلة، مما حرم عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين من الوصول إلى وظائفهم في إسرائيل، والتي كانت تشكل مصدر دخل أساسي لكثير من العائلات. ومع منع دخول العمال الفلسطينيين، ارتفعت معدلات الفقر وتراجعت القدرة الشرائية، مما أدى بدوره إلى ركود اقتصادي داخلي زاد من تفاقم الأزمة.

لم تقتصر هذه الانتهاكات على إغلاق الأسواق وفرص العمل، بل شملت أيضاً استهداف الأراضي الزراعية والمنشآت التجارية، مما أدى إلى خسائر كبيرة في القطاع الزراعي، الذي يُعتبر أحد مصادر التوظيف الرئيسية في الضفة الغربية. كما تم تقويض حركة التجارة والاستيراد والتصدير بفعل القيود المشددة على المعابر، ما جعل من الصعب على الشركات الفلسطينية الصمود في وجه هذه الأزمات المتلاحقة.
كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في الارتفاع الحاد لمعدلات البطالة، إذ لم يعد الاقتصاد الفلسطيني قادراً على استيعاب العمال ، سواء من الذين فقدوا اعمالهم في الاقتصاد المحلي أو من أولئك الذين فقدوا وظائفهم في الداخل المحتل. ومع استمرار هذه السياسات التعسفية، يواجه سوق العمل
الفلسطيني تحديات غير مسبوقة قد تزيد من معدلات الفقر وتفاقم الأزمة الاقتصادية في المستقبل.

اما بالنسبة للبطالة بين النساء فبالاضافة إلى العوامل السياسية المتمثلة في السياسات الاسرائيلية المشار اليها، فهناك العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية الاخرى التي تعيق فرص حصولهن على عمل مستقر. فمن الناحية الاقتصادية، يواجه سوق العمل ضعفًا في قدرته على خلق وظائف جديدة، خاصة في

القطاعات التي تعتمد عليها النساء مثل التعليم والصحة والخدمات، والتي غالبا ما تتأثر بالأزمات والتقلبات الاقتصادية. كما أن نسبة مشاركة النساء في سوق العمل منخفضة مقارنة بالرجال، مما يجعل فرص التوظيف لهن اقل من الرجال.

أما من الناحية الاجتماعية، فإن التمييز في سوق العمل لا يزال يشكل عائقًا رئيسيًا، حيث تحصل النساء على فرص أقل ورواتب أدنى مقارنة بالرجال، كما أن بعض المؤسسات تفضل تشغيل الرجال في الوظائف التي تتطلب مجهودا بدنيا أو ساعات عمل طويلة. إضافة إلى ذلك، تلعب العادات والتقاليد دورا في الحد من مشاركة النساء في بعض القطاعات، بالاضافة إلى الأعباء العائلية التي تقع عليهن، مثل رعاية الأطفال والأعمال المنزلية، مما يجعل من الصعب عليهن الالتزام بوظائف بدوام كامل وخاصة في ظل غياب منظومة خدمات رعائية ذات تكلفة منخفضة تشجع النساء على الانخراط في سوق العمل.

بالاضافة إلى غياب سياسات فعالة لدعم توظيف النساء، حيث لا تتوفر بيئة عمل مرنة تتناسب مع احتياجاتهن، كما أن ضعف برامج التدريب والتأهيل يجعل من الصعب عليهن المنافسة في سوق العمل المتغير. كل هذه العوامل مجتمعة تساهم في ارتفاع معدلات البطالة بين النساء، مما يستدعي ضرورة وضع استراتيجيات جديدة تعزز فرصهن في الحصول على وظائف مناسبة، وتضمن لهن دورًا أكثر فاعلية في الاقتصاد.

تشير البيانات إلى ان عدد النساء العاطلات عن العمل في الضفة الغربية قد بلغ نحو 52,300 امرأة وذلك خلال الربع الرابع 2024، مسجّلًا انخفاضًا مقارنة بالربع الأول من العام، حيث كان قد وصل إلى 60,800، وهو أعلى رقم سُجِّل خلال السنوات الثلاث الأخيرة. حيث بلغ معدل البطالة بين النساء 33.5% في تلك الفترة، بينما ارتفع معدل البطالة بين الذكور إلى 35.6% خلال الفترة ذاتها (بعد ستة أشهر من الحرب)، بسبب توقف نسبة كبيرة منهم عن العمل داخل الخط الأخضر. وبالمقارنه مع فترة ما قبل الحرب، فان عدد العاطلات عن العمل كان يبلغ 45700 امراءة ومعدل البطالة كذلك يصل إلى 25%.

جدول (8): عدد النساء العاطلات عن العمل في الضفة الغربية – فترات مختارة

	الربع الثالث 2023 (قبل الحرب)	الربع الاول 2024 (بعد ستة شهور من الحرب)	الربع الرابع 2024 (بعد خمسة عشر شهرا من الحرب)
عدد العاطلات عن العمل	45,700	60,800	52,300

المصدر: مسوحات القوى العاملة الربعية ، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

يتضح جليا من هذه البيانات تاثير الاضطرابات السياسية والتصعيدات الاسرائيلية التي تسببت في تعطل الانشطة الاقتصادية وخسارة المنشآت وفقدان الاف النساء لوظائفهن ومشاريعهن الخاصة، اما التراجع في عدد العاطلات عن العمل يدلل على انه بعض القطاعات اصبحت اكثرة قدرة على التكيف مع هذه الظروف وتعافت من اثار العدوان واصبح لديها القدرة على التشغيل او الاستمرار في تشغيل النساء.

شكل 20: معدل البطالة في الضفة الغربية حسب الجنس (%) 2023-2024

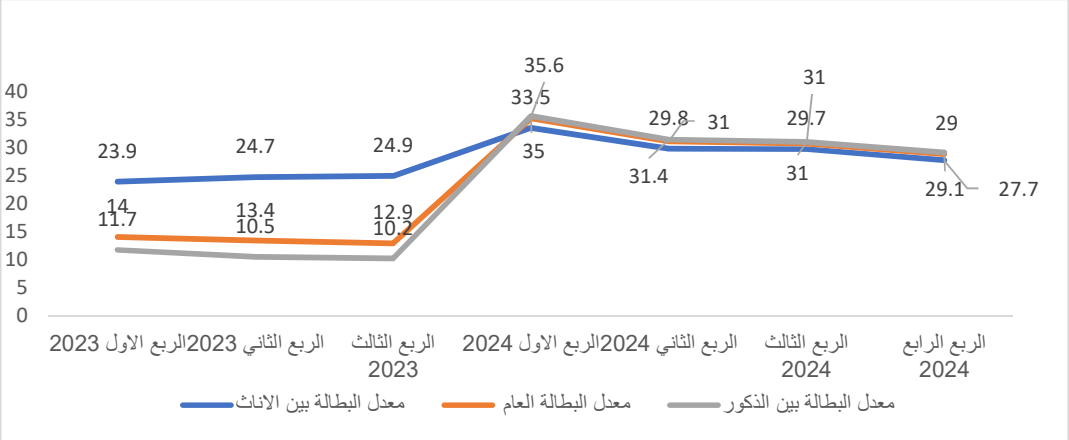

المصدر: مسوحات القوى العاملة الربعية (2023-2024) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

7-2-7 معدلات البطالة بين النساء في التجمعات السكانية في الضفة الغربية

تاثرت جيمع التجمعات السكانية في الظروف السياسية التي اثرت بدورها على عمالة النساء، وكانت المناطق الحضرية الاكثر تأثر خلال الستة شهور الاولى من الحرب ، فارتفع معدل البطالة من 24.33% لى 47.7% (اي بزيادة 23.4 نقطة مئوية). ويمكن ان يعزى ذلك إلى ان هذه المناطق تعمل فيها القطاعات الاكثر تاثرا وخاصة قطاع الخدمات والتجارة. الا ان هذا معدل البطالة اخذ بالتراجع تدريجيا ليصل إلى 28.3% في الربع الرابع 2024.

اما المناطق الريفية فالارتفاع في معدل البطالة كان اقل من المناطق الحضرية خلال الفترة المذكور (من 23.7% إلى 38.4%) اي بارتفاع مقداره 14.7% ، ويمكن ان يعزى السبب إلى ان اعتماد النساء على العمل في الزراعة والعمل غير الرسمي، الا ان معدلل البطالة عاد بالانخفاض ليصل إلى 24.1% في الربع الاخير من عام 2024.

اما في المخيمات فانه من الملفت انه بالرغم انها الاعلى من حيث معدل البطالة مقارنة ببقية التجمعات (34.6% قي الحرب) الا ان تاثرها بالازمة الحالية كان الاقل ، وقد يعود ذلك إلى الاعتماد عللى العمل غير الرسمي اكثر من التجمعات الاخرى.

وكذلك تظهر البيانات ارتفاعا ملحوظا أيضاً في معدلات البطالة بين الرجال من سكان المخيمات (وصلت إلى 37.3% مقارنة ب33% في الريف و27.2% في المدن خلال الربع الرابع 2024، وهذا أيضاً يشكل عبئا اضافيا على النساء في المخيمات ويؤدي إلى تراجع اكثر في مستوياتهن المعيشية وحرمانهن من احتياجاتهن الاساسية في ظل هذه الظروف.

شكل 21: معدل البطالة بين النساء حسب نوع التجمع (2023 -2024)

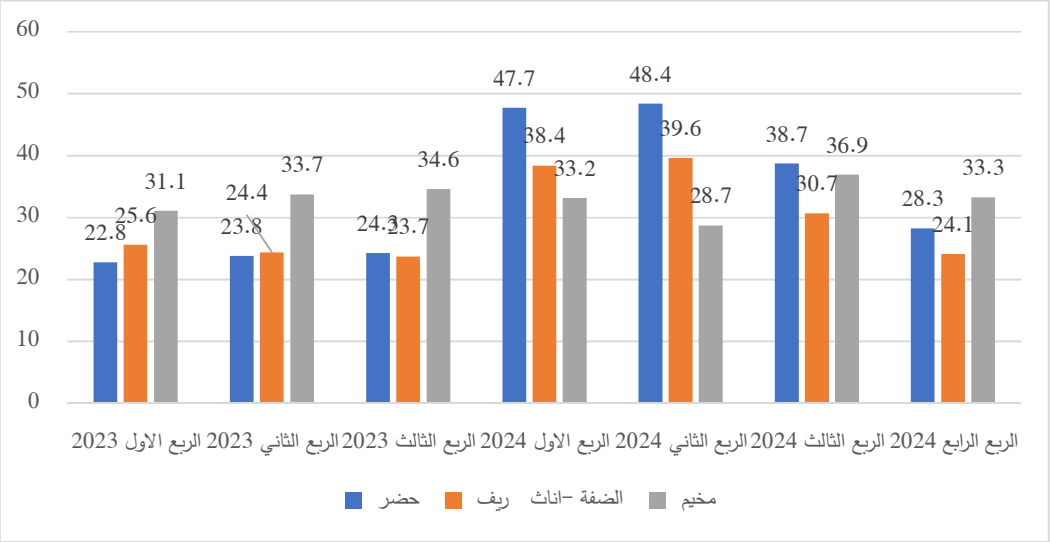

المصدر: مسوحات القوى العاملة الربعية للعامين 2023 و2024، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

7-2-8 البطالة بين الخريجات

تشير البيانات إلى معدل البطالة بين الإناث من الخريجات من مؤسسات التعليم العالي قد وصل إلى 33.5% مقابل 18.8% للذكور في الضفة الغربية خلال الربع الرابع للعام 2024، وتشير البيانات إلى تراجع تدريجي في معدلات البطالة بين الخريجات وقد يعزى ذلك إلى انتساب الخريجات لمهارات جديدة في تكنولوجيا المعلومات والاعلام والتسويق الرقمي التجارة الالكترونية، وكذلك تزايد المشاريع والمبادرات التي تستهدف الشباب ذكورا واناثا في برامج التشغيل، اضافة إلى وجود العديد من المبادرات أيضاً لتشجيع المشاريع الصغيرة للخريجين والخريجات.

وعلى الرغم من ان هذا التراجع في معدلات البطالة بين الخريجات مقارنة بالفترات السابقة، الا ان ان معدل البطالة بينهن ما زال مرتفعا قياسا بالمستوى الاكاديمي وقياسا بنظرائهن من الخريجين الذكور. ولا زالت طبيعة التخصصات الدراسية التي تختارها الفتيات تؤثر بشكل كبير على فرصهن في سوق العمل، حيث تميل معظمهن، بتأثير من الأهل والمجتمع، إلى دراسة التخصصات التعليمية، التي أصبح السوق مشبعا بها. وتشير الإحصاءات إلى أن 80% من الملتحقين والخريجين في التخصصات التعليمية هن إناث، إذ يُنظر إلى هذا المجال على أنه الأكثر توافقًا مع الأدوار المجتمعية التقليدية للمرأة في الرعاية والتعليم. في المقابل،

فإن نسبة قليلة من الفتيات تتجهن نحو التخصصات المهنية، وذلك بسبب مخاوف تتعلق بصعوبة الحصول على عمل أو تعارض هذه المهن مع المسؤوليات الأسرية.

كما تظهر البيانات ارتفاع معدلات البطالة بين النساء الحاصلات على شهادات في التخصصات المهنية، مثل الهندسة والتصنيع والصحافة، حيث تجاوزت نسبة البطالة بينهن 50%. ويعود ذلك إلى محدودية قدرة الاقتصاد على استيعاب الخريجين، خاصة أن أغلب فرص العمل المتاحة لهذه التخصصات تتركز في القطاع الخاص، الذي غالبًا ما يفضل تشغيل الرجال. ويرجع هذا التفضيل إلى اعتبارات تتعلق بالتزامات المرأة الأسرية، بالإضافة إلى التكاليف المترتبة على تعيين نساء متزوجات مثل إجازات الأمومة المدفوعة، مما يجعل توظيف الرجال خيارًا أقل تكلفة لأصحاب العمل.

شكل 22: التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب عدد سنوات الدراسة والجنس في الضفة الغربية – الربع الرابع 2024

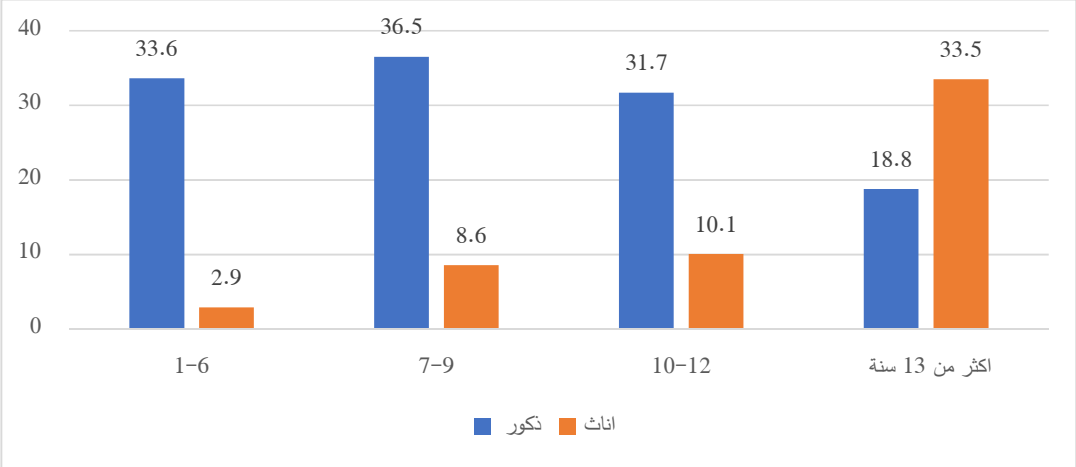

المصدر: مسح القوى العاملة – الربع الرابع (2024)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

7-2-9 فترة التعطل

عادة ما تحتاج النساء لفترة أطول من الرجال للحصول على عمل، وذلك لأسباب تتعلق بوجود محددات لعمل المرأة منها ما يتعلق ببعد مكان العمل ومنها ما يتعلق بنوعية العمل نفسه، وبالأجر الذي يمكن ان تتقاضاه. ومنها ما يتعلق أيضاً بما هو معروض من وظائف وتفضيل الرجال على النساء عند التوظيف. قبل الحرب بلغ معدل فترة التعطل عند النساء 10.2 شهر مقابل 3.6 شهر للرجال. وما يمكن ملاحظته

ان فترة التعطل عند النساء ارتفعت خلال الربع الاخير من عام 2024 بنسبة 34% ولكن ارتفاعها عند الرجال كان اكبر (بنسبة 153%)، وهذا يعزى إلى القيود المفروض على دخول العمال الفلسطينين للعمل داخل الخط الاخضر كما سبق واشرنا سابقا، وصعوبة حصول هؤلاء العمال على فرص عمل بديلة مستقرة في الاقتصاد المحلي. في حين ان النساء كن اقل تأثرا في هذا الامر بشكل مباشر. ولكن تعطل الرجال عن العمل أيضاً له انعكاساته النفسية والمعيشية على النساء ويؤدي إلى زيادة حالة عدم الاستقرار والعنف داخل الاسرة.

شكل 23:" فترة التعطل للذكور والاناث (2023-2024) بالاشهر

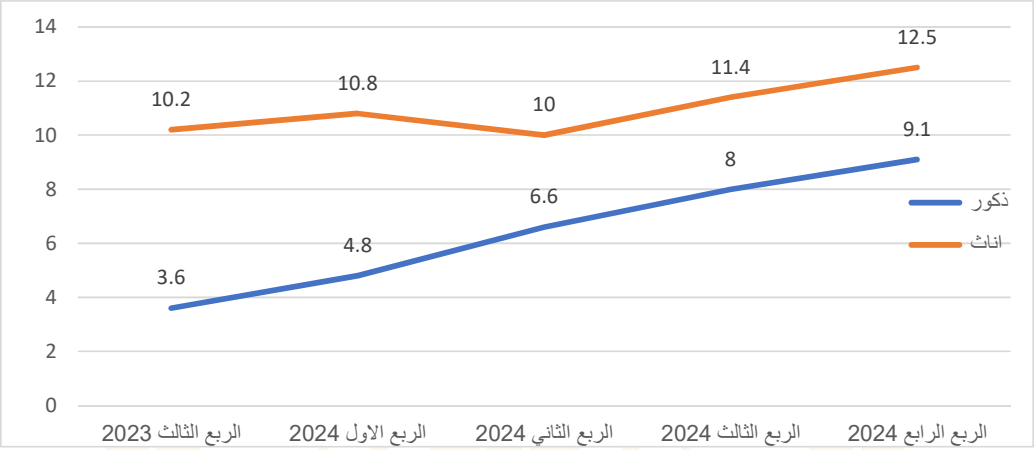

المصدر: مسوحات القوى العاملة الربعية للعامين 2023 و2024، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

3-7 عمالة النساء في القدس

نتناول في هذا المحور الاوضاع الاقتصادية للنساء في مدينة القدس، وذلك نظرا لما تتسم به هذه المدينة من خصوصية تتعلق بالواقع السياسي الذي يتمثل في خضوعها المباشر للاحتلال الاسرائيلي وما تمارسه من سياسات تجاه السكان المقدسيين اثرت بشكل كبيرة على اوضاعهم المعيشية والاقتصادية. ومن هذه السياسات – على سبيل الثال لا الحصر- فرض قيود على حركة السكان، فرض الضرائب هدم المنازل، واقامة جدار الفصل العنصري الذي ادى إلى عزل مدينة القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية وأثر على حركة السكان، وغيرها من السياسات التي خلقت واقعا اقتصاديا واجتماعيا في غاية الصعوبة. وخاصة عند النساء، وإذ أمعنا في هذه السياسات نجد انها تقود الى تهميش النساء المقدسيات وجعل قدرتهن على الوصول إلى الموارد والحصول على

الفرص في ايجاد عمل لائق أمر شديد التعقيد، بل ويجدن انفسهن في وظائف هامشية او غير رسمية لا توفر لهن الامن الوظيفي ولا الاستقرار الاقتصادي. كما ان ارتفاع تكاليف المعيشة في القدس كتكاليف السكن والخدمات والمواصلات زاد من الضغوط الاقتصادية على النساء.

7-3-1 مشاركة النساء في سوق العمل

لم تتجاوز نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في محافظة القدس 10.2% عام 2022، مقارنةً بـ 64.9% للذكور. وهذا يعكس فجوة كبيرة بين الجنسين، وهناك العديد من المعوقات التي تحد من مشاركة النساء في القدس في سوق العمل ومنها ما يعزى لاسباب اجتماعية وثقافية ومنها ما يعزى لاسباب تمييزية،[37] منها:

- **التمييز في سوق العمل** :تعاني النساء المقدسيات من التمييز الواضح في سوق العمل، بينما بلغت معدلات المشاركة بين النساء الفلسطينات 10.2% فانها تزيد عن 60% بين النساء اليهوديات. وكذلك عند دخول سوق العمل هناك تميز واضح في الأجور وفي نوعية الوظائف المتاحة. حيث مشاركتهن تقتصر غالبًا على القطاعات ذات الأجور المنخفضة مثل التعليم والرعاية الاجتماعية، بينما الفرص في القطاعات ذات الأجور المرتفعة (كالصناعة والتكنولوجيا) تبقى بعيدة عنهن بسبب ضعف قدراتهن ومهاراتهن في هذا المجال.
- **عدم إتقان اللغة العبرية** :يعد عدم إتقان اللغة العبرية من أبرز العوائق التي تواجه النساء في القدس الشرقية. فالكثير منهن يجدن صعوبة في التعامل مع البيروقراطية الإسرائيلية أو التقديم على وظائف في سوق العمل الإسرائيلي، حيث تعتبر اللغة العبرية شرطًا أساسيا للحصول على العديد من الوظائف. تظهر الدراسات أن أكثر من 60% من النساء يعانين من ضعف في مهارات اللغة العبرية. وفي دراسة اجرتها جميعة"لسان لتعزيز المساواة الاجتماعية في مدينة القدس تبين من خلالها ان 48% من النساء الواتي درسن اللغة العبيرة تحسنت فرصهن في اماكن العمل، و15% اوضحن ان العامل الرئيسي في حصولهن على الوظيفة هو اتقانهن للغة العبرية

[37] مقال بعنون: " لماذا لا تندمج المراة المقدسية في سوق العمل، كتابة : رحمة علي – مديرة مجال العمل الجماهيري في مركز ريان ، صدر بتاريخ 16-1-2025

- **عبء المسؤوليات الأسرية** :تعد المسؤوليات الأسرية الكبيرة، خاصة بين الأمهات، من الأسباب الرئيسية التي تساهم في عزوف النساء عن العمل. يفضل العديد من النساء العمل في وظائف قريبة من منازلهن نظراً لوجود أطفالهن، مما يحد من فرصهن في الحصول على وظائف جيدة في مكان بعيد أو يتطلب التفرغ الكامل.
- **التسرب من التعليم** :تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 35% من النساء في القدس الشرقية لم يكملن 12 عامًا من التعليم. هذا يقلل بشكل كبير من فرصهن في تطوير المهارات المطلوبة للحصول على وظائف لائقة ويزيد من صعوبة دخولهن في سوق العمل.
- **قلة الدعم الحكومي للنساء**، سواء من حيث تكاليف التعليم والتدريب المهني المرتفعة، او في مجال برامج تمكين النساء. او في مجال توفير مؤسسات رعائية للاطفال بتكاليف معقولة ومناسبة للنساء، حيث ان تكلفة خدمات رعاية الأطفال مرتفعة جداً، مما يجعل العمل غير مجد اقتصاديا بالنسبة للكثير من الأمهات.

7-3-2 الحالة العملية للنساء في القدس

تشير بيانات عام 2022 (وهي احدث بيانات متاحة حول العمل في القدس)، إلى ان النساء العاملات 93.7% يعملن بأجر، ما يعكس اعتمادا كبيرا على الوظائف المدفوعة الأجر في المؤسسات والشركات. فيما تعكس البيانات ضعف دور المراة المقدسية في مجال المشاريع وريادة الاعمال (5.4% فقط اما يعملن لحاسبهن او صاحبات اعمال)، وهذا يعزى إلى عدة اسباب منها ما هو اجتماعي يتعلق بالنظرة المجتمعية لدور المراة، ومنها ما يتعلق بمتطلبات انشاء مشاريع ريادة من تمويل والضمانات اللازمة للحصول عليه، اضافة إلى افتقار النساء للاملاك المسجلة باسمائهن مما يشكل عائقا امام الحصول على قروض لتمويل المشاريع. والعامل الاهم والاكثر تعقيدا وصعوبة هو العامل السياسي المتمثل في القيود التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي على اصحاب المشاريع والمشتثمرين ومنهم النساء، ومن هذه القيود: صعوبة الحصول على تراخيص تجارية، وفرض ضرائب مرتفعة عليها، اضافة إلى الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة على السكان ومنشآتهم وتهديدها بالهدم، كل ذلك يشكل عوامل غير آمنة لأي استثمار.

شكل 24: الحالة العملية للعاملين في القدس حسب الجنس -2022

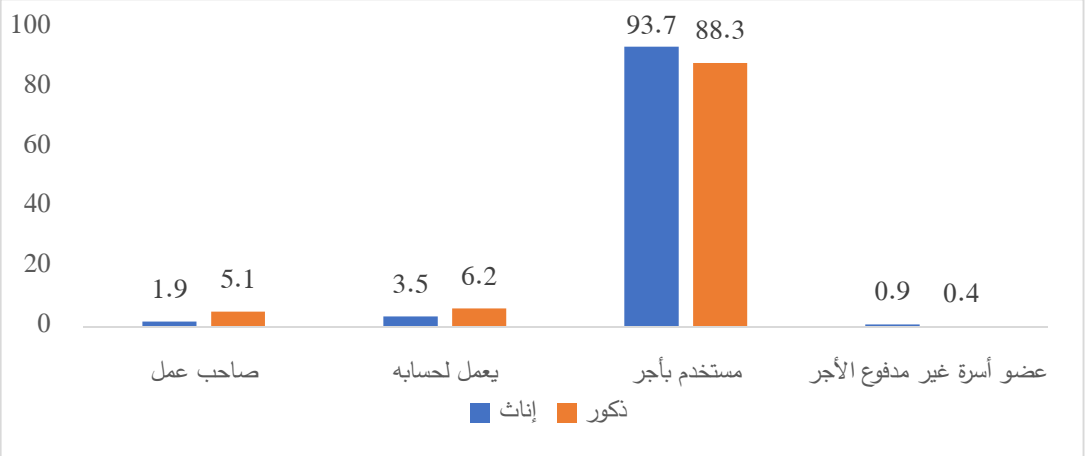

المصدر: كتاب القدس الاحصائي السنوي، صادر في 2024، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

7-3-3 طبيعة الانشطة الاقتصادية

وحول طبيعة الانشطة الاقتصادية التي يمارسها العاملون في القدس فهي في معظمها انشطة خدمية (30.6%) والتي تستوعب النسبة الاكبر من العاملات في القدس وخاصة من يعملن في مجال التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، اضافة إلى وجود العديد من المؤسسات الدولية التي توفر فرص عمل في هذه المجالات.

اما القطاع الثاني من حيث استيعابة للعمالة في القدس هو قطاع التجارة والمطاعم (26.5%) وذلك بسبب خصوصية هذه المدنية وكونها تعتمد على السياحة بشكل رئيسي لمكانتها الدينية والتاريخية وبالتالي تستقبل الاف السائحين كل عام، ومن ثم فان زيادة الطلب على الخدمات المرتبطة بالسياحة يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة في هذا القطاع وفي القطاعات المرتبطة به. أما السبب الثاني فهو يتعلق بالاستثمار في هذا القطاع أسهل نسبيا من القطاعات الاخرى ولا يحتاج إلى مهارات متخصصة ، لذلك فهو يستوعب العمالة غير الماهرة بشكل رئيسي من النساء والرجال. اما قطاع البناء والتشييد فيستوعب نحو 21.1% من العمالة في القدس وهو يقتصر على الرجال.

7-3-4 طبيعة المهن

تشير بيانات 2022 الى ان العاملين في الحرف والمهن يشكلون النسبة الأكبر من القوى العاملة في محافظة القدس النسبة الاكبر (25.2%)، يليهم الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة بنسبة 21.3%، ثم العاملون

في المهن الأولية بنسبة 20.4%. فيما بلغت نسبة العاملين في الخدمات والباعة في الأسواق 16.1%، فيأما مشغلو الآلات ومجمعوها فقد شكلوا 15.4%. أما المشرعون وموظفو الإدارة العليا فقد سجلوا نسبة ضئيلة بلغت 1.2%، وكانت أدنى نسبة للعاملين في قطاع الزراعة والصيد بواقع 0.4%.

يعكس هذا التوزيع تركيز سوق العمل في القدس على القطاعات الحرفية والفنية، مما يشير إلى اعتماد الاقتصاد المحلي على المهارات العملية أكثر من الوظائف الإدارية والزراعية. ويتضح من انخفاض نسبة العاملين في المناصب العليا والزراعة ان فرص العمل في هذه القطاعات محدودة، وهذا ما يرتبط بالظروف السياسية والاقتصادية الخاصة في مدينة القدس، والتي تقع تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي المباشر الذي يقيد استغلال الاراضي الزراعية ويستولي عليها. وحول مكان العمل فقد اشارت البيانات أن 42% من العاملين يعملون في الاقتصاد الاسرائيلي، بمعدل اجر يصل الى 240.8 شيكل في اليوم مقابل 186.5 شيكل /يوم معدل االجر العامل في القدس.

8.واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية في فلسطين

8-1مشاركة المرأة في الوظيفة العمومية بشقيها المدني والعسكري

تعد المشاركة السياسية للمرأة إحدى الركائز الأساسية لحقوق الإنسان. فهي لا تقتصر على تحقيق التمثيل العادل في مواقع صنع القرار، بل تسهم أيضاً في إحداث تغيير مجتمعي وتعزيز التنمية الشاملة. فمن خلال دورها الفاعل في الحياة السياسية، تساهم المرأة في ترسيخ مبادئ الديمقراطية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، ودعم النمو الاقتصادي، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر شمولية وتوازنًا.

على الرغم أن النساء يشكّلن ما يقارب نصف الموظفين المدنيين في القطاع العام الفلسطيني بنسبة 49.6%، إلا أن حضورهن في المناصب القيادية العليا لا يزال هامشياً. فلا تتجاوز نسبتهن 14.9% في الدرجات العليا، بدءاً من مدير عام A4 فأعلى، مقابل 85.1% للرجال. يعكس هذا التفاوت العميق استمرار احتكار الرجال لمواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية، مما يقلص دور المرأة في رسم السياسات العامة والمساهمة في توجيه مسار التنمية الوطنية.

لا يزال تمثيل المرأة ضعيفاً في التشكيلة الوزارية، إذ تشغل أربع وزارات فقط من أصل 28 في الحكومة التاسعة عشرة، ما يعادل 14.3% من إجمالي المناصب الوزارية، هذه النسبة تشير إلى أن الحضور النسائي في الحكومة لا يزال محدوداً، رغم زيادة الوعي بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وبالرغم من تزايد الحديث عن تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، لا تزال العقبات تحول دون وصولها إلى مواقع القيادة. هذا الواقع يستدعي تغييرات جوهرية تضمن تمثيلاً أكثر عدالة، وتعزز دور المرأة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات داخل مؤسسات الدولة.

,

تعكس الإحصائيات حول مشاركة المرأة الفلسطينية في المناصب السياسية فجوة واضحة بين الجنسين. ففي عام 2024، كانت تشغل النساء 48% من وظائف القطاع المدني، ولكن عند النظر إلى المناصب الإدارية العليا (مدير عام فأعلى)، نجد أن نسبة النساء لا تتجاوز 14.2% مقارنة بـ 85.8% للرجال، هذا التفاوت الكبير يعكس استمرار هيمنة الرجال على المناصب القيادية وصنع القرار في المؤسسات الحكومية.

جدول (9): توزيع الموظفين المدنيين في القطاع العام في فلسطين حسب الجنس والمسميات الوظيفية لعام 2024.

المسمى الوظيفي	الجنس		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين
وكيل وزارة (A1)	38	4	**42**
وكيل مساعد (A2)	49	4	**53**
مدير عام (A3)	64	10	**74**
مدير عام (A4))	368	73	**441**
مدير (الدرجة من A إلى C)	3,797	1,709	**5,506**
موظف (الدرجة من 1 إلى 10 وD1 وD2)	41,088	42,876	**83,964**
غير محدد	24	13	**37**
المجموع	45,428	44,689	90,117

المصدر: ديوان الموظفين العام، 2024، قاعدة بيانات الموظفين. رام الله– فلسطين.

شكل 25: التوزيع النسبي للمرأة والرجل في الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية لسنوات مختارة

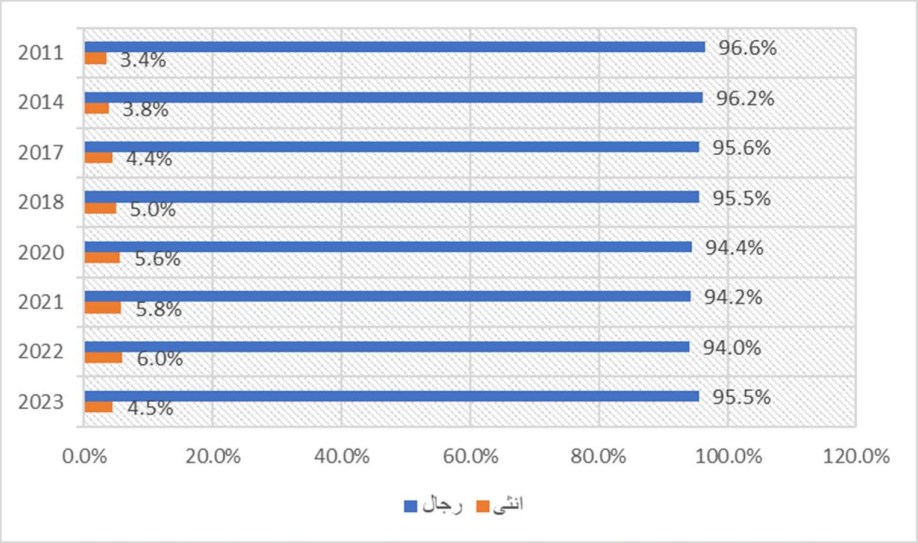

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024. قاعدة بيانات إحصاءات الأمن والعدالة، 2011- 2023.

يُعد جهاز القضاء مؤشراً مهمًا على مدى إشراك المرأة في الحياة العامة. ففي الضفة الغربية، تشغل النساء 23.2% من المناصب القضائية، بينما يبلغ تمثيلهن في القضاء الشرعي 10.6%، وفي القضاء النظامي 23%. أما في النيابة العامة، فتصل نسبة النساء إلى 24.8% في الضفة الغربية، مع زيادة قدرها 1.7 نقطة مئوية بين عامي 2021 و2023، مما يعكس تقدمًا محدودًا في تمثيل المرأة في هذا المجال.

شكل26: التوزيع النسبي للنساء والرجال القضاة في الضفة الغربية، 2023

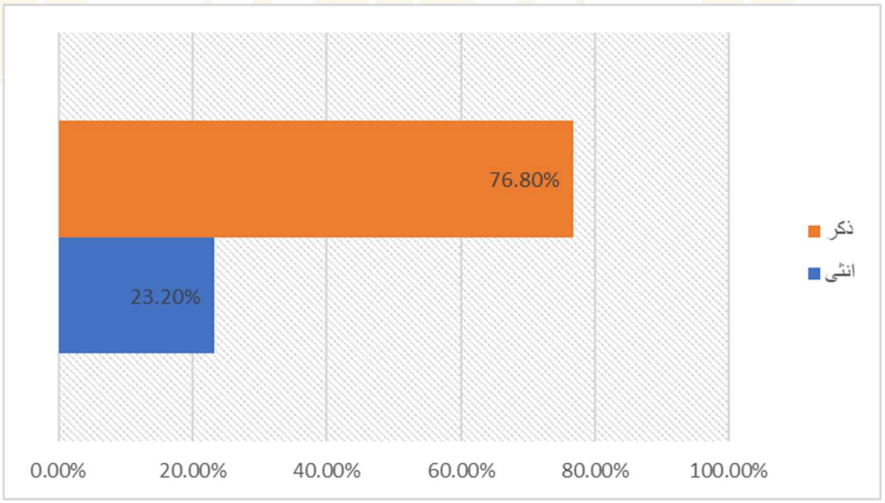

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024. قاعدة بيانات إحصاءات الأمن والعدالة، 2022-2023

2-8 المشاركة السياسية للمرأة في الهيئات المحلية

رغم الدور المحوري للهيئات المحلية في صنع القرار على المستوى المحلي، إلا أن تمثيل المرأة فيها لا يزال هامشيًا. فالنساء يشكلن 26% فقط من أعضاء الهيئات المحلية في الضفة الغربية، لكن وجودهن في المناصب القيادية شبه معدوم، حيث لا يتجاوز تمثيل رئيسات الهيئات المحلية 1%، مع انعدام هذا التمثيل تمامًا في قطاع غزة. أما على مستوى نواب الرؤساء، فلم تتخط نسبة النساء 5% في الضفة الغربية عام 2023، مما يؤكد استمرار التحديات التي تعيق وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار المحلي.

شكل27: التوزيع النسبي للمرأة والرجل كرؤساء في الهيئات المحلية حسب المنطقة، 2024

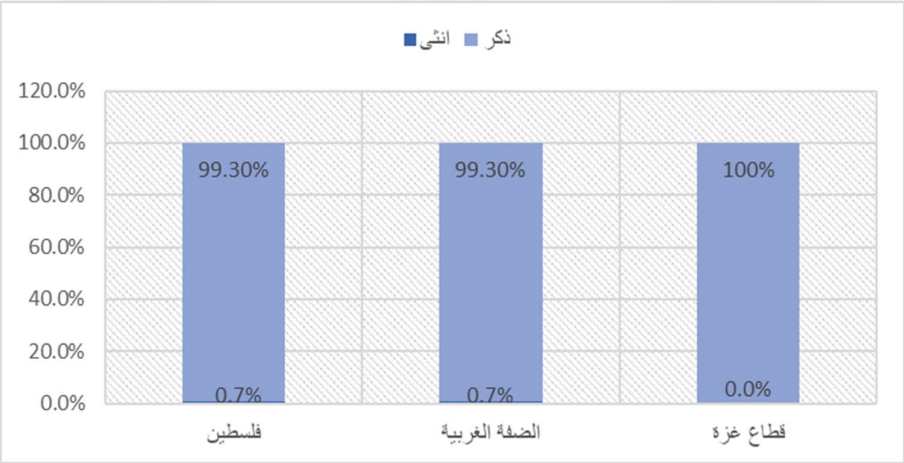

المصدر: وزارة الحكم المحلي، 2024. رام الله - فلسطين

شكل 28 : التوزيع النسبي للمرأة والرجل كأعضاء في الهيئات المحلية حسب المنطقة، 2023

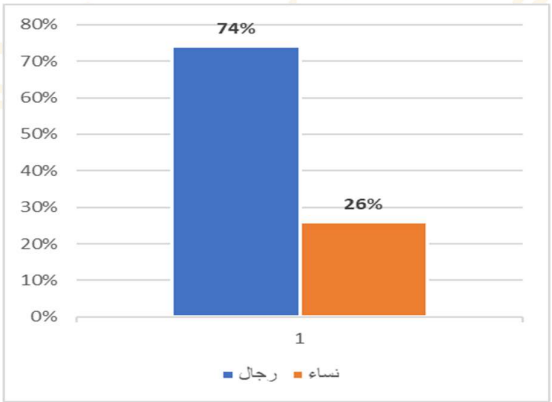

المصدر: وزارة الحكم المحلي، 2024. رام الله - فلسطين

3-8 مشاركة المرأة في منظمة التحرير الفلسطينية والسلك الدبلوماسي؛

على الرغم من كون منظمة التحرير الفلسطينية المرجعية السياسية الأهم للفلسطينيين، إلا أن المرأة لا تزال تعاني من ضعف التمثيل في مؤسساتها. فالنساء يشكلن 22.3% من المجلس المركزي و10.9% من المجلس الوطني، بينما تغيب تمامًا عن اللجنة التنفيذية، مما يعكس العقبات المستمرة أمام وصولهن إلى مواقع صنع القرار ويمتد هذا التفاوت إلى المناصب القيادية في الحكم المحلي، حيث تشغل امرأة واحدة فقط منصب محافظ من بين 10 محافظين في الضفة الغربية لعام 2023، كما لا يوجد سوى نائبة محافظ واحدة مقابل سبعة رجال في المحافظات التي تعتمد هذا المنصب.أما على الصعيد الدبلوماسي، فلا تزال مشاركة النساء محدودة، إذ لا تتجاوز نسبة السفيرات الفلسطينيات 17% من مجمل سفراء فلسطين في الخارج، ما يبرز استمرار غياب المرأة عن المواقع المؤثرة في السياسة الخارجية والتمثيل الدولي. فيما شكلت النساء ما نسبته 30.6% من العاملين في البعثات الخارجية دبلوماسيين وإداريين.

شكل 29: التوزيع النسبي للمرأة والرجل كأعضاء في المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في فلسطين، 2023

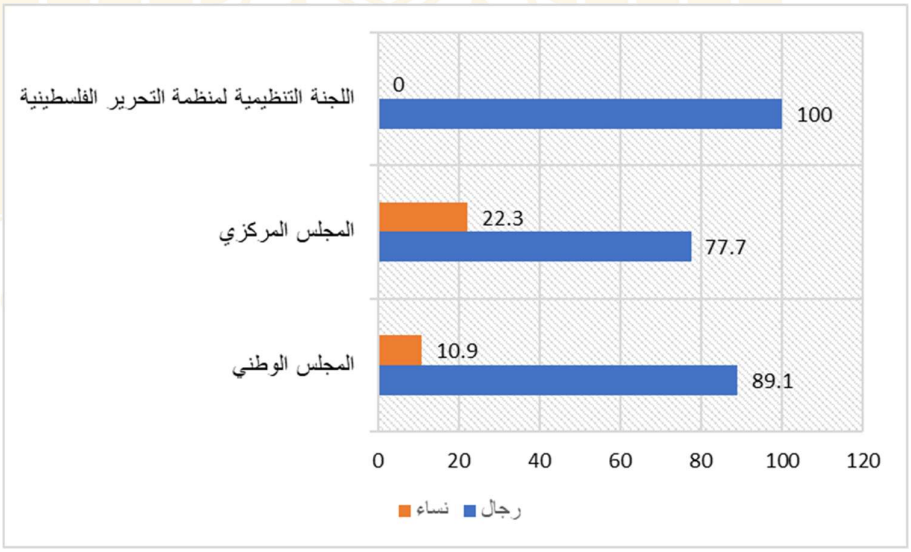

المصدر :تقرير المرأة والرجل (2024) ،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

4-8 مشاركة المرأة في الغرف التجارية

تُظهر البيانات اتساع الفجوة في قيادة المنظمات النقابية والاقتصادية، مما يحد من تحقيق شراكة حقيقية في صناعة القرار المؤسسي والمجتمعي، رغم الدور المحوري لهذه الهياكل في تعزيز البناء الديمقراطي. ففي القطاع الاقتصادي، لا تتجاوز نسبة النساء في إدارة مجالس الغرف التجارية الصناعية الزراعية 1.9%، بينما يهيمن الرجال بنسبة 98.1%، كما أن نسبة العضوية النسائية في هذه الغرف لا تتعدى 2.9% مقابل 97.1% للرجال. وعلى مستوى الشركات المسجلة في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، لا تمثل النساء سوى 15.3% من أعضاء مجالس الإدارة، فيما يحتكر الرجال 84.7% من هذه المناصب، دون أي امرأة تتولى رئاسة أو إدارة أي شركة مسجلة، كما يسيطر الرجال بالكامل على مجلس إدارة الهيئة دون أي تمثيل نسائي، مما يعكس استبعادًا واضحاً للمرأة من مواقع القيادة الاقتصادية. 43.3% من الأفراد الذين لديهم حسابات في هيئة سوق رأس المال في فلسطين هنَ إناث، مقابل 56.7% ذكور.

شكل 30: التوزيع النسبي للنساء والرجال أعضاء مجالس الشركات المسجلة في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2023

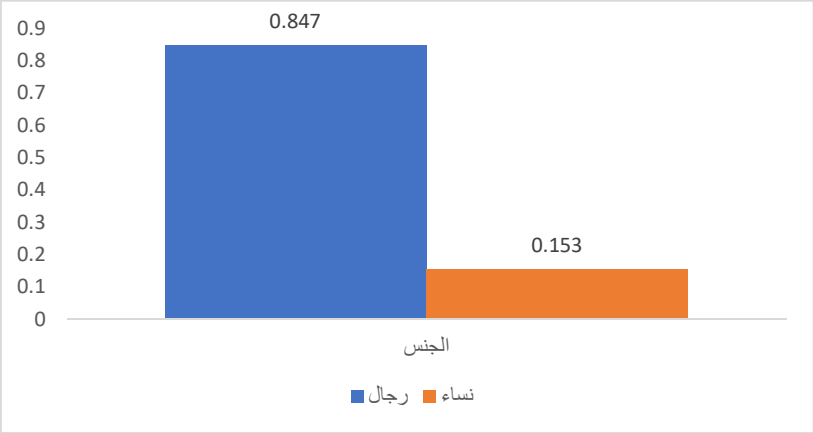

المصدر: هيئة سوق رأس المال، 2024. رام الله–فلسطين

8-5 مشاركة المرأة في مجالس إدارة الجامعات ومجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية وهيئة التدريس؛

يعد قطاع التعليم من أبرز المجالات التي تشارك فيها المرأة، حيث يعكس مدى حضورها في هذا القطاع قدرتها على التأثير وصنع القرار، خاصة في المناصب الإدارية والقيادية. ورغم التقدم الملحوظ في مشاركة النساء، لا تزال الفجوة الجندرية واضحة في مواقع صنع القرار داخل المؤسسات التعليمية. حيث تشير البيانات إلى تزايد نسبة النساء في هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، حيث ارتفعت إلى 30% في العام الدراسي 2023/2022 بعد نمو مستمر منذ 2017/2016. ومع ذلك، لا يزال تمثيل المرأة في مواقع القيادة محدوداً، إذ لا تتجاوز نسبتهن 10.7% في عضوية مجالس الإدارة أو الأمناء بالجامعات والمؤسسات التعليمية، مقابل 89.3% للرجال.

أما على مستوى مجالس الطلبة، فإن 8.7% فقط من رؤسائها في الجامعات الفلسطينية هنّ إناث، بينما يسيطر الذكور بنسبة 91.3%. كما أن نسبة الفتيات في عضوية هذه المجالس تبلغ 35.9% مقابل 64.1% للذكور، مما يحدّ من فرص النساء في تولي أدوار ريادية داخل القطاع التعليمي ويضعف تأثيرهن في رسم السياسات التعليمية.

رغم ارتفاع نسبة النساء في هيئة التدريس إلى 30% عام 2023/2022، إلا أن تمثيلهن في المناصب القيادية يظل محدوداً، حيث يشغلن 10.7% فقط من عضوية مجالس الجامعات، و 8.7% من رئاسة مجالس الطلبة، مما يضعف تأثيرهن في صنع القرار التعليمي

6-8 مشاركة المرأة في النقابات العمالية

تاريخياً تلعب النقابات دوراً مهماً في تمكين العمال والدفاع عن حقوقهم، وكانت المرأة جزءاً من هذا الحراك على مر العقود، اذ ان مشـاركتها في النقابات العمالية يسـاعد على تعزيز دورها في الحياة السـياسـية والاجتماعية، ويتيح لها فرصـة المشـاركة الفعالة في صـنع القرارات التي تخص حقوق العمال بشـكل عام وحقوق النساء بشكل خاص. وذلك من خلال التأثير على التشريعات والسياسات التي تهدف إلى تحسين ظروف العمل، مثل المسـاواة في الأُجور، وإجازات الأمومة، وظروف العمل الآمنة، كما وتسـهم المشـاركة في النقابات في تعزيز وعي المرأة بحقوقها وفرصها للمشاركة السياسية والترشح للمناصب القيادية.

وتشير إحصائيات عام 2024 إلى أن 23.1% من النساء العاملات في الضفة الغربية منتسبات للنقابات العمالية/ المهنية مقابل 14.1% من الرجال، و40% من النسـاء العاملات في قطاع غزة منتسـبات للنقابات العمالية/ المهنية مقابل 36.4% من الرجال.

جدول (10):]نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) العاملين المنتسبين للنقابات العمالية/ المهنية حسب الجنس والمنطقة، 2024

الجنس	المنطقة	
	الضفة الغربية	قطاع غزة
ذكور	14.1	36.4
إناث	23.1	40
المجموع	**18.6**	**36.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024. قاعدة بيانات القوى العاملة، 2024 رام الله- فلسطين تمثل بيانات قطاع غزة الأرباع الثلاثة الأولى فقط من عام 2023.

كما تظهر البيانات تفاوتاً واضحاً بين نسبة النساء المنتسبات للنقابات المهنية وحجم تمثيلهن في مجالس إدارتها، ما يعكس تحديات كبيرة أمام وصول المرأة إلى مواقع القيادة داخل هذه النقابات. فعلى سبيل المثال، لا تتجاوز نسبة النساء في مجلس إدارة نقابة أطباء الأسنان في الضفة الغربية 9.1% مقابل 90.9% للرجال في عام 2023.

وتشكل النساء 58.3% من الممرضين المسجلين في نقابة التمريض الفلسطينية. أما في نقابة الصيادلة، فلا تتعدى نسبة النساء في مجلس الإدارة 14.3% مقارنة بـ 85.7% للرجال. وفي نقابة الأطباء، تبلغ نسبة النساء المسجلات 22.2% مقابل 77.8% للرجال، ما يعكس هيمنة الذكور على هذا المجال. ويظهر التفاوت أكثر حدة في نقابة المهندسين، حيث لا تتجاوز نسبة النساء في مجلس الإدارة 6.7%، بينما يستحوذ الرجال على 93.3% من المناصب القيادية. وفي قطاع الإعلام، لا تزال الفجوة قائمة، إذ تشكل النساء 20.5% فقط من الصحفيين المسجلين في نقابة الصحفيين الفلسطينيين، في حين يمثل الرجال 79.5%، ما يعكس استمرار التحديات أمام المرأة في تقلد مناصب قيادية داخل النقابات المهنية.

تظهر البيانات أن النساء يشكلن نسبة كبيرة من المنتسبات للنقابات المهنية بحيث يتفوقن على المنتسبين من الرجال، وفي المقابل فإن تمثيلهن في مجالس الإدارة ضعيفاً جداً، مما يعكس صعوبة وصولهن إلى المناصب القيادية

8-7 التحديات التي تواجه المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية

على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز دور المراة الفلسطينية في الحياة السياسية وصنع القرار، فانها ما زالت تواجه العديد من التحديات التي تعيق مشاركتها الفاعلة في صنع القرار، منها ما هو مرتبط بالثقافة المجتمعية، ومنها ما هو مرتبط بالاوضاع الاقتصادية للنساء والتشريعات والقوانين المحلية، ومنها ما يتعلق بالاحتلال الاسرائيلي وممارساته التعسفية وتقييده للحريات ومن هذه التحديات:

1. **معيقات تتعلق بالتشريعات المحلية:** حيث ان عدم الالتزام بتطبيق الكوتا النسائية بنسبة 30% وفق قرارات المجلسين المركزي والوطني، وعدم تعديل قوانين الانتخابات العامة والهيئات المحلية لتعزيز

مشاركة المرأة، إضافة إلى اشتراط الاستقالة للمرشحين، شكل عائقاً أمام النساء، اللواتي قد يخشين على خشارة وظائفهن في ظل تدني احتمالية الفوز في الانتخابات.

2. **معيقات تتعلق بالثقافة المجتمعية:** وتتمثل في سيطرة القوالب النمطية التي تحصر المرأة في أدوارها الأسرية والرعائية، وضعف الوعي المجتمعي بأهمية دورها في الحياة السياسية وفي مواقع صنع القرار. كما ان ضعف ثقة المرأة بذاتها وفي قدرتها على تولي مناصي قيادية يشكل عائقاً امام مشاركتها في الحية السياسية. .
3. **الاعباء الاسرية وعدم تقاسم المسؤوليات:** حيث تتحمل المراة الفلسطينية العبء الاكبر من الاعباء الاسرية والمنزلية ، مع ضعف مشاركة الرجل في هذه المسؤوليات يجعل من الصعب على المرأة الانخراط في ادوار لها تأثير في مواقع صنع القرار.
4. **القدرة المادية المحدودة للنساء:** حيث تفتقر العديد منهن إلى الموارد اللازمة لخوض الحملات الانتخابية أو الانضمام للأحزاب، بسبب تكاليف الدعاية والتنقل والأنشطة المجتمعية، وخاصة وان النسبة الاكبر منهن إما انهن خارج سوق العمل أو عاطلات عن العمل، كما تؤثر هذه الصعوبات على فرصهن في التعليم والتدريب السياسي، مما يقلل من فرص الترشح والمشاركة الفاعلة، في ظل استمرار القيود الاجتماعية والتمييز الذي يحدّ من حضورهن في المشهد السياسي.
5. الاحتلال الاسرائيلي: يعتبر الاحتلال الإسرائيلي العائق الأكبر أمام تحقيق الحقوق الأساسية للفلسطينيين، حيث يعمّق الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيق تمكين المرأة الفلسطينية في مختلف المجالات. وقد أضافت حرب الابادة في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة المزيد من التحديات، حيث حرمَت النساء من أبسط حقوقهن، كالحق في الحياة والأمن والغذاء والصحة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الانساني، اضافة الى تصنيفه لمجموعة من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية كـ"منظمات ارهابية" ، و اغلاقة 28 مؤسسة مقدسية على رأسها بيت الشرق والغرفة التجارية الصناعية وجمعية الدراسات العربية والمجلس الاعلى للسياحة ونادي الاسير.في هجوم شرس على حقوق الانسان وعلى حقوق المرأة بشكل خاص. اضافة الى استهدافه للناشطات الفلسطينيات بالتهديد والاعتقال.

9. أوضاع النساء اللاجئات في الشتات (الدول العربية المجاورة)

تعتبر قضة اللاجئين الفلسطينيين احدى القضايا الانسانية الاكثر تعقيدا، وفي هذا المحور من التقرير نحاول تسليط الضوء على اوضاع النساء اللاجئات في مخيمات الشتات (الاردن ، سوريا، ولبنان) والتعرف على اوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية والصحية. حيث يصل عدد اللاجئين الفلسطينين الذين يتلقون خدمات من وكالة الاونروا إلى 6.5 مليون نسمة موزعين داخل فلسطين وخارجها، 57% منهم يعيش في كل من الأردن وسوريا ولبنان، حيث تقدر أعدادهن بأكثر من 1.8 مليون لاجئة.[38]

بلغ عدد اللاجئين الفلسطيين حوالي 6.5 مليون لاجئ، 43% منهم في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، في حين أن 57% منهم يعيشون في الدول العربية المجاورة: الاردن وسوريا ولبنان، حيث يزيد عددهم على 3.7 مليون نسمة، إذ يعيش 553.2 ألف لاجئ فلسطيني في لبنان، وعليه فان العدد المقدر للنساء في الاردن يصل إلى 1.25 مليون لاجئة فلسطينية ، وفي سوريا حوالي 327 ألف لاجئة، وفي لبنان تعيش حوالي 271 ألأف لاجئة فلسطينية، ويبلغ عدد المخيمات التي تشرف عليها الاونروا 61 مخيم[39].

شكل 31 :توزيع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المجاورة (2021)

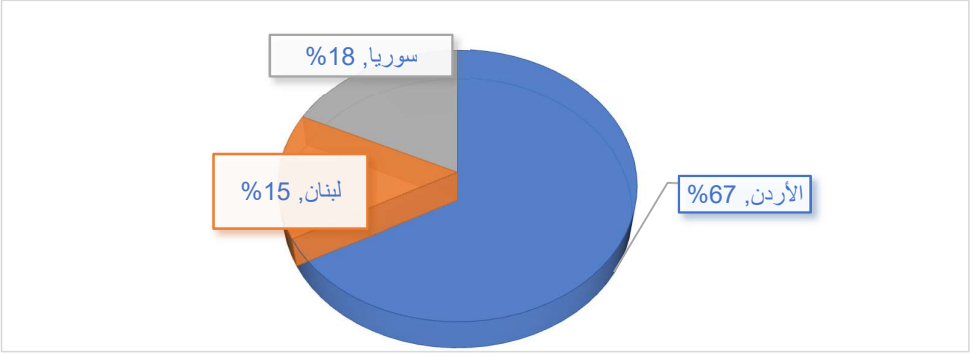

[38] تجدر الاشارة إلى ان المعلومات والاحصائيات في هذا المحور استندنا فيها على مصدرين رئيسيين وهما:

1. اللاجؤون اوالمهجرون الفلسطيينون: المسح الشامل ، اصدار مركز بديل، 2021– الاصدار العاشر .والذي بدوره استند على العديد من المراجع الموثقة في هذا المرجع.
2. كتاب فلسطين السنوي الصادر عام 2024 – الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

[39] تجدر الاشارة إلى ان غالبية اللاجئين الفلسطيين المسجلين يسكنون خارج المخيمات الرسمية الي تقع تحت اشراف الاونروا وينتوزعون في المدن والبلدات القريبة من هذه المخيمات وفقا للمسح الشامل (2021)

تعيش النساء الفلسطينيات في مخيمات اللجوء بالدول العربية المجاورة أوضاعا إنسانية صعبة، حيث يواجهن تحديات متعددة تتعلق بالفقر، والبطالة، والحرمان من الحقوق الأساسية، مما يجعلهن من الفئات الأكثر هشاشة في مجتمع اللاجئين. فمنذ عقود، فرضت ظروف اللجوء واقعا قاسيا على النساء داخل المخيمات، حيث يواجهن صعوبات في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل، إلى جانب التعرض لمخاطر العنف والتمييز الاجتماعي.

9-1 حقوق المواطنة والحقوق المدنية

يعد الأردن الدولة العربية الوحيدة التي منحت الجنسية الأردنية للاجئين الفلسطينيين منذ عام 1950، ما أتاح لهم التمتع بحقوق المواطنة الكاملة، مثل التعليم، والعمل، والتملك، والخدمات الصحية. ومع ذلك، فإن نحو 158 ألف لاجئ من قطاع غزة، الذين لجأوا إلى الأردن بعد حرب 1967، لا يحملون الجنسية الأردنية، ويواجهون قيودا في التوظيف، والتملك، والحصول على بعض الخدمات الحكومية. وتعتمد هذه الفئة بشكل أساسي على وكالة "الأونروا" لتلبية احتياجاتهم الأساسية، مما يجعلهم أكثر عرضة للظروف الاقتصادية الصعبة وعدم الاستقرار القانوني.إذ لا يحق لهن التصويت أو الترشح في الانتخابات، كما لا يسمح لهم بالعمل في الوظائف الحكومية، ولا يحصلن على نفس الحقوق في مجالات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي.

اما في سوريا فعلى مدار العقود الماضية، صدرت عدة قرارات تحدد وضع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، كان أبرزها القرار رقم 260 لعام 1956، الذي منحهم حقوقاً مماثلة للمواطنين السوريين في مجالات التوظيف والتعليم والتجارة، دون منحهم الجنسية السورية. كما تم منحهم وثائق سفر خاصة تعفيهم من تأشيرات العودة، مع ضرورة تسجيلهم لدى "الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب."

لم يُسمح للفلسطينيين بالمشاركة السياسية في سوريا، كما قُيدت بعض حقوق التملك، حيث لا يُسمح لهم بامتلاك أكثر من منزل واحد إلا بموافقة وزير الداخلية. أما الفلسطينيون الذين دخلوا سوريا في مراحل لاحقة ولم يتمكنوا من التسجيل لدى الأونروا، فقد تم تصنيفهم وفقاً لأوضاعهم القانونية، حيث اعتُبر حاملو الوثيقة المصرية أجانب، بينما مُنح حاملو الجواز الأردني معاملة مماثلة للمواطنين العرب المقيمين.

يتمتع اللاجئون الفلسطينيون في **سوريا** بحقوق واسعة مقارنة بدول اللجوء الأخرى، حيث يمكنهن العمل دون تصاريح، وامتلاك مشاريع تجارية، والالتحاق بالمدارس والجامعات السورية، والحصول على الرعاية الصحية التي كانت مجانية قبل الحرب، الا انه بعد الحرب اصدرت وزارة الصحة السورية قرارا بوقف تحويلات اللاجئين الفلسطيين إلى المراكز الصحية والاعتماد على الخدمات الصحية التي تقدمها الاونروا. كما يحق لهن تملك منزل للسكن، لكنهم ممنوعون من امتلاك عقارات أخرى، مما يحد من فرصهم الاقتصادية. ورغم هذه الامتيازات، فإنهم لا يملكون حق التصويت أو الترشح للمناصب السياسية، ولا يمكنهم تولي وظائف حكومية دائمة، مما يقيد اندماجهم الكامل في المجتمع السوري.

ويُعامل اللاجئون الفلسطينيون في **لبنان** كأجانب، ويُصنّفون إلى أربع فئات: فلسطينيون حصلوا على الجنسية اللبنانية (معظمهم من المسيحيين عام 1948)، لاجئون مسجّلون لدى الأونروا، لاجئون غير مسجّلين، ولاجئون بلا وثائق، حيث تختلف حقوقهم وإقاماتهم القانونية وفقًا لتصنيفهم. كما يواجه اللاجئون قيودًا قانونية تعيق حصولهم على الإقامة الدائمة والجنسية.

ويُحرم الفلسطينيون من عدة حقوق أساسية؛ حيث يُمنعون من ممارسة العديد من المهن، ورغم السماح لهم بالعمل في بعض القطاعات، إلا أنهم يواجهون تمييزًا واسعًا. ويعتمد تعليمهم بشكل أساسي على مدارس الأونروا بسبب ارتفاع تكاليف التعليم في المؤسسات الحكومية اللبنانية، ولا يمكنهم الاستفادة من الخدمات الصحية العامة، مما يجعلهم يعتمدون على الأونروا وجمعيات الإغاثة. كذلك، تمنع القوانين في لبنان الاجانب من التملك وبالتالي فلا يحق لهم تملك العقارات. كما أنهم محرومون من المشاركة السياسية، سواء بالتصويت أو الترشح، ما يعمّق تهميشهم في المجتمع اللبناني، اضافة إلى ذلك فانه تُفرض قيود على حركتهم داخل المخيمات وخارج لبنان.

9-2 ظروف السكن والظروف المعيشية والبنية التحتية

تعيش اللاجئات الفلسطينيات في **الاردن** في عشرة مخيمات رسمية وثلاثة مخيمات غير رسمية، وقد بلغ عدد اللاجئين المسجلين في المخيمات الرسمية نحو 396 ألف لاجئ، يشكلون 17.4% من اجمالي

اللاجئين في الاردن [40] وتعاني النساء فيها من ظروف معيشية صعبة، حيث الكثافة السكانية العالية والاكتظاظ الشديد. حيث بلغ معدل عدد افراد الاسرة في المخيمات في الاردن 5.2 فرد، وبلغ معدل الاعالة 44.4 ويعتبر مخيم الوحدات من اكثر المخيمات في الاردن اكتظاظا بالسكان، إذ يعيش فيه اكثر من 60 الف نسمة على مساحة 486 دونم ، الكثير من البيوت ما زالت مبينة من الصفيح ، لا تصلح للسكن وتفتقر العديد من الاسر إلى المياه النظيفة والكهرباء المستقرة، وبنية تحتية متهالكة سواء فيما يتعلق بالصرف الصحي، المياه، او الشوارع والطرق.

اما في سوريا فهناك أكثر من 568 ألف لاجئ فلسطيني مسجل، 48% منهم اناث، ويشكلون حوالي 11% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عمليات الأونروا. يتوزع هؤلاء اللاجئون على 12 مخيماً، منها 9 مخيمات رسمية تشمل "النيرب"، "جرمانا"، "حماة"، "حمص"، "خان الشيخ"، "خان دنون"، "درعا"، "سبينة"، و"قبر الست"، بالإضافة إلى 3 مخيمات غير رسمية تقدم فيها الأونروا خدماتها أيضاً، وهي "اللإذقية"، "اليرموك"، و"عين التل."كما أن العديد من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا يعيشون خارج المخيمات في المدن والبلدات السورية.

تعرضت المخيمات الفلسطينية في سوريا لأحداث مأساوية خلال الصراع السوري منذ عام 2011، حيث شهد بعضها تدميراً واسعاً كما حدث في مخيم درعا واليرموك، الذي عانى من حصار طويل وأوضاع إنسانية صعبة. كما أُجبر سكان عدة مخيمات على النزوح، بينما مُنع البعض من العودة إلى منازلهم، مما اضطر اللاجئات للعيش في مساكن مؤقتة تفتقر إلى الامان والخدمات الاساسية.

كما تأثرت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في شمال سوريا بزلزال كهرمان مرعش الذي ضرب تركيا وسوريا في فبراير/شباط 2023، ما أدى إلى تضرر آلاف اللاجئين وتهجير عدد كبير منهم مجدداً.

[40] اللاجؤون اوالمهجرون الفلسطيينون: المسح الشامل ، اصدار مركز بديل، 2021– الاصدار العاشر

تعاني المخيمات الفلسطينية في سوريا من مشاكل كبيرة، ابرزها: الاكتظاظ السكاني، تدهور البنية التحتية، ونقص المياه والكهرباء، وضعف أنظمة الصرف الصحي. وبعض المخيمات يعاني من مشكلات اجتماعية مثل انتشار البطالة، تدني مستوى التعليم، التسرب المدرسي، انتشار المخدرات، وارتفاع نسب الطلاق.

وفي لبنان يعيش نحو اكثر من 553 ألف لاجئ فلسطيني موزعون على 12 مخيما، نصفهم من النساء، يعشن في ظروف معيشية صعبة للغاية وهي الاصعب مقارنة بالدول الاخرى، حيث تعاني المخيمات من اكتظاظ شديد ونقص كبير في الخدمات الاساسية وبنية تحتية متهالكة تجعل حياة النساء اكثر تعقيدا وبؤسا. وان القيود التي تفرضها القوانين في لبنان على البناء والتملك والعمل والتنقل كما سبق واشرنا، جعلت ظروف العيش اصعب. وان كان يعتمد اللاجئون واللاجئات على الخدمات التي تقدمها الاونروا بصورة اساسية الا ان نقص التمويل الذي تعانية هذه الوكالة اثر أيضاً على جودة هذه الخدمات، وان كثرة الازمات الاقتصادية والسياسية التي يمر بها لبنان فاقمت من اوضاعهم وادت إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة بينهم، وجعلتهم أكثر تهميشاً.

9-3 الفقر والامن الغذائي

يعاني اللاجئون الفلسطينيون ، ذكورا واناث، في الأردن وسوريا ولبنان من معدلات فقر مرتفعة، تتفاوت تبعًا للظروف الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد.

الأردن :تشير البيانات المتاحة إلى أن معدلات الفقر بين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن مرتفعة، خاصةً بين المقيمين في المخيمات. ووفقا للمسح الشامل للاجئين (2021) فان هناك ارتباطا ايجابيا مباشرا بين الفقر وكل من: حجم الاسرة، والمشاكل الصحية، تدني مستوى التعليم ومعدلات البطالة، وان اوضاع اللاجئين الذين هم من قطاع غزة اسوأ من غيرهم بسبب القيود المفروضة عليهم فيما يتعلق بفرص العمل المحدودو وعدم قدرتهم من الاستفادة من التامينات الاجتماعية الحكومية، ووفقاً لتقرير صادر عن وكالة الأونروا، تلقى حوالي 59,000 لاجئ مسجل في الأردن تحويلات نقدية في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي خلال عام 2021.

فيما تدهورت الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في سوريا بشكل كبير بسبب الصراع المستمر، وهذا ما تعكسه المؤشرات الصادرة عن الاونروا وغيرها من المؤسسات، حيث يعاني 87.3% منهم من فقر مطلق و11.3% يعيشون في حالة من الفقر المدقع، وتشير الاحصائيات أيضاً إلى ان نسبة اللاجئين ممن يعيشون تحت خط الفقر المطلق 87.3% ، و11.3% يعيشون في حالة من الفقر المدقع. وهناك ما نسبته 82% من اللاجئين ممن ظلوا في سوريا يعيشون على مبلغ يقل عن 1.9 دولار في اليوم. وهذا بالطبع يعزى إلى ارتفاع معدلات البطالة، ان كل هذه المعطيات تشير إلى خطورة وصعوبة الظروف التي تعيشها النساء في هذه المخيمات ومدى تاثير ذلك على امنهن الغذائي واوضاعهن الصحية.

9-4 أوضاع التعليم

الاردن: تتمع اللاجئات في الأردن بفرص تعليمية أفضل نسبيا من بقية المخيمات في الدول العربية الاخرى، حيث تتوفر المدارس الحكومية والخاصة إضافة إلى مدارس الأونروا، التي تلعب دورا أساسيا في تعليم اللاجئين. وفقا للاحصائيات فان اكثر من 95% من الفتيات يلتحقن في المدارس، اوتتلقى الفتيات تعليميهن في مدارس الاونروا على نظام الفترتين، ويتمثل التحدي الاكبر امام هؤلاء الفتيات في استكمالهن لمراحل التعليم المتقدمة، إذ لا تتجاوز نسبة من يستكملن تعليمهن ال 50% بسبب الظروف الاقتصادية، والزواج المبكر وعدم توفر الدعم الكافي.

جدول (12): مدارس الاونروا في الاردن وسوريا ولبنان للعام 2022/2021

المؤشر	الاردن	سوريا	لبنان
عددالمدارس	161	102	65
عدد الموظفين	4,560	1,880	1,790
نسبة الموظفات	%51.1	%63.3	59.2%
عدد الطلبة	119,780	49,430	39,140
نسبة الطاليات	%48	49%	52%
مراكز التدريب المهني	2	1	1
عدد الطلبة في مراكز التدريب المهني	2,940	1,400	718

المصدر: اللاجؤون اوالمهجرون الفلسطينيون: المسح الشامل ، اصدار مركز بديل، 2021- الاصدار العاشر

وفي سوريا تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الموظفات في مدارس الأونروا في سوريا تبلغ 63.3%، مما يعكس دوراً بارزاً للمرأة في مجال التعليم. وتعكس الاحصائيات وجود تقارب ملحوظ بين الجنسين في فرص الوصول إلى التعليم. حيث تبلغ نسبة الطالبات 49% من إجمالي الطلبة البالغ عددهم 49,430. كما ويلتحق 1,400 طالب وطالبة بمراكز التدريب المهني، وهذا من شأنه أن يفتح آفاقًا إضافية أمام النساء لدخول سوق العمل، وبالرغم من ذلك فان هناك العديد من التحديات التي تقف عائقا امام اكمال المراة الفتيات لتعلميهن وابرز تلك العوائق هي الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الاسر الفلسطينية، الامر يدفع بهذه الاسر إلى تزويج بناتهم في سن مبكرة.

وفي لبنان تبلغ نسبة الموظفات في مدارس الأونروا 59.2%، ما يعكس الدور المحوري الذي تلعبه المراة في العملية التعليمية في مخيمات اللجوء في لبنان. فيما تشكل الطالبات نحو 52% من اجمالي الطلبة البالغ عددهم 39,140، وهي نسبة تتجاوز بقليل نسبة الذكور، ما يشير إلى إقبال مرتفع للإناث على التعليم. وكما هو الحال في سوريا فان ارتفاع تكاليف التعليم الثانوي والجامعي يدفع الكثير من الطالبات على التوقف عن استكمال تعليميهن وخاصة في ظل ما تكابده الاسر من اوضاع اقتصادية صعبة.

9-5 الاوضاع الصحية

تواجه النساء الفلسطينيات في المخيمات صعوبات في الحصول على الرعاية الصحية المناسبة، حيث تعاني المراكز الصحية التابعة لـ"الأونروا" من نقص التمويل وقلة الأدوية والخدمات التخصصية، كما تعاني النساء الحوامل من نقص الرعاية الطبية الكافية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات المضاعفات الصحية أثناء الولادة. ويمكن للاجئات في الأردن أن يستفدن من الخدمات الصحية الحكومية، إلا أن بعضهن يواجهن تحديات في الحصول على رعاية طبية متقدمة بسبب ارتفاع تكاليف العلاج في المستشفيات الخاصة، وبالتالي فان معظم اللاجئات بعتمدمن على الخدمات التي تقدمها الاونروا من خلال 25 منشاة صحية تقدم خدماتها للاجئات في جميع المخيمات المنتشرة في الاردن، يعمل فيها 671 موظف ،60% منهم اناث.

حدول (13): الخدمات الصحية التي توفرها الاونروا في الاردن وسوريا ولبنان حتى نهاية العام 2021

المؤشر	الاردن	سوريا	لبنان
عدد المنشات الصحية	25	23	27
عدد افراد الطواقم الطبية	671 (60% اناث)	431 (57% اناث)	299 (52% اناث)
عدد النساء اللاواتي تلقين رعاية ما قبل الولادة	16,973	4,259	3,231
عدد النساء اللواتي تلقين الرعاية اثناء الحمل	14,125	1,012	2,295

المصدر: اللاجؤون اوالمهجرون الفلسطينيون: المسح الشامل ، اصدار مركز بديل، 2021- الاصدار العاشر وكتاب فلسطين السنوي -2024، والبيانات التي يوفرها حول اللاجئين تعود للعام 2021

تواجه النساء اللاجئات الفلسطينيّات في لبنان وسوريا تحديات صحية كبيرة نتيجة للظروف الاقتصادية والأمنية الصعبة. في **سوريا**، فإن الأوضاع الأمنية والنزاع المستمر أدى إلى تدمير المنشآت الصحية وصعوبة وصول النساء إلى الرعاية الطبية. كما تعاني النساء من نقص في خدمات الصحة الإنجابية، إضافة إلى تزايد الأمراض المزمنة والمشاكل النفسية الناتجة عن الحرب. كما أن العنف القائم على النوع الاجتماعي يشكل تحديًا كبيرًا في كلا البلدين، مما يفاقم من معاناة النساء.

اما في **لبنان** فقد أدت الأزمة الاقتصادية إلى نقص في التمويل المخصص للرعاية الصحية، مما أثر بشكل خاص على الخدمات الصحية النسائية مثل الصحة الإنجابية وعلاج الأمراض المزمنة. كما تراجعت خدمات الأونروا بسبب القيود المالية، مما جعل النساء يعجزن عن تحمل تكاليف العلاج، خاصة في الحالات الحرجة مثل السرطان.

6-9 العمل والمشاركة الاقتصادية

تعاني النساء الفلسطينيات اللاجئات في الأردن من تحديات كبيرة في سوق العمل، حيث لا تتجاوز نسبة مشاركة المرأة اللاجئة في القوى العاملة 14%، وهي من أدنى النسب في المنطقة .يعود ذلك إلى القيود القانونية التي تمنع العديد من اللاجئات من العمل في بعض المهن، إلى جانب النظرة الاجتماعية التي تحد من فرصهن في الحصول على وظائف مناسبة فيما تشير البيانات للعام 2021 ان معدل البطالة بين اللاجئين في الادن وصلت إلى 19.3% ، مما فاقم من ازمة الاعالة داخل الاسرة التي بلغت نسبتها 44.4% فيما بلغ متوسط حجم الاسرة 5.2 فرد. من ابرز القطاعات التي يعمل فيها اللاجؤون في الاردن: البناء والخدمات والاعمال اليدوية وغالبا تندرج هذه الاعمال ضمن القطاع غير الرسمي الذي يفتقد إلى الضمانات الاجتماعية او الحماية القانونية، مما يكرس حالة عدم الاستقرار الاقتصادي لديهم.

جدول (14): المشاركة في القوى العاملة ومعدلات البطالة بين اللاجئين في كل من الاردن وسوريا ولبنان حتى نهاية العام 2021

المؤشر	الاردن	سوريا	لبنان
المشاركة في القوى العاملة	%38.1	%43	%42.5
مشاركة النساء في القوى العاملة	%13.5	%15.7	%20.8
معدل البطالة	%19.3	%10.6	%14.5

المصدر: اللاجؤون اوالمهجرون الفلسطينيون: المسح الشامل ، اصدار مركز بديل، 2021– الاصدار العاشر وكتاب فلسطين السنوي –2024، والبيانات التي يوفرها حول اللاجئين تعود للعام 2021

وفي سوريا على الرغم من أن الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين يمنحهم حقوقاً مشابهة للمواطنين السوريين في سوق العمل، الا ان النزاع وحالة عدم الاستقرار التي استمرت نحو عشر سنوات أثّرت بشدة على فرص العمل، وخاصة للنساء. حيث بلغت نسبة المشاركة الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في سوريا 43%، بينما بلغت نسبة مشاركة النساء 15.7% فقط، وهي نسبة متدنية تعكس حجم التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها النساء حيال الانخراط في سوق العمل.

أما معدل البطالة بين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، فقد وصل إلى 10.6%، لكنه بالطبع اعلى بين النساء، كما أن معدل الإعالة بين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا بلغ 47.7%، مما يفرض ضغوطاً كبيرة على الأسر التي تعاني من ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض مستوى الدخل.

كما تعاني اللاجئات الفلسطينيات في لبنان من أوضاع اقتصادية صعبة، وهي ناتجة بشكل رئيسي من القوانين التمييزية التي حددت طبيعة الاعمال والمهن التي يمكن للاجئين واللاجئات الانخراط بها وتلك التي يمنعون من العمل فيها كما سبق واشرنا. وتشير الاحصاءات إلى ان معدل المشاركة الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان قد بلغ 42.5%، بينما لم تتجاوز نسبة مشاركة النساء 20.8%. أما معدل البطالة بين اللاجئين الفلسطينيين فقد وصل إلى 14.5%، لكنه يرتفع بشكل أكبر في أوساط النساء.

يتركز عمل النساء في الوظائف والمهن التي تندرج تحت اطار القطاع غير مثل الزراعة وأعمال النظافة، وغالبًا دون عقود رسمية أو حماية اجتماعية. مما يعني ان الكثير منهن يعملن في ظروف غير مستقرة، فلا يحصلن على التأمين الصحي أو إجازات مدفوعة. كما أن معدلات الإعالة مرتفعة، حيث يبلغ معدل الإعالة بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان 47.6%، وهذا ما يزيد من الأعباء الاقتصادية على الأسر التي تعيلها النساء.

9-7 المشاركة السياسية للشباب اللاجئين

نستعرض في هذا البند نتائج مسح نفذه مركز "بديل" حول المشاركة السياسية[41] للشباب بين 18-29 عاما في كل من: الأردن، لبنان، سوريا، وفلسطين المحتلة عام 1948. على عينة ممثلة، اضافة إلى اجراء مجموعات بؤرية لمناقشة العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية، ونفذ المسح خلال الفترة 2019-2021.

[41] عرفت الدراسة المشاركة السياسية على أنها أي نشاط فردي أو جماعي يهدف إلى التأثير في حقوق الإنسان الفلسطيني، سواء كان ذلك لتحقيق الحقوق الوطنية مثل حق تقرير المصير والعودة، أو الحقوق الإنسانية مثل الحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية . وتشمل المشاركة السياسية في السياق الفلسطيني الأطر والهيئات الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك الانتخابات العامة والمحلية،

كشف المسح عن وجود فروقات بين الذكور والاناث في المشاركة السياسية حيث ان نسبة مشاركة الذكور اعلى من الاناث في الفعاليات التي تتطلب حضورا ميدانيا، مثل الفعاليات الشعبية والعمل النقابي والانخراط في الاحزاب السياسية. فيما اظهرت النساء اهتماما اكبر بالمشاركة من خلال الوسائل الرقمية. وفيما يلي ملخصا عن مجالات المشاركة لكل من الذكور والاناث:

جدول 15: مجالات المشاركة السياسية للشباب 18-29 سنة في مخيمات اللجوء (2021)

مجال المشاركة	نسبة المشاركة لدى الذكور	نسبة المشاركة لدى الإناث
التعبير عن الرأي في القضايا العامة عبر وسائل التواصل الاجتماعي	54.8%	54.7%
التفاعل مع حملات المناصرة الإعلامية	54.3%	53.4%
المساهمة في الإنتاج الفكري الثقافي	54.8%	54.8%
الانخراط في العمل الحزبي والتنظيمي	36.1%	29.2%
المشاركة في الفعاليات الشعبية العامة	47.2%	38.0%

المصدر: اللاجؤون اوالمهجرون الفلسطينيون: المسح الشامل ، اصدار مركز بديل، 2021- الاصدار العاشر وكتاب فلسطين السنوي -2024، والبيانات التي يوفرها حول اللاجئين تعود للعام 2021

9-8 أسباب عدم مشاركة الاناث الشابات في الاطر السياسية في الاردن وسوريا ولبنان

تعاني النساء الفلسطينيات في **الأردن ولبنان وسوريا** من تحديات كبيرة تعيق مشاركتهن في الأطر السياسية، حيث تلعب العوامل السياسية والقانونية والاجتماعية دورًا رئيسيًا في عزوفهن عن المشاركة. في **الأردن**، يرتبط انخفاض مشاركة الإناث بعدم الثقة في المؤسسات السياسية، حيث تشعر العديد من النساء بعدم فعالية الأطر الرسمية وغياب دور حقيقي لهن داخل الأحزاب والفصائل السياسية. بالإضافة إلى ذلك، تلعب العادات الاجتماعية والضغوط الأسرية دورا رئيسيا في تقييد حرية مشاركة المراة الحياة العامة، مما يحد من قدرتها على الانخراط في الأنشطة السياسية.

العمل الحزبي والفصائلي، أنشطة مؤسسات المجتمع المدني والحراكات المجتمعية، إضافة إلى المشاركة في الفعاليات الثقافية والتعبير عن الرأي عبر وسائل التواصل الاجتماعي

أما في **لبنان**، فتُعد القيود القانونية المفروضة على اللاجئين الفلسطينيين أحد أكبر العوائق أمام مشاركة النساء، حيث لا يُسمح لهن بالتصويت أو الترشح، مما يجعلهن غير معنيات بالمشاركة في الأطر السياسية الرسمية. إضافة إلى ذلك، تؤدي الأوضاع الاقتصادية الصعبة إلى تركيز النساء على تأمين الاحتياجات الأساسية بدلًا من العمل السياسي، كما أن القوانين المقيدة للنشاط السياسي تجعل الانخراط فيه محفوفا بالمخاطر.

في **سوريا**، تلعب الظروف الأمنية والسياسية دورًا أساسياً في الحد من مشاركة النساء في الأنشطة السياسية، حيث تفرض الأوضاع غير المستقرة قيودا على حرية التعبير، مما يدفع النساء إلى تجنب المشاركة خوفًا من التداعيات الأمنية. كما أن غياب قنوات رسمية لدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية، إلى جانب الأوضاع المعيشية الصعبة، يجعل النساء أكثر تركيزاً على الاستقرار الأسري بدلًا من الانخراط في المجال السياسي.

المصادر:

كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2024 ،الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

كتاب القدس الاحصائي السنوي (2024)، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

مسح انفاق واستهلاك الاسرة في الضفة الغربية (2023): الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

مسوحات القوى العاملة السنوية والربعية لفترات مختارة – الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

تقرير المرأة والرجل (2024): الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

مسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2019 " الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "

ورقة حقائق صادرة عن مفتاح (2022): الحقوق الاسرية للنساء في القدس في ظل السياسات الاسرائيلية التمييزية

تقارير صادرة عن مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة OCHA نساء غزة في مواجهة الإبادة "المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان "10-2024

تقارير صادرة عن مكتب الاعلام الحكومي – غزة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2023 لدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للأعوام الدراسية 1994/1995 – 2021/2022. رام الله – فلسطين.

عبد الجواد، اسلام وآخرون (2023) تقرير الشمول المالي في فلسطين: دراسة تشخيصية ، تقرير صادر عن سلطة النقد الفلسطينية، وهيئة سوق رأس المال، الشمول المالي في فلسطين .

تقرير صادر عن البنك الدولي (فبراير 2025): التقييم المرحلي السريع لاضرار واحتياجات الضفة وغزة

تقرير بعنوان:نساء غزة في مواجهة الإبادة "المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان "10-2024

تقرير رقم 160 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية التي تشمل القدس الشرقية ، 21/شباط 2025 تقرير الأونروا رقم 160 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية | الأونروا

[i] الموقع الرسمي لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الادنى الأونروا | وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئ فلسطيني في الشرق الادنى

تقرير رقم 160 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية التي تشمل القدس الشرقية ، 21/شباط 2025 تقرير الأونروا رقم 160 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية | الأونروا

تقرير الأونروا رقم 159 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية | الأونروا

تقرير بعنوان : تصاعد عمليات الهدم في الضفة الغربية .. هجمة شرية على مسافر يطا، بقلم مالك نبيل (11 شباط 2025) تصاعد عمليات الهدم في الضفة الغربية... هجمة شرسة على مسافر يطا

الريس ، ناصر واخرون (2024): اثر الفقدان على النساء في الارض الفلسطينية المحتلة، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية " مفتاح"– رام الله

صالح، رامي (2024): ورقة سياساتية بعنوان: واقع القدس المحتلة بعيد السابع من اكتوبر 2023

ورقة بعنوان: اليات فعالة لتوفير خدمات تعليمية وصحية شاملة للفلطسينين في القدس الشرقية (ايلول –2024)، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

اللاجؤون او المهجرون الفلسطينيون: المسح الشامل ، اصدار مركز بديل، 2021– الاصدار العاشر وكتاب فلسطين السنوي –2024

تقرير صادر عن المرصد الاورومتوسطي (2022) حول انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في مدينة القدس

تقرير صادر عن معهد الابحاث التطبيقية (أريج) في 18 شباط 2025

تقرير بعنوان : تصاعد عمليات الهدم في الضفة الغربية .. هجمة شرية على مسافر يطا، بقلم مالك نبيل (11 شباط 2025) تصاعد عمليات الهدم في الضفة الغربية... هجمة شرسة على مسافر يطا

تقرير صادر عن معهد الابحاث التطبيقية (أريج) في 18 شباط 2025[i] ، الموقع الالكتروني الرسمي للمعهد.

تقرير بعنوان: الحرب على غزة: ملخص للواقع,المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان 19–1–2025

منظمة الصحة العالمية. (2025، 6 فبراير). **الاحتياجات الصحية في غزة هائلة، والصحة النفسية للجميع تأثرت بالحرب**. الأمم المتحدة.

صحيفة اليوم السابع عمليات الاجلاء الطبي في غزة بطيئة جداً 18–1–2025

بعنوان تباطؤ عمليات الاجلاء الطبي في القطاع وسط حالة شك بشأن حق العودة " صحيفة عربي 21 20–2–2025

تقرير بعنوان : إلحاق الاذى والحرمان من الرعاية الصحية ، منظمة اطباء بلا حدود 6–2–2025

تقرير سياساتي صادر عن مؤسسة مفتاح (2022) بعنوان: الانتهاكات الصحية التي تواجهها النساء والفتيات الفلسطينيات في القدس المحتلة

الحصاد الاقتصادي الفلسطيني للعام 2024، والتنبؤات الاقتصادية للعام 2025، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

تقرير صادر عن هيئة مقاومة الاستيطان والجدار في يناير /2025

اليات فعالة لتوفير خدمات تعليمية وصحية شاملة للفلسطينين في القدس الشرقية ، أيلول 2024، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس

تقرير صادر عن البنك الدولي (2025) : التقييم المرحلي السريع لاضرار واحتياجات قطاع غزة والضفة الغربية

تقارير مكتب الاعلام الحكومي – غزة

"